جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الجزائر
كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية
إصدارات
مخبر بحث التاريخ الإقتصادي والإجتماعي للجزائر

طبيعة التواجد العثماني بالجزائر وانعكاساته على البلاد المغاربية

الندوة التاريخية الأولى لفرقة البحث المجتمع والاقتصاد بالجزائر أثناء العهد العثماني

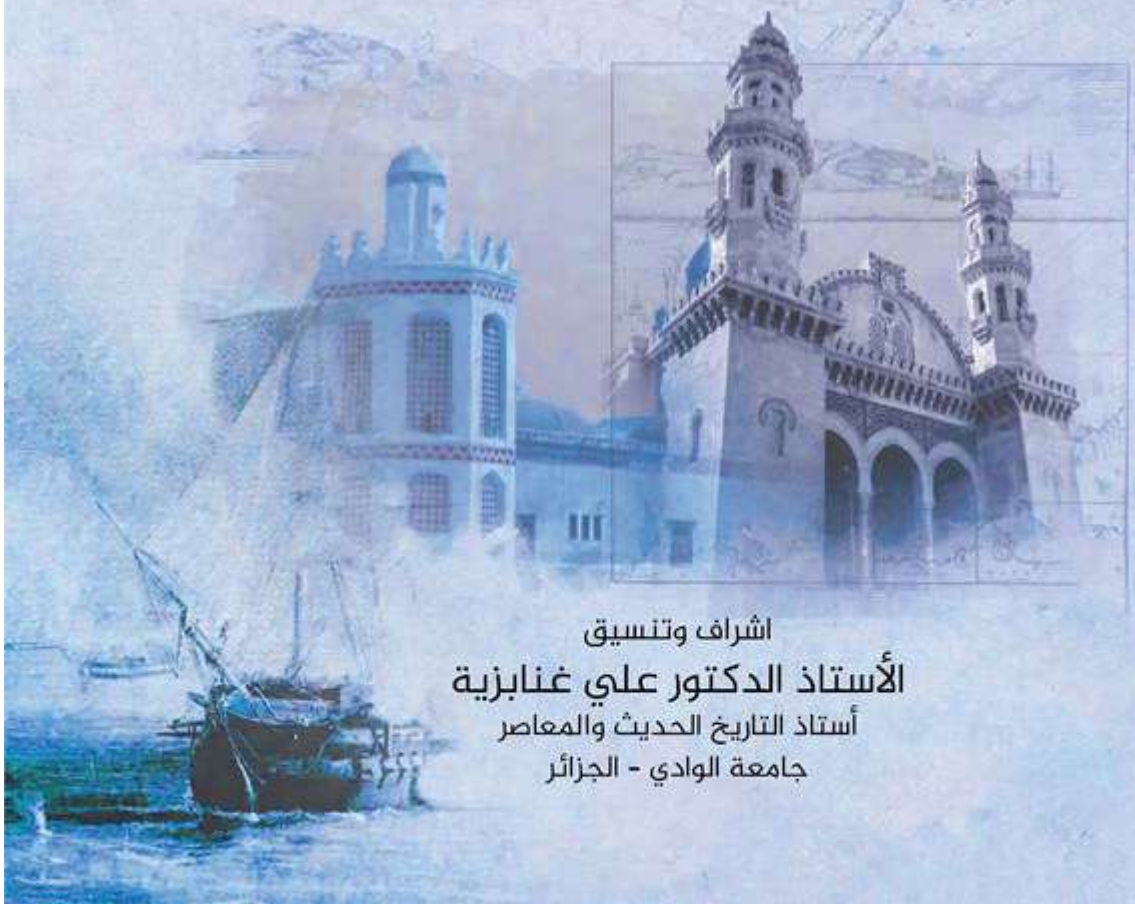

اشراف وتنسيق
الأستاذ الدكتور علي غنابزية
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة الوادي - الجزائر

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية
مخبر بحث التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر

النـدوة التـاريخية الأولى لفرقة البحث
المجتمع والاقتصاد بالجزائر أثناء العهد العثماني

طبيعة التواجد العثماني بالجزائر وانعكاساته على البلاد المغاربية

اشراف وتنسيق
الأستاذ الدكتور علي غنابزية

فرقة البحث
المجتمع والاقتصاد بالجزائر أثناء العهد العثماني

رئيس الفرقة
الأستاذ الدكتور علي غنابزية
أعضاء الفرقة
الأستاذ الدكتور موسى بن موسى
الأستاذ الدكتور عبد الكامل عطية
الأستاذ الدكتور عبد القادر كركار

عنوان الكتاب :طبيعة التواجد العثماني بالجزائر
وانعكاساته على البلاد المغاربية
المؤلف : الأستاذ الدكتور علي غنابزية

الحجم : 16x24 Cm
عدد الصفحات : 248
الإيداع القانوني : جانفي 2025
ردمك : 978-9969-574-31-9
تاريخ النشر : 2025

التنفيذ الطباعي :

تقديم الكتاب
الأستاذ الدكتور علي غنابزية

خضعت الجزائر طواعية للعثمانيين، في بداية القرن السادس عشر، في وقت كانت البلاد المغاربية، والإسلامية في حوض المتوسط، في حاجة ماسة لسلطة قوية، ترد كيد الغزاة، وتقف أمام الاخطار المهددة للكيانات السياسية المغاربية، وحمايتها من الاحتلال.

وقد بسط العثمانيون سلطتهم على أغلب البلاد المغاربية، وكان لهم النفوذ والتأثير السياسي البارز. ولكن انعكاسات التواجد العثماني في الجزائر، خيم بظلاله على الدول المجاورة، وتركت انعكاسات مست الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، ولكن كيف تم ذلك، وما هي مظاهره التاريخية؟

لقد نظمت فرقة البحث الموسومة ب (المجتمع والاقتصاد بالجزائر أثناء العهد العثماني) التابعة إلى (مخبر بحث التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر) بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، ندوة تاريخية حول طبيعة التواجد العثماني بالجزائر وانعكاساته اجتماعيا واقتصاديا على الكيانات السياسية في البلاد المغاربية (الجزائر –تونس – مراكش – طرابلس). وتم انعقادها بالكلية يوم الأربعاء 26 ماي 2021.

وتمثلت الأهداف المرسومة فيما يلي:

-حصر الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المغاربية قبيل التواجد العثماني في المنطقة.

-العلاقات السياسية وانعكاساتها على المعاملات بين مختلف الأطراف المتفاعلة.

-تحديد الأهمية التاريخية للتواجد العثماني في منطقة حوض البحر المتوسط.

-عرض مختلف الآثار التي خلفها الوجود العثماني في الجزائر على البلدان المغاربية.

وبعد تقديم البحوث، وترتيبها، خلصت إلى ثلاثة محاور رئيسية، صارت محاور هذا الكتاب الجماعي:

-المحور الأول: الطابع السياسي:

وهو محور ضروري لفهم العلاقات وتأثيراتها المتعددة، بداية من رسم صورة للوضع السياسي السائد آنذاك، والعلاقات مع المغرب الأقصى. والمعالم الجيو-سياسية العثمانية ومحيطها المغاربي، وردود الفعل على هذا الوجود. ومما ورد من أفكار:

-رصد العلاقات بين العثمانيين في الجزائر والمغرب الأقصى، والتي كانت علاقات متباينة، يربطها التقارب السني من جهة، والذي ألف بين النفوس، وينتاب – تلك العلاقات - فترات من الخلاف والصراع، ويرجع لقوة كل طرف، والسبب دوما هو التنافس على المناطق في الحدود الغربية للجزائر، ويتفاوت حالها باختلاف حالة السلطان الحاكم في المغرب الأقصى، ومدى حنكته السياسية. وبقي المغرب خارج النفوذ العثماني، مستقلا سياسيا دون بقية البلاد المغاربية.

- وكان الوضع السياسي في الجزائر في مطلع القر10هـ/16م، متشابكا بين الأحداث السياسية والعسكرية، بداية بانهيار الدولة الزيانية، والتحرشات الإسبانية على السواحل الجزائرية، واحتلال بعضها، وظهور الأخوة بربروس في الحوض الغربي للمتوسط، وغير وجودهم من المعادلة السياسية، والاستراتيجية العسكرية الجديدة، وبدأ تحرير السواحل من الهيمنة الإسبانية. وبعد استنجاد أعيان الجزائر بالعثمانيين، انضوت البلاد تحت لواء الخلافة، وصارت الجزائر الولاية الكبرى لها في البلاد المغاربية.

-وكان الوضع الداخلي، قد عرف ردود الأفعال تجاه الوجود العثماني ولاسيما في مدينة الجزائر وأطرافها من المدن الفاعلة، وكان للحكام المحليين دورهم في التمرد على السلطة، وفي بدايتهم سالم التومي في مدينة الجزائر، والذي فقد منصبه، فتآمر حتى مات، وواصل ابنه يحي الذي استنجد بالإسبان للانتقام لوالده. وكذلك الشأن لأمير تنس أحميدة العيد الزياني الذي تعاون مع آل التومي، ووقف أحمد بن القاضي ضد خير الدين، ولكنه قضى عليه، وتبعه حاكم شرشال حسن قارة، وكلها عداوات تنطلق من المصالح الشخصية التي فقدوها، ولم يفكروا في وحدة الوطن، ولم يهتموا بقوته تحت السلطة الجديدة.

-المحور الثاني: الطابع الاقتصادي

اشتمل هذا المحور على دراسة الواقع الاقتصادي في الجزائر العثمانية في قطاعاتها الثلاث (الزراعة – الصناعة - التجارة) والتركيز على مجتمع الأرياف، وملكياتها الزراعية وأثرها على الجانب الاجتماعي.

-كانت الأراضي الزراعية في أواخر العهد العثماني تتمثل في الأراضي الموقوفة، وأملاك البايلك، والملكية الفردية والعائلية، وإلى جانبها الأراضي المشاعة، والأراضي الموات. وكان للقبائل دورها في الملكية، وتتمثل نشاطاتها في ثلاثة مظاهر ممثلة وظائفها العملية، منها قبائل فلاحية حضرية مستقرة، تمارس الزراعة بمفردها، وقبائل جمعت بين الزراعة والرعي، وقبائل رعوية خالصة.

وإذا كانت الأرياف بها الزراعة والرعي، فإن المدن تميز نشاطها الاقتصادي بانتشار الحرف، ومقراتها البيوت والدكاكين، وخصوصا النسيج والحياكة والغزل، وتتولاه النساء، فضلا عن صناعة الحلوى. وكانت العلاقة بين الريف والمدينة، تكاملية، يقوم عليها اقتصاد الايالة كلية.

والتنبيه للفئات الاجتماعية، وتأثيراتها في الأوساط الاجتماعية. أما في الجنوب الجزائري وخصوصا وادي سوف، فقد كان الصراع على أشده بين الأسرة الجلابية والعثمانيين، وكان له الأثر البالغ على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

أما الصحراء، فحكمتها القبائل، والإمارات المحلية، ويعتبر الوجود الجلابي في منطقة وادي ريغ، وما جاورها من أراضي وادي سوف، هو الحكم المحلي الفاعل، نيابة عن السلطة العثمانية في بايلك الشرق. وكانت منطقة وادي سوف – رغم استقلالها الظاهري – فإنها تدفع الضرائب لسلطة بني جلاب، وعمل هؤلاء على استقطاب الصفوف، والتي توزع ولاؤها بين أطراف متعددة، فقبيلة طرود الكبيرة، فهي في جانب شيخ العرب من فرع بوعكاز بالزاب، ومعهم الزاوية التجانية بتماسين. والجلابية ومعهم شيخ العرب بن قانة مع عرش أولاد سعود.

-المحور الثالث: الوضع الاجتماعي

إن الواقع الاجتماعي للجزائر العثمانية واقع متشابك الأطراف، منه الجوانب المرتبطة بالناحية الدينية والرحلات للحج، والأوقاف الإسلامية، ونظام العقوبات، والجانب المعماري، والوضع الاجتماعي وتفصيلاته، كلها تناولها هذا المحور.

-أما الظاهرة الاجتماعية البارزة فهي عبور ركب الحج المغربي للأراضي الجزائرية والتونسية، والذي تجسدت فيه الأخوة بين الأشقاء، في أبهى صورها، وتجلى ذلك في حسن الضيافة والكرم، والحرية في ممارسة التجارة، وزيارتهم للصالحين من الأموات في أضرحتهم والأحياء في مساجدهم وزواياهم، والتواصل مع الأعيان والعلماء، ومحاورتهم وتبادل المعارف والخبرات معهم، والاطلاع على المكتبات. كما تعرض الركب لبعض المخاطر، مثل اعتداء قطاع

الطرق واللصوص، وفقدان الإبل في الصحراء، وحينها كانت السلطات المحلية في المدن والقرى، توفر لهم الحماية قدر المستطاع.

-كما ان الفئات الاجتماعية وأوضاعها اليومية، تركت أثرها الجلي في البلاد، وتعددت مظاهرها في حياة العباد، وأبرزها نظام العقوبات حول الآفات الاجتماعية والجرائم، وما تلاها من ردع وتأديب.

واتخذت السلطات القضائية إجراءات، وسنت عقوبات ردعية عديدة، منها العقاب الجسدي، متمثلا في جلد المذنب، أو ضربه بالفلقة في باطن القدمين، أو بتر الأعضاء كما هو في حال السراق واللصوص والبغاة. والأكثر دموية هو عقوبة الإعدام وقتل المذنب، بالشنق أو الخنق أو الصلب، أو التعذيب عن طريق السفود. وإلى جانبه عقوبة السجن، تسلط العقوبات على المجرمين والمتمردين، بالجلد والضرب والتكبيل بالسلاسل حتى لا يحاولوا الفرار. والعقوبة الأقل، هي النفي، أو التغريم، أو التشهير، حتى يكونوا عبرة لمن يعتبر، وكلها تكشف عن حالة المجتمع وسلبياته، والأساليب الردعية.

-إن الفن المعماري في الجزائر في هذا العهد، هو مظهر حضاري آخر، وشهد تطورا معتبرا وخاصة في المدن الكبرى، وفي القطاعات الدينية والعسكرية، وبصفة أعم في الحياة المدنية، في المنازل والأسواق والقصور والمساكن الوظيفية والإدارية.، وهي تهم الحياة الاجتماعية للساكنة على اختلاف مراتبهم. وأما العمارة الدينية، فعرفت بزخارفها الجمالية، والمميزة عن الطراز المحلي والوافد، وهي في المساجد الممتدة في عصري المرابطين والموحدين، والمتأثرة بالعمارة الأندلسية الوافدة. إضافة إلى الطراز العثماني، وأضرحة العلماء والصلحاء، وزوايا الطرق. كما حظيت العمارة العسكرية بالاهتمام، ولها طابعها الخاص، وهي الثكنات والأبراج والحصون والسجون، والمصانع الحربية.

-أما الأوقاف الإسلامية، فهي مظهر اجتماعي وثقافي ممتزج، وفيه تعبير عن شيم وأخلاق المجتمع الجزائري، الذي أقبل عليه بمحبة وشغف، وجسد به

روح التضامن والتكافل الاجتماعي. وامتاز الوقف بالتنظيم المحكم، بوجود جهاز خاص يشرف على أمواله وعقاراته ومؤسساته، ويسيرها بدقة ولاسيما مؤسسة الحرمين الشريفين، وأوقاف الجامع الأعظم، وأوقاف سبل الخيرات، وبيت المال، وأوقاف أهل الأندلس. وحرص الأتراك على تطبيق مقاصد الشريعة في الوقف، والتعايش بين المذهبين المالكي والحنفي، وهو دليل على المستوى الحضاري الذي وصل إليه المجتمع. كما كان للوقف أهميته الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، وإيجاد التكافل الاجتماعي.

-أما الواقع الاجتماعي والسكاني عموما، ففيه التركيبة السكانية المتنوعة، والموزعة على مستوى الايالة، فسكان المدن، هم الأقلية التركية، والكراغلة، والحضر، والمجموعات البرانية، والجالية اليهودية والدخلاء. بينما يشكل سكان الأرياف غالبية السكان، وكلهم جزائريون، منهم طبقة الأجواد وفي مقدمتهم الأعيان، والمرابطون، وقبائل المخزن، وقبائل الرعية. وقد تأثر الجزائريون في عاداتهم وتقاليدهم بما وفد من القسطنطينية، مثل اللباس والتجهيز المنزلي والموسيقى.

كما شهد هذا العهد ظواهر ونوازل أثرت على الجانب الصحي والمعيشي والسكاني، كالزلازل، والقحط والجفاف، والفقر والمجاعات، واكتساح الجراد، ونشوب الحرائق، والفيضانات، وانتشار الأمراض والأوبئة، وكلها أرهقت السكان، وتأزمت الحالة العامة، وتولد عنها الاضطرابات والقلاقل.

ويمثل هذا الكتاب رصيدا أكاديميا معتبرا، لتاريخ الجزائر في مرحلة هامة وحساسة، وعلاقاتها المغاربية المتشابكة، وأثرها الفعال في الجوانب الاستراتيجية، والبعد الحضاري المتميز.

الأستاذ الدكتور علي غنابزية
الوادي يوم 02 جانفي 2023

المحور السياسي

1-موسى بن موسى:

العلاقات بين العثمانيين والمغرب الأقصى خلال التواجد العثماني بالمغرب الأوسط.

2- ط. د. عواطف دودي – ط. د. محمد العيد تيتة:

الوضع السياسي في الجزائر مطلع القرن 10هـ/16م.

3-د. حسن معمري – د. عبد القادر كركار:

المعالم الجيو – سياسية للجزائر العثمانية في محيطها المغاربي.

4-د. رضا ميموني:

ردود الفعل المحلية والدولية من التواجد العثماني بالجزائر.

العلاقات بين العثمانيين والمغرب الأقصى
خلال التواجد العثماني بالمغرب الأوسط

د. موسى بن موسى – جامعة الوادي

المقدمة:

المغرب الأقصى مسرح صراع مسيحي إسباني وبرتغالي، وإسلامي تقوده الدولة العثمانية خلال القرن 16م، من خلال تواجدها بالمغرب الأوسط. وبحكم التماثل المذهبي السني بوجه خاص والديني على وجه العموم لهذه الأخيرة مع المغرب. إلا أن أول ما يصادف الباحث في الموضوع، إشكالية قلة المصادر والوثائق التي يوجد أغلبها في الأرشيف العثماني من جهة ثانية. ومن هنا يمكن طرح الإشكال الآتي:

كيف يمكن فهم العلاقات بين المغرب الإسلامي والدولة العثمانية في ظل هذا الوضع المتناقض؟ وما هي الأحداث التي أعقبت هذه العلاقات في ظل خلافة عثمانية إدارية على كافة العالم العربي باستثناء المغرب الأقصى؟

وللإجابة عن الإشكال يقودنا للوقوف على النقاط الآتية خلال القرن 16م:

أولا - التقارب السني يوثق العلاقات العثمانية المغاربية.

ثانيا - العلاقات بين المغرب والدولة العثمانية.

ثالثا – السلطان أحمد المنصور وتدخلاته في المشرق العربي وأثر ذلك على العلاقات البينية مع الدولة العثمانية.

وهذا ما نقف عليه من خلال التطرق للنقاط المحددة سلفا مع التذكير بأن العلاقات المدروسة هي العلاقات التي قامت بين الطرفين خلال القرن 16م، دون إهمال التأثيرات الغربية في الجهة الغربية من البحر المتوسط.

أولا - التقارب السني يوثق العلاقات العثمانية بالمغرب الأقصى:

لا يمكن استيعاب طبيعة العلاقات العثمانية المغربية في القرن 10هـ / 16م، إلا في ظل دراسة للعلاقات التي ربطت دار الإسلام[1]. ومن هنا نجد فهمنا منحصر بين حتمية دينية فالخلافة العثمانية والمغرب الأقصى كما سبقت كانا متقاربين مذهبياً ودينياً من خلال خاصية الانتماء إلى المذهب السني، ولو أن هناك اختلاف في المذهب الفقهي، هذا ما جعل العلاقات بينهما ذات أهمية خاصة، دون النظر للاختلاف في المذهبية الفقهية، فبالرغم من ذلك فنوعية العلاقات التي جمعت الخلافة العثمانية بالدول المسيحية من جهة، والمغرب الأقصى بالدول المسيحية من ناحية أخرى.

وقبل الحديث عن ملامح هذه العلاقات المتباينة، لا بد من الإشارة إلى أن المغرب الأقصى ظل دائماً يرفض التبعية لهذه الخلافة، وقد ظهر هذا الموقف جلياً، خاصة في فترة حكم كل من: محمد الشيخ السعدي [2] (946 هـ/ 1539م و964هـ/ 1557م)، الذي اغتاله الأتراك لمعاندته لهم، وكذلك في عهد المنصور السعدي [3] (986 هـ/ 1578م و1012هـ/ 1603م) الذي أعاد بعث الخلافة الهاشمية على حساب العثمانية، فقد رأى أغلب السلاطين السعديين لقضية الخلافة من خلال نسبهم القرشي الشريف، الذي لا يصح معه أن يخرج لقب أمير المؤمنين من بين أيديهم [4].

أما سلاطين الباب العالي فهم أعاجم لا تصح الخلافة فيهم، وبالتالي لا ينبغي الاعتراف بخلافتهم. فهذا الزياني المتأخر عن عهد الدولة السعدية يقول: « ومن الغرض في علم النسب أن يعلم المرء أن الخلافة لا تجوز ولا تصح إلا في ولد ابن فهر بن مالك بن نضر بن كنانة، ولو وسع جهل هذا لأمكن من ادعاء الخلافة لمن لا تحل له وهذا لا يصح أصلاً ». [5]

ومما سبق، يتبين أن كل من العثمانيين والشرفاء السعديين قد حظي بمراتب النفوذ التي أهلتهم للتنافس فيما بينهم للجهاد ضد العدو المسيحي الكافر على مستوى الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط؛ غير أن العثمانيين اعتمدوا على موارد مادية وبشرية كفرق الصبايحية التي أهلتهم لهذا الدور فظلوا مقارعة الأوروبيين، ويفرضون قوتهم عليهم، إلا أن السعديين اكتفوا بصراعاتهم وبمشاكلهم الداخلية.

فإذا كان غزو السودان من قبل للسلطان الشريف أحمد المنصور[6] قد دعم التطلعات الخليفية، ومنحت للمغرب عمقا استراتيجيا وهيبة دولية، غير أن ذلك لم يسمح للسلطان الشريف ورجاله بتغيير السياسة العثمانية التي اعتُمِدَتْ بعد ذهاب علّوج علي. فقد كانت السلطات المخزنية تعتمد لعبة مزدوجة لمهادنة الباب العالي. ففي العلن استمرت العلاقات الدبلوماسية بشكل طبيعي. أما في السر فقد كان أتباع السلطان الشريف يعملون على الدعاية لفائدة سلطانهم في مختلف الولايات العربية للدولة العثمانية. لم يكن الهدف غزو تلك الولايات، فذاك أمر صعب عمليًا، بل كان الهدف هو حياكة شبكة علاقة قوية لتكوين نوع من قوّة الضغط المساندة للسلطنة الشريفة تُستَعمَلُ في حالة الأزمات أو الصراعات مع الباب العالي.[7]

إن وجود العثمانيين أواخر القرن الخامس عشر بشمال إفريقيا، حصل نتيجة استنجاد بلدان شمال إفريقيا بالقوة العثمانية ضد الحملات الأيبيرية للسواحل الأطلسية والمتوسطية، بخلاف المغرب السعدي الذي اختار التصدي لهذه الحملات بنفسه.[8]

ثانيا - العلاقات بين المغرب الأقصى والدولة العثمانية:

إن العلاقات بين الدولة العثمانية والمغرب الأقصى تتميز بمراحل

متباينة تبعا للقوة التي يكون عليها كل طرف، ذلك أن الوضع بالحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط تتجاذبها قوى عديدة نتيجة التفوق الصناعي، الذي أصبحت عليه دول الضفة الشمالية للبحر، فهذه الوضعية كانت من بين العوامل والمؤثرات التي تتحكم في الصورة العامة للوضع، ومنه فإن صورة العلاقات بين الدولة العثمانية والمغرب الأقصى تميزت بمراحل عديدة ومتباينة في طبيعتها ومآلاتها.

أ - المرحلة الأولى: مرحلة الترقب والمعاينة:

تميزت هذه المرحة بظهور الدولة العثمانية على مسرح الأحداث، حيث بدأت من خلال المحاولات التي قامت بها الدولة العثمانية من خلال المساعدات التي قدمتها للعديد من المدن الساحلية بالأقطار الثلاث لبلاد المغرب الإسلامي دون المغرب الأقصى، وفي سنة 1519م بادرت الجزائر بتقديم الهدايا الثمينة للسلطان العثماني سليم الأول، وتم تقديم البيعة لهذا السلطان، الذي لم يتردد في قبولها ومن ثم أصبحت شرعية الحاكم بالجزائر مرتبطة بالباب العالي[9]، إذ يمكن القول إن الحكم العثماني للجزائر كان عن طواعية ورغبة داخلية، ولم يكن محكوماً بمنطق الحرب والغزو. كما أن خير الدين باشا عندما ضم تونس بمساعدة العثمانيين، قد أحدث إشكالاً آخر، حينما انفرد المغرب الأقصى بعدم تبعيته للباب العالي، ومن ثمة يمكن تفسير طابع التوتر الذي ميز علاقات الدولتين من جهة، وكذا بين التقارب والتعاون من جهة أخرى. [10]

ويمكن أن نجمل هذه العلاقة بين القوتين الإسلاميتين في فترتين اثنتين: الأولى ما قبل الانهزام في معركة ليبانتو في 1571/10/17م، وفترة ما بعد المعركة:

ب - المرحلة الثانية: مرحلة ما قبل معركة ليبانتو:

تميزت بأطماع الدولة العثمانية المتواصلة ومحاولتها الاستيلاء على المغرب والإشراف على سواحل المحيط الأطلسي، التي كان الباشوات العثمانيون في الجزائر يطمحون إليه باستمرار في القرن 16م.

وبالعودة إلى المصادر العثمانية نجد ما يؤكد رغبة العثمانيين في إخضاع محمد الشيخ السعدي وجعله تابعاً لهم، وهذا ما ذهب إليه الأستاذ عبد الرحيم بنحادة قائلاً: « وتستوقفنا في المنشور الثاني (عبارة: فأنعمنا عليك وعلى والدك بخلع سنية) ».[11] ومع اعتراف العثمانيين بأن محمد الشيخ واحد من حماة الدين، ومن أولاد سيد الأنبياء، وأحفاد سيد الأصفياء، وهذا ما يقره هذه المقولة: « وعلى الرغم من اعتراف الباب العالي بعدله وإنصافه وكمال تقواه، فإنه لا يرقى إلى درجة التعامل معه على قدر المساواة، وإنما عليه أن يكتفي بالمنشورات والخلع »[12]، بل إن العثمانيين اتجهوا إلى التدخل في تولية السلاطين السعديين، فقد أشار الأستاذ عبد الرحيم بنحادة: « إلى أن العثمانيين دعموا تنصيب عبد المؤمن لأنه في رأيهم أولى لضبط تلك الولاية من عبد المالك ». [13] كما كان العثمانيون دوماً جادين في ضم المغرب الأقصى، بدعوى توحيد القوى الإسلامية بشمال إفريقيا ضد الأطماع الإسبانية والبرتغالية، ولعل هذا ما عجل باصطدام جيشيهما، خاصة بعد أن سيطر العثمانيون على مدينة وجدة شرق المغرب. وقد عمل السلطان محمد الشيخ طوال فترة حكمه على ضم كل المناطق الشرقية المغربية، لأهميتها الاستراتيجية، فتفرغ السعديون بعد الاتفاق مع الوطاسيين إلى تنظيم شؤون دولتهم الجديدة، وتعزيز قوتهم. كما لم يغفلوا عن الجهاد ضد البرتغاليين، ففي سنة 1541م تمكنوا من استرجاع أغادير [14] وعدد من الحصون كحصن فونتي سنة 947هـ/1541م، وصاحبه انهيار القوة

البرتغالية في جنوب المغرب فأخلوا حصن آسفي سنة 948هـ/1542م، وآزمور وتحررت كل الحصون الجنوبية في المغرب بفضل جهود السعديين.[15]

وعند انطلاق القوات المغربية سنة 1549م، باتجاه الشرق ودخولها مدينة وجدة، تراجعت القوات العثمانية عنها بعد تقدم الجيش المغربي لتلمسان يوم 9 يونيو سنة 1550م، حيث تم أسر الأمير الزياني الحسن حليف العثمانيين، الذي أرسل إلى فاس في حين فرّ أخوه عمر إلى الجزائر طلباً لمساعدة العثمانيين.[16]

ويعد دخول المغرب لتلمسان نقطة تحول جديدة في العلاقات المغربية العثمانية، حيث أخذ كل من الطرفين في احتواء المنطقة لأهميتها واستراتيجيتها. وقد رأى السعديون في ضمهم لتلمسان مكسباً جديداً في توطيد سيطرتهم على المغرب الشرقي، بغية صد أي تدخل عثماني للمغرب الأقصى من هذه الجهة. أما العثمانيون فقد عملوا على تدعيم وجودهم بتلمسان وجعلوها نافذة مفتوحة على جميع الاحتمالات. ويتبين من المصادر المغربية أن ضم الجيش السعدي لتلمسان جاء بعد الاضطراب السياسي لهذه الإمارة، التي عرفت نزاعاً قوياً بين بني زيان حول الحكم، بحيث إنه وحسب عبد الرحيم بنحادة، تعاقب على حكم تلمسان عدة أمراء خلال الفترة الممتدة ما بين 1517-1550م، وقد دفعت هذه الوضعية أهل تلمسان للاستنجاد بالسعديين لتخليصهم من النفوذ العثماني.[17]

إن الحملة السعدية على تلمسان سنة 1550م، إنما تؤرخ لمرحلة جديدة من العلاقات المغربية العثمانية، يطبعها التوتر والعنف من كلا الطرفين، ويبرز ذلك في الرد القوي للعثمانيين. فقد أرسل البيلرباي حسن باشا والي الجزائر قوات حربية تحت قيادة حسن كورسو باشا لإخراج السعديين من تلمسان. وبعث محمد الشيخ كذلك فيالق عسكرية لدعم ابنه، وقد انتهت المواجهة بانسحاب

أحد أبناء محمد الشيخ وأسر الثاني، بينما قطعت يد الابن الثالث، ورغم الانهزام السعدي في هذه المواجهة، فقد كان الشريف محمد الشيخ أكبر وأعند خصم للعثمانيين في منطقة الشمال الإفريقي، فحملته ومشروعه الكبير بتشكيل إمبراطورية كبرى من المغرب حتى مصر، دليل على حنكته وقوته ومعاندته للعثمانيين، هذا ما حصل بعد تنظيمه للجيش ومواجهته التي قادها المزوار المنصور ابنه عبد الله، الذي استطاع استرجاع دبدو، وطرد مولاي عمر الذي التجأ ثانية إلى مليلية.[18]

وعلى هذا الأساس استعاد المولى محمد الشيخ هيبته وقوته ومكانته في الشمال الإفريقي والساحل المتوسطي مرة أخرى، ولعل ذلك ما جعل الإسبان يتوقفون عن مساعدة أبي حسون، رغم اتصالاته بالإمبراطور إكسبورغ، بعد أن وجد الملك البرتغالي جان الثالث فرصته لبسط نفوذه على المغرب الأقصى، بقبول هذه المساعدة مطلع 1552م من أبي حسون، فأمده بقوات بحرية نزلت بسواحل الحسيمة، التي سرعان ما سقطت جميعها في أسر القوات العثمانية بعد معركة حدثت بين الطرفين، وأجبرت هذه القوات أبا حسون على دخول الجزائر بغية الدخول معه في مفاوضات للعمل سوياً ضد السلطان محمد الشيخ. ولقد كان من تداعيات المواجهة السابقة بين العثمانيين والسعديين في تلمسان، إجبار الباب العالي على مراجعة استراتيجية علاقته بالمغرب الأقصى. أما المغاربة، هذا ما جعل السعديين يغيرون من تعاملهم مع قوات إسلامية ذات تجربة عسكرية وطبيعية تأهلها لاحتلال الصدارة في المنطقة دون منازع.[19]

كما أن بعض المصادر الأجنبية تأتي على ذكر سفارة عثمانية بالمغرب الأقصى سنة 1557م كان على رأس هذه البعثة الشيخ أبي عبد االله محمد بن علي الخروبي الطرابلسي من أصل جزائري، فدخلوا على السلطان محمد الشيخ

بمراكش وفاوضوه باسم السلطان العثماني ضمن شروط من بينها الاعتراف بالسلطان العثماني مقابل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للمغرب الأقصى، وجمع كلمة المسلمين والدعاء للسلطان العثماني في منابر المغرب الأقصى، وإطلاق سراح الأسرى من بني وطاس وتحديد الحدود بين الجزائر والمغرب الأقصى، لكن السلطان محمد الشيخ رفض كل الشروط وطلبات السلطان العثماني ولم يقر إلا بمسألة الحدود حيث تم تحديدها، وعلى إثر ذلك قامت هدنة بين الطرفين مدتها ثلاث سنوات، ومن مميزاتها مساعدة العثمانيين لوجيستيكياً للوقوف ضد الإسبان، ويقوم المغاربة بالخطبة وضرب العملة باسم السلطان العثماني، وهذا ما أحدث خللا في العلاقات المغربية الإسبانية.[20]

ج - المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد معركة ليبانتو:

وتبدأ مع حادث اغتيال الشريف محمد الشيخ الأربعاء 27 ذي القعدة 964هـ/1558م، وهذا يعود إلى ما قد ذكره أحمد توفيق المدني: « لكن شوكة الشريف السعدي الذي اشتد أمره وقوى ساعده بمراكش، كانت تؤلم جنوب الجزائريين وتقض مضاجعهم وخاصة بعد أن نصبوا أبا حسون بفاس تحت حمايتهم وبطش به الشريف بطشة جبارة عاتية، فكيف يتصرفون وهم لا يعرفون ماذا سيكون موقف الشريف منهم وما أكد خوفهم إقدام السلطان المغربي على مفاوضة الإسبان قصد الوصول إلى اتفاق حربي سياسي ضد دولة الجزائر للقضاء عليها وتقسيم أملاكها بينهما، فكان هذا الاتفاق سنة 1555م. »[21] وعلى هذا الأساس كان له أثر واضح في نقض مسار هذه العلاقة، سواء على المدى القريب أو البعيد، فقد تغيرت نظرة العثمانيين إلى المغرب الأقصى بعد معركة ليبانتو بوتيرة سريعة، حينما بدؤوا يأخذونه كندّ، هذا ما نجده في رسالة سليم الثاني لعبد الله الغالب، حيث يدعوه لبذل مزيد من الجهود لقهر

الأعداء المشركين. ويؤكد هذا بنحادة في نفس المرجع قائلا: « ويظهر حكم آخر موجه إلى باشا الجزائر أن عبد الله الغالب كان جدياً في سعيه لطي صفحة الماضي مع الباب العالي، إذ وجه سفيراً للأستانة مباشرة بعد تسلمه خطاب سليم الثاني.»[22] إلا أن وفاته حالت دون جني ثمار مساعيه. وقد انتهج عبد الله الغالب في علاقته بالعثمانيين ما تمت الإشارة إليه في الأخير، من سياسة التقارب مع إسبانيا، وعكسها مع العثمانيين الذين تحينوا الفرصة لتفجير توترهم مع هذا السلطان، وهذا ما حدث في وادي اللبن، حين جهز باشا الجزائر حملته العسكرية بقيادة حسن بن خير الدين ضد السلطان المغربي الذي عاكس العثمانيين بمساعدة الإسبان. إلا أنه سرعان ما ستتحول هذه العلاقة بين الطرفين نحو التهدئة بعد أن بادر عبد الله الغالب ببعث هدايا إلى السلطان مراد على سبيل المجاملة، وطلب الود. [23]

ومع تقارب السلطان عبد الله الغالب في العلاقة مع الإسبان واتضحت النوايا العثمانية، في عدم دعمهم لوقوف باشا الجزائر إلى جانب ثورة أخيه عبد المؤمن. للتحرك العلاقات المغربية بين العثمانيين والإسبان في اتجاه آخر، بعد انتصار العثمانيين على الإسبان في جربة سنة 1560م، وعليه فبادر الأمير عبد الله إلى الهجوم على المواقع الإسبانية في مزغران سنة 1562م، وكذا في اتجاه السواحل الإسبانية سنة 1561م، ليتم فيما بعد الهجوم على طنجة وأصيلة عام 1564م.[24]

ومن خلال ما سبق يتضح لنا مدى التقارب السعدي العثماني، الذي سيشكل علاقة قوية بين الطرفين، هذا ما لم يحصل حينما استغل عبد الله الغالب انشغال الباب العالي بحرب مالطا ونكسته فيها، وأعاد علاقته الأولى التي كانت مع مدريد. ومن خلال هذه الحملات التي قام بها الباب العالي ضد

المسيحيين، يمكن أن نستنتج استحالة الرد على المغاربة بعد هذا الغدر. في حين سلكوا طريقاً آخر تمثل في البحث عن حليف لعله يساندهم في مواجهاتهم «المقدسة». فبالطبع وحسب الظروف التي كان يمر بها المغرب الأقصى، فلا يمكنه رفض مثل هذه المبادرات، وخصوصاً لو كانت من طرف قوة كقوة العثمانيين. فقد وصلت إلى المغرب سفارة من الباب العالي تقترح السلم والتعاون ضد الإسبان، إلا أن مقتل الأمير عبد المؤمن حاكم تلمسان العثمانية بإيعاز من أخيه المتوكل غيّر مسار هذه العلاقة.[25]

أما في عهد السلطان عبد المالك المعتصم (1576 – 1578م)، فقد أوفد الباب العالي أمراً لباشا الجزائر بعدم التعرض للسفن الفرنسية التي حظيت بعهد الأمان من طرف السلطان عبد المالك السعدي، وكذا الاعتراف بسيادة المغرب على فكيك، وفي هذا يذهب بخادة في نفس المرجع، إلى أن ما يفهم من هذه المبادرة العثمانية هو حرص الباب العالي على الاعتراف بنوع من الاستقلال للمغرب الأقصى، ولعل ما يؤكد ذلك الحكم الصادر إلى باشا الجزائر بالكف بشكل قطعي عن الاعتداء على الأراضي التابعة لعبد المالك، لأنه أظهر الصداقة والإخلاص. [26]

إن وجود العثمانيين أواخر القرن الخامس عشر للميلاد بشمال إفريقيا، حصل نتيجة استنجاد بلدان شمال إفريقيا بالقوة العثمانية ضد الحملات الأيبيرية للسواحل الأطلسية والمتوسطية، بخلاف المغرب الأقصى الذي اختار التصدي لهذه الحملات بنفسه. وعلى هذا الاساس اتخذت العلاقة العثمانية السعدية في عهد هذا السلطان اتجاهاً آخر، لم يكن منتظراً، فقد عمل العثمانيون على احتواء هذا السلطان بالهدايا والتحف، إلى درجة ما ذهبت إليه بعض الدراسات، متمثلة في إلقاء الخطب وسك العملة باسم الخليفة العثماني، وفي مرات عديدة

اتخذ الباب العالي اتجاه عبد المالك السعدي مواقف سياسية وعسكرية لمصلحته، وهذا ما ذهب إليه الأستاذان الباحثان مصطفى الغاشي وعبد الرحيم بنحادة. ومن الملاحظ أن العلاقة في هذه الفترة بالذات أخذت نفساً جديداً غلب عليه طابع الدبلوماسية والمجاملة بين الجانبين مع أخد الحيطة والحذر، ويعزز ذلك كثرة الأسفار والمراسلات بين الجانبين، العثماني والسعدي. أما ما يتعلق بعلاقة المولى عبد المالك مع الدول الأوروبية، فقد عمل على نهج سياسة التقارب نظراً لوعيه الكامل بخطورة هؤلاء. فتقديم العثمانيين مساعدات للمغرب الأقصى في معركة وادي المخازن (القصر الكبير) يدخل في إطار انتقامهم لمعركة ليبانتو، ومحاولتهم احتواء المغرب الأقصى، ومن ثم الوصول إلى المحيط الأطلنطي، وهو ما لم يحققوه في المغرب السعدي.[27]

وبالنظر للوثائق البرتغالية، فإن الخطر العثماني كان حاضراً في ذهن البرتغاليين الذين كانوا يرون فيه خطراً على أوروبا بالكامل، كما جاء عند صاحب كتاب تاريخ البرتغال: « في سنة 1576م ظهر أكبر مشروع عسكري لاحتلال العرش المغربي، الذي يوجد فيه مغربي مساند للأتراك، وهذا يعني أن سلطاناً تركياً سيهيمن على كل شمال إفريقيا، وهو خطر على كل شبه الجزيرة وعلى كل أوروبا»، ومن زاوية أخرى، فقد جاء احتواء العثمانيين للسلاطين السعديين، من خلال رسائل الباب العالي لهؤلاء، التي لم تتعد صفة حاكم ولاية فاس، وهو ما كان يعتبر من المنظور العثماني أن المغرب ولاية تابعة لهم، هذا ما كان يحمله الاقتراح الذي عرضه آل عثمان على محمد الشيخ بشأن مساعدته على محاربة المسيحيين، مقابل الخطبة لهم على منابر المغرب الأقصى، وسك النقد باسم السلطان العثماني.[28]

وهذا ما حدث مع السلطان السعدي عبد المالك، الذي كان يلقي الخطبة باسم السلطان العثماني، ويسك النقود باسمه، ويبعث له الأموال والهدايا الكثيرة. كما أن الرسائل التي تبعث من الباب العالي إلى السلطان عبد الملك، التي كانت تحض دائماً على الجهاد مع أمير إيالة الجزائر. في الحقيقة أن كل هذه المظاهر توحي بالتبعية السعدية آنذاك للباب العالي، وإن اختلفت طبيعة هذه التبعية.[29]

د - المرحلة الرابعة: مرحلة السلطان المنصور:

ومنذ الانتصار الذي حققه السلطان المنصور (1578-1603م) في معركة وادي المخازن بالقصر الكبير، عرفت العلاقات بين الطرفين تغيير، حيث أن تلك التبعية التي كانت عليها الدولة السعدية تغيرت تغيرا جذريا؛ ذلك لأن السلطان أحمد المنصور - بخلاف أخيه- لقب نفسه بالخليفة، وكانت الخطبة تلقى باسمه، وكان هذا تأكيداً صريحاً على استقلالية المغرب الأقصى عن الباب العالي. وقد حاول العثمانيون في نهاية القرن 16م، تنفيذ مخططهم التوسعي في غرب البحر الأبيض المتوسط مرات ثلاثاً، فقد آلت المحاولة الأولى إلى الفشل في حملة مالطا، والثانية كما سبقت الإشارة في ليبانتو سنة 1571م على البندقية، والثالثة في حلق الوادي التي انتصر فيها الدرع العثماني. وقد استنفذ الانتصار الذي حققه الأوروبيون في معركتهم الثانية؛ أي في معركة ليبانتو عدة سنوات من المفاوضات مع العثمانيين. وفرض عليها تجاوز الحذر في علاقتهم. وقد أدى البابا دوراً حاسماً في هذه المفاوضات، لينتصر البابا في الأخير في اقامة عصبة يكون هدفها مواجهة مشتركة للعثمانيين. وقد ضخمت الكتابات الأوروبية نتائج وعواقب هذه المعركة، وانتصار المسيحيين فيها، الذي رأت فيه بداية التراجع العثماني.[30]

ومن هنا يبرز السؤال الذي مفاده: ما علاقة نتائج معركة ليبانتو بطبيعة العلاقات التي كانت تجمع العثمانيين بالسعديين؟

وحتى نستطيع الإجابة عن هذا التساؤل لابد من الرجوع إلى أدوار كل من عبد المالك المعتصم وأخيه أحمد المنصور مع الباب العالي في هذه المعركة، حيث أشارت رسالة ارسل فيها أندريان كسباروا كورسو إلى فيليب الثاني من الجزائر إلى أسر عبد المالك في هذه المعركة؛ ويذهب في ذلك الأستاذ عبد المجيد القدوري أن المعتصم حين يقول: « لقد ساهمت مشاركة الأميرين في هذه المعركة في تكوين شخصيتهما وجعلتهما يطلعان من الداخل على المؤسسات العسكرية والسياسية التي كانت مسؤولة، سواء عند الأتراك أو عند حلفاء العصبة.»[31] وعلى أي حال فإن معركة ليبانتو قد ارهقت وأنهكت قوى العثمانيين مادياً وعسكرياً ونفسياً، وكسرت الأسطورة القائلة بأن الجيش التركي لا يقهر. وعلى هذا الأساس عمل أحمد المنصور السعدي جاهداً على اغتنام فرصة انهزام الإسبان عند الأرمادا للتظاهر بمسالمة العثمانيين، مسرعا بغزواته داخل الصحراء الكبرى باتجاه السودان، مما دفع إليزابيت ملكة إنجلترا، وهنري الرابع ملك فرنسا، إلى الالتجاء إلى السلطان العثماني مراد الثالث بغية التقرب منه، وكذا للضغط على المنصور السعدي، ودفعه إلى العمل ضد الإسبان بطريقة أو بأخرى، غير أن الظروف لم تساعده على ذلك. وما زاد من تأزم الوضع تحول التجارة العالمية من البحر الأبيض المتوسط في اتجاه المحيط الأطلنطي بسبب الاكتشافات الجغرافية الكبرى للعالم الجديد، فأخذت تظهر مخلفات هذا التحول على الخلافة العثمانية، خاصة في الجهتين الشرقية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، التي أخذ يطبعها نوع من الضعف والاضمحلال، بفعل تراجع الأمن والقرصنة البحرية العثمانية، مما أدى إلى تأزم إحكام قبضة العثمانيين

على زمام الأمور هناك. كما عرفت المناطق الشرقية التابعة للخلافة العثمانية، خاصة دمشق، مصر، ليبيا والجزائر، أواخر القرن السادس عشر أوضاعاً متأزمة. وقد حاولت الكنيسة الشرقية استغلالها ضد العثمانيين الخاضعة لهم هذه المناطق.[32]

وعليه فإن للكشوف الجغرافية الأوربية الأثر الكبير في التاريخ المعاصر، خاصةً فيما يتعلق بالتوسُّع الاستعماري الأوروبي في عالمنا الإسلامي، حيث كانت البلاد الإسلامية آنذاك تعيش في شكل دويلات مختلفة، وبالرغم من ذلك فقد صمد المسلمون في وجه أعدائهم، وقاموا بمحاولات مقدَّرة لإقامة دولة إسلامية، تحقِّق الوحدة للعالم الإسلامي.[33]

ثالثا – السلطان أحمد المنصور وتدخلاته في المشرق العربي وأثر ذلك على العلاقات البينية مع الدولة العثمانية:

إن أحمد المنصور كسب الكثير من الموارد الأولية على رأسها التبر في محاولاته لغزو الصحراء جنوب إفريقيا، ذلك أكسبه قدرة على المراهنة في التدخل في المشرق العربي، حيث أن محاولاته تلك اكتست مظاهر عديدة نتلخص في:

1 - مراسلاته العديدة مع علماء وفقهاء العالم الإسلامي قصد إحكام صلاته معهم، ولعل أشهرهم من كان في مصر والشام وفارس والجزائر: كالبكري والقرافي ومصطفى الجنابي والمقري وغيرهم كثير.

2 - إيفاد دعاة بصفة سفراء وتجار وطلاب علم وحجاج ورحالة وغيرهم إلى الشرق الإسلامي، ومنهم: أحمد ابن القاضي، علي التامجروتي، أحمد الماسي. وقد عمل كل هؤلاء على الاتصال بكبار الدعاة بالشرق الإسلامي كدعاة للسلطان أحمد المنصور السعدي، بالخلافة العربية الهاشمية، ومن أدبيات هذه الدعوة من

خلال ما جاء على لسان بعض دعاته مثل: «ولقد حضرت مجالس ذكر فيها من مصر والإسكندرية والصعيد وجدة ومكة والمدينة على ساكنها أفضل الصلاة وأزكى السلام لما ظننت في آفاق العالم حصاته.».

3 - الدعوة للسلطان أحمد المنصور، حيث لم يقتصر دعاة المنصور في نشر الدعوة له بالبلاد العربية، بل نجدهم قد نشروا دعوتهم بالعاصمة العثمانية نفسها، إلى جانب بعض مهامهم الدبلوماسية، كالسفير التامجروتي: «.... تالله لقد كان من تحدثنا معه خيار أهل تونس وأعيان مصر الذين لقيناهم بالقسطنطينية».(34)

وبذلك ظل أحمد المنصور يناوئ الدولة العثمانية دون هوادة ومن هنا يتبين أن العلاقات بين المغرب السعدي والدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر تتراوح بين التوتر والمهادنة، وفي ظل هذه الظروف المتأزمة التي كانت تعيش فيها الدولة العثمانية، وكذا المشاكل التي كانت تعيشها مع الصفويين والأوروبيين الشرقيين، فكل هذه المعطيات اجتمعت على استحالة ضم المغرب إلى الخلافة الإسلامية العثمانية، كما يمكننا أن نضيف العامل الخارجي الآخر، والمتمثل في القوة الإسبانية التي استغلها المنصور في البداية قبل أن يتفطن لذلك سنة 1583م. كلها أسباب تضافرت وجعلت العثمانيين ينأون عن غزو المغرب والدخول في مغامرة لم تكن مضمونة النتائج. لا شك في أنه تبين للعثمانيين استحالة ضم المغرب، لذلك عملوا على ضمه بطرق طوعية غير مباشرة من السلاطين السعديين، وهذا ما استحال فعله تماماً.

الخاتمة:

إن تناول موضوع العلاقات العثمانية والمغرب الأقصى يستدعينا إلى الوقوف على الأرشيف العثماني لكن الظروف حالت دون التوصل لذلك، مما جعلنا

نكتفي بما وقفت عليه بعض الدراسات المصدرية والحديثة، وعليه فإن طبيعة العلاقات البينية لكلا الطرفين تحكم فيها العديد من العوامل ومن أهمها البعد العقدي باعتبار القوتين من القوى الإسلامية والسنية الانتماء رغم اختلاف المذاهب الفقهية، يضاف إليها البحث عن التموقع من خلال السلطة التي ما لبثت أن تربط بالخلافة، هذا وفي أغلب الظن أن العثمانيين ظلوا يراعوا إلى الطابع الشريفي الذي كان عليه سلاطين المغرب الأقصى.

ومن هنا نلاحظ التباين في ملامح العلاقات تبعا لسلاطين المغرب الأقصى، خاصة خلال الفترة الأولى من التواجد العثماني في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط دون اسقاط تهديدات القوى الأوربية المتمثلة في إسبانيا والبرتغال، الذي كان له بالغ التأثير على طبيعة العلاقات بين القوتين الاسلاميتين. وعليه فإن التساؤل المتمثل في قدرة الدولة العثمانية على ضم المغرب الأقصى، الذي ظل القطر الوحيد في حلة ومنعة من التبعية للسلطة العثمانية.

الهوامش:

1- عبد الرحيم بنحادة: المغرب والباب العالي من منتصف القرن 16م إلى أواخر القرن 18، أطروحة لنيل الدكتوراة في التاريخ الحديث تحت إشراف الدكتور محمد مزين، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ضهر المهراس، فاس، مخطوطة، ص 3.

2- لما غلب السلطانُ محمد الشيخ السعدي على أخيه أبي العباس أحمد الأعرج، سنة 956هـ/1549م واستولى على مراكش، طَمِحَت نفسه للتوغل في بلاد المغرب وقراه، فتفرغ لحرب بني وطاس ونكَثَ ما كان بينه وبينهم من الصلح، وردَّد إليهم البعوث والسرايا وأكثَرَ فيهم من شَنّ الغارات، وصار يستلبُهم البلادَ شيئًا فشيئًا إلى أن استولى عليها، وكان أولُ ما ملك من أمصار المغرب مكناسة الزيتون افتتحها العام الماضي, ثم تقدَّم إلى فاس فألح عليها بالقتال وضايقها بالحصار مدةً قريبة من السنة، ثم استولى عليها بعد أن أَسَرَ سلطانها أبا العباس أحمد الوطاسي وصار في قبضته، ولَمَّا دخلها قبض على الوطاسيين جميعًا وبعث بهم مُصَفَّدين إلى مراكش، عدا أبا حسون أخا أبي العباس الوطاسي المخلوع؛ فإنه فرَّ إلى الجزائر. – ينظر الموسوعة التاريخية: " استيلاء السلطان محمد الشيخ السعدي على فاس وقبضته على بني وطاس ومهلك سلطانهم أبي العباس أحمد الوطاسي "، مقال إلكتروني، الموقع الدرر السنية، تم الاطلاع يوم 01 ماي 2021م، الساعة 23: 13. الرابط:
https: //dorar. net/history/event/3722،

3- ولد أحمد بن أبي عبد االله الشيخ محمد المهدي بفاس سنة 956هـ ووالدته تدعى مسعودة بنت أحمد الوزكيتي الورزازي. – ينظر إبراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ، ج2، نشر وتوزيع دار الرشاد الحديثة، دار البيضاء ص 262.

4- عبد الرحيم بنحادة: المرجع السابق، ص 2.

5- نفس المرجع، ص 3.

6- عبد المجيد القدوري: المغرب وأوربا ما بين القرنيين 15 و18 م (مسألة التجاوز)، ط 2، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2012م، ص 157.

7- محمد نبيل ملين: السلطان الشريف الجذور الدينية والسياسة للدولة المخزنية في المغرب، ترجمة عبد الحق الزموري وعادل بن عبد الله، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، السويسي، المغرب الأقصى، دون سنة نشر، ص 385.

8- أبو القاسم الزياني: تحفة الحادي المطرب في رفع نسب شرفاء المغرب، تقديم وتحقيق رشيد الزاوية، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1429ه/2008م، ص ص 43، 44.

9- عبد الرحيم بنحادة: نفس المرجع، ص ص 35 – 39.

10- نفسه، ص ص 41، 42.

11- نفسه، ص 42.

12- نفسه، ص 42.

13- نفسه، ص 43.

14- أبو العباس أحمد بن خالد الناصري: الاستقصاء (الأخبار لدول المغرب الأقصى)، تحقيق: جعفر الناصري، محمد الناصري، ج4، د ط، دار الكتاب، دار البيضاء- المغرب، 1997م، ص 20.

15- محمود علي عامر، محمد خير فارس: تاريخ المغرب العربي (المغرب الأقصى، ليبية)، دط، جامعة دمشق، سوريا، 1999 -2000م، ص 37.

16- عبد الرحيم بنحادة: نفس المرجع، ص 43.

17- نفسه، ص 44.

18- نفسه، ص ص 44، 45.

19- نفسه، ص 45.

20- أحمد توفيق المدني: حرب الثلاث مائة سنة بين الجزائر وإسبانيا، د ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د ت، ص 331.

21- نفس المرجع، ص 360.

22- عبد الرحيم بنحادة: المرجع السابق، ص 46.

23- عبد الرحيم بنحادة: نفس المرجع، ص 46.

24- نفسه، ص 47.

25- نفسه، ص ص 47، 48.

26- نفسه، ص 48.

27- نفسه، ص ص 48، 49.

28- نفسه، ص 49.

29- نفسه، ص 50.

30- عبد الرجيم بخادة: نفس المرجع، ص 51.

31- عبد المجيد القدوري: المرجع السابق، ص 168.

32- عبد المجيد القدوري: نفس المرجع، ص 169.

33- إبراهيم محمد أحمد بلولة: " البُعد الديني للكشوف الجغرافية "، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد السادس، 1426 هـ ـ 2005م، ص 201.

34- علي بن محمد التمكروتي: النفحة المسكية في السفارة التركية، ط 1، حققها وقدم لها محمد الصالحي، دار السويدي للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2007م، ص 123.

الوضع السياسي في الجزائر مطلع القرن 10هـ/16م
(الأحداث وردود الأفعال المحلية)

ط. د. عواطف دودي - جامعة الوادي
ط. د. محمد العيد تيته - الجامعة الإسلامية- قسنطينة.

المقدمة:

شهد الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط خلال القرن 10ه/16م تطورا سياسيا وصراعا عسكريا كانا فيه طرفي النزاع الدولة العثمانية القادمة من الشرق، والمملكة الإسبانية الزاحفة من الشمال.

ويبدو أن الصراع بدأت بوادره تطفو على السطح بعد سقوط مملكة بني الأحمر بغرناطة عام 898ه/1492م على يد فرديناند وإيزبيلا وتشكل ما يسمى بمملكة إسبانيا الكاثوليكية متبنية محاربة المورسكيين ومطاردتهم أين ما حلوا، فاتجهت أنظارها صوب بلدان المغرب الإسلامي الذي كان يعيش حالة من الضعف والفوضى والاضطرابات الداخلية من جهة، ومسرحا للصراعات السياسية بين بلدانه من جهة أخرى.

وفي ظل تلك الأوضاع المزرية استنجد بعض زعماء القبائل والشيوخ بالإخوة بربروسا والذي توج في الأخير بدخول الجزائر تحت لواء الدولة العثمانية. وفي هذه المداخلة سوف نعالج الأحداث السياسية للجزائر مطلع القرن 10هـ/16م ومجيء الأخوة بربروسا مع تتبع الأحداث ورود الأفعال المحلية.

1-الأحداث السياسية للجزائر مطلع القرن 10هـ/16م:

عرفت الجزائر مطلع القرن 10هـ/16م، العديد من الأحداث السياسية والتي على ما يبدو كانت سببا في تغيير الوضع السياسي بها. وفيما يلي نقوم بتتبع هذه الأحداث في الآتي:

1-1-إنهيار الدولة الزيانية:

شكل تصدع الموحدين بداية من القرن 7هـ/13م نقطة تحول في الوضع السياسي لبلاد المغرب الإسلامي، رغم إحكام سيطرتها خلال القرن 6ه/12م على أغلب أراضيه، لكونها تمثل قوة سياسية وعسكرية لا يستهان بها في غرب البحر المتوسط. ويبدو أن الموحدين لم يوفقوا في الحفاظ على تماسكهم واستمرارهم، منذ هزيمتهم في معركة حصن العقاب بالأندلس عام 609ه/1212م أدت إلى انهيارهم.[1]

وفي خضم هذه الأحداث المتسارعة، تمكن بنو زيان من تأسيس كيان سياسي لهم عام 633هـ/1235م بقيادة يغمراسن بن زيان في المنطقة المسماة بالمغرب الأوسط، وقد أطلق على هذه الدولة أيضا اسم الدولة العبد الوادية نسبة إلى القبيلة التي ينتسب إليها بنو زيان. وبهذا تكون الدولة الزيانية الثانية التي ورثت مجد الموحدين في شرق المغرب الأوسط.[2]

حكمت الدولة الزيانية المغرب الأوسط ما يزيد عن ثلاثة قرون (630-970هـ/1232-1562م)،[3] أين اتخذت من تلمسان عاصمة لها، غير أن هذه الدولة لم تعرف الاستقرار إلا في فترات قصيرة من تاريخها،[4] بسبب التنافس والصراع على العرش بين أفراد البيت الزياني خاصة مع مطلع القرن 10هـ/16م.[5]

وقد نَقَلَ لنا مختار حساني ذلك الصراع وما نَجَمَ عنه على لسان مولاي بلحميسي وكتب ما نصه: "نشب بينهم حول العرش فانقسموا إلى طامع في الملك ومعارض له، ونتيجة لذلك الوضع الذي لا يخفى، فانشغل القادة بهذه الوضعية، وانهمكوا في الدسائس ونصب الفخاخ، وربط المؤامرات، قاتل القوي الضعيف، العم على ابن أخيه، والابن على أبيه، فأصبحت الحكومة المركزية بدون سلطة وبدون صلة مع الجهات الباقية منها". (6)

ففي عام 909هـ/1503م، تولى السلطان أبو زيان المسعود مقاليد الحكم خلفا لأبيه أبوعبد الله محمد الثالث (896-909هـ/1490-1503م)، فثار عليه عمه أبو حمو الثالث واستولى على الحكم وسجن السلطان أبا زيان المسعود، إلا أن يحي النابتي أخو السلطان المسعود المسجون فَرَّ إلى فاس محتميا بالسلطان الوطاسي محمد البرتغالي (906-932هـ/1500-1525م). وتعتبر هذه الحادثة السالفة الذكر عينة لما كان يحدث في البيت الزياني والصراع الدائر بين أفراده.

ويبدو أن الدولة الزيانية التي شب الضعف بها، قد تعرضت إلى غزو أراضيها والتحرش بها، أين تدخل الإسبان وبسطوا سيطرتهم على بعض المدن الساحلية، وكان ذلك خلال القرن التاسع الهجري/ منتصف القرن الخامس عشر الميلادي.(7)

1-2-التحرشات الإسبانية على السواحل الجزائرية:

في الوقت الذي كانت فيه الدولة الزيانية فريسة لصراعات عميقة أدت إلى ضعف سلطة الدولة، كانت الممالك الإيبيرية (قشتالة-أراغون) قد اتحدت وتطلعت لإحكام سيطرتها على الضفة الجنوبية للمتوسط. ويبدو أن تراجع سلطة الحكم الاسلامي بالأندلس المظهر البارز للعجز السياسي لبني زيان الناتج عن تخاذل حكامه واشتغالهم بصراعاتهم وتقاعسهم عن نجدتها، وهو ما شجع ملوك

اسبانيا الكاثولوكية باغتنام الفرصة والتربص بالواجهة البحرية لبلاد المغرب الاسلامي.

لقد وسع الاسبان في مطلع القرن 10هـ/16م دائرة احتلالهم صوب السواحل الجزائرية مدفوعين بعوامل سياسية وأخرى دينية. وشكلت الأوضاع الاقتصادية أبرز هذه العوامل، حيث اكتسى هذا الجانب أهمية كبرى مع تطور النشاط التجاري الاسباني الذي على ما يبدو قد دفعهم إلى البحث عن أسواق لتصريف بضائعهم ومنتجاتهم، فوجهت اسبانيا اهتمامها تلقاء الموانئ الجزائرية منها تلمسان التي كانت تمدهم بالرقيق الأسود والذهب المستورد من بلاد السودان.

ويبدو أن سقوط غرناطة عام 898هـ/1492م، قد سمح لفرديناند (856-922هـ/1452-1516م) وايزابيلا الأولى (855-910هـ/1451-1504م) بتجهيز خطة بمقتضاها تم طرد المورسكيين من أراضيهم وملاحقتهم فيما وراء البحر، وقد شجعهم في ذلك المناخ الديني الذي خيم على إسبانيا خلال هذه الفترة (8)، وتجلى هذا المظهر في السياسة المتبعة من قبل إيزابيلا التي دعت إلى شن حرب شعواء ضد المورسكيين، وكتبت في وصيتها عام 910هـ/1504م على مواصلة الحرب ضدهم ونقلها إلى الضفة المقابلة وعدم التوقف عن ذلك.

تحرك فرديناند وبعث اسطولا عام 909هـ/1503م استولى به على المرسى الكبير أحد موانئ وهران من جهة الغرب، والذي يعد من المرافئ الهامة وأعظمها في المنطقة إذ يستطيع هذا الميناء أن يرسو به العديد من السفن ويحميها من كل عاصفة. ويبدو أن هذا الاستيلاء والاحتلال لم يكن سهلا بالنسبة للأسطول الإسباني حيث وجد مقاومة شعبية عنيفة دامت ما يقارب 50

يوما، قرر خلالها أعيان المدينة تسليمها لهم مقابل اتفاقية تضمن لهم الحياة وحرية الانسحاب من دون أذى.[9]

وبمقتضى اتفاقية فيلا فرانكا دي كسيرا المنعقدة بمدينة سنترا Sintra البرتغالية[10] يوم 29 سبتمبر 1509م، وجهت اسبانيا حملاتها نحو الشرق، حيث استولت على مدينة بجاية عام 916هـ/1510م والتزم سكانها على دفع الضرائب لتعويض خسائرها الحربية. وفي العام 917هـ/1511م جاء الدور على مدينة الجزائر حيث استسلم أهلها وأقام الإسبان حصنا على البحر لمراقبة المدينة.

لقد برر المسؤولون على أعمال الاحتلال والغزو (سياسيون، وعسكريون) بأن التدخل الاسباني في السواحل الجزائرية ما هو إلا دفاعا ضد الممالك الاسلامية في بلاد المغرب التي ظلت طيلة قرون تدعم مسلمي الأندلس وتزودهم بالمال والسلاح وغيرها، واعتبروا حملاتهم وقائية تجنب إسبانيا هجومات جديدة ضدها.

وبهذا أسقط هؤلاء المحتلون الدوافع الحقيقية وراء هذه الحملات التي استهدفت السواحل المغاربية، وإذا كانت الدوافع الدينية والاقتصادية قد شكلت المحرك الرئيسي لهذه التحرشات، فإن هناك دوافع أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، منها الموقع الجغرافي الاستراتيجي للجزائر الذي يتوسط بلاد المغرب، جعل منها محط أطماع واهتمام الاسبان الذين يسعون إلى حماية سفنهم من القرصنة.

علاوة على ذلك فإن الجزائر تمتلك شبكة خاصة بالمسالك التجارية الموصلة إلى بلاد السودان الغني بالتبر والرقيق الأسود. وهكذا فقد كان غزو السواحل واحتلال موانئها مرحلة في السياسة الاستعمارية للغزاة ومفتاحا للنفاذ إلى داخلها. [11]

2-ظهور الإخوة بربروسا في الحوض الغربي للمتوسط ودورهم في تحرير السواحل الجزائرية:

يعود أصل الإخوة بربروسا إلى جزيرة مديلي[12]التي فتحها محمد الفاتح [13] وتذكر المصادر أن أحد الإخوة ويدعى عروج[14] أن الرياح قد ألقت به في جزيرة جربة الخاضعة لمملكة الحفصيين، وأودع بعض أمتعته، ثم قام بالهجوم على المسيحيين في أرضهم وسبى منهم سبيا كثيرا، ودخل على إثرها تونس ووجه إلى السلطان الحفصي هدية نفيسة احتوت على غنائم ومبلغ من الأموال.

يبدو أن عروج باشا استأذن السلطان الحفصي بالسماح له بأن يقيم في بلاده،[15] وكان بحوزته ثمانية سفن عام 920هـ/1514م، لم يسمح له السلطان باستعمال جربة كقاعدة له ولأسطوله، واشترط عليه مقابل ذلك خمس الغنائم التي يجنيها من الجهاد البحري،[16] علاوة على ذلك ألزمهم بأن لا يتخاصموا مع سكان المنطقة. [17]

خمس الغنائم لخزانة الدولة كجباية التي كانت في حالة إفلاس، فأقطعهم مرفأ "حلق الوادي" ليتخذوه قاعدة لمحاربة المسيحيين.

وبعد أن أصبح للإخوة بربروسا قاعدة يلجؤون إليها، خرج هؤلاء بثلاث سفن حربية فالتقوا في عرض البحر بسفينة اسبانية على متنها ثلاثمائة جندي تنقلهم من نابولي إلى برشلونة، فتمكنوا من الاستيلاء عليها، وعادوا إلى قاعدتم بحلق الوادي بالغنائم.

أما عن دورهم في تحرير السواحل الجزائرية من الإسبان فقد توجه عروج إلى بجاية شهر أوت 1512م الموافق لـ 918هـ، على رأس 12 قطعة بحرية محملة بالمدفعية وألف تركي، [18] بطلب من أعيان وعلماء بجاية الذين ناشدوه بطرد

الإسبان منها. ويبدو أن عروج ومن معه عند وصولهم إلى المدينة وجدوا 15 سفينة حربية اسبانية، أين دارت بينهم المعركة فأصيب عروج بطلقة نارية في ذراعه فكسرتها،[19] فاشتد عليه الأمر بسبب الألم الذي حصل له فأرسل له خير الدين وحملوه إلى أخيه، وازداد عليه الألم فأجمع عليه الأطباء على قطع ذراعه الأيسر،[20] فأوقفوا المعركة بعد ذلك. يبدو أن الاخوان فقدوا حوالي 150 من عناصرهم وجرح 86 من رفاقهم. أما الغنائم فقد أسروا 183 فيما تم القضاء على الأخرين، وكان من بين القتلى والي إحدى المقاطعات الكبرى لإسبانيا. [21]

وبعد شفاء عروج من جروحه أراد الهروب من مراقبة السلطان له، استعد لتكرار حملة لتحرير بجاية.[22] وفي عام 1512م هاجمها أندريا دوريا. [23] وتمكن من احتلالها. [24] وفي ظل هذه الظروف اتصل أهالي المدينة بالأخوين عروج وخير الدين بربروسا، فلم يترددا في تقديم يد العون، وجهزوا حملة نحوها وتم تحرير جيجل من يد الإسبان عام 1514م. [25]

لم تتوقف جهود عروج عند هذا فحسب، بل حاول عدة مرات تحرير مدينة بجاية ففي عام 1515م أعاد الكرة مرة أخرى، اعتمد خلالها على خطة لحصار المدينة بريا وبحريا، وساعده على ذلك غزارة مياه مصب نهر الصومام. [26]

يبدو أن عروج ومن معه قد فشل في دك حصون الغزاة الإسبان للمرة الثالثة، وسبب ذلك يعود إلى رفض السلطان الحفصي محمد بن الحسين طلب عروج وإمداده، لأنه تخوف من اتساع شهرته، وخشي من أن يستولي على بجاية بعد جيجل ذلك أمر يدفعهما إلى التفكير في الاستيلاء على تونس. [27]

3- ردود الفعل المحلية:

3-1- استنجاد أهالي مدينة الجزائر بالإخوة بربروسا:

كانت مدينة الجزائر مضطربة منذ أن تم الاستيلاء عليها من قبل الإسبان عام 1510م، غير أن سالم التومي الثعالبي وحاشيته ظلوا متمسكين بتطبيق تلك المعاهدة التي وقعوها مع الإسبان، في حين أهالي المدينة كانوا يرون عكس ذلك، فبعد وفاة الملك الإسباني فرديناند، وعجز من أن يستولي على بجاية بعد جيجل ذلك أمر دفعهما إلى التفكير في الاستيلاء على تونس،[28] اعتبر سكان مدينة الجزائر أن المعاهدة ماتت بموت الملك الذي فرضها،[29] فتبنى أحمد بن القاضي،[30] فكرة الجهاد وحشد ونادى في الأهالي وأخبرهم بأن سلامة المسلمين في المدينة لن تصان إلا بتواجد الإخوة بربروسا، والقصد من ذلك طرد الإسبان من القلعة الصخرية التي تبعد عن مدينة الجزائر حوالي 300م.[31]

كانت هذه القلعة تسمى بقلعة البنيون، اتخذها الإسبان لشن الهجمات على مدينة الجزائر، والتي على ما يبدو كانت حصن البنيون يهدد حياة الأهالي باستمرار، جعلت منهم يعيشون في حالة استنفار دائم.[32]

استغل الأخوان عروج وخير الدين هذه الفرصة لتثبيت سلطتهم، والتي اعتبرت هذه الانطلاقة بداية السيادة التركية. اجمع الأهالي برفقة سالم التومي على الاستنجاد بالأخوين فأرسلوا لهما رسالة من أجل تخليصهم من الإسبان. وبعد وصول الرسالة إلى عروج قبل هذا الأخير على الفور دعوة أهالي مدينة الجزائر، ولاشك أن هذا التصرف ناجم عن وازع ديني وإحساس بالمسؤولية تجاه إخوانه المسلمين.[33]

2-3- انضواء الجزائر تحت لواء الدولة العثمانية:

يبدو أن استنجاد أهالي مدينة الجزائر بالسلطان العثماني، خاصة إذا علمنا أن عروج قد استشهد، وتولى أخوه خير الدين زمام المبادرة وبأمر من الباب العالي أصبح حاكما على مدينة الجزائر.[34] واجه الحاكم الجديد العديد من المصاعب حيث ثارت عليه زواوة تحت إمرة أحمد بن القاضي، إضافة إلى تنس وشرشال، واغتنم السلطان الحفصي بتونس هذه الفرصة فأرسل إلى خير الدين يطلب منه الاعتراف بسلطنة تونس ويخضع لها من جهة، ومن جهة أخرى كان خير الدين يصد هجوم الإسبان على مدينة الجزائر.[35]

لقد عانى حاكم مدينة الجزائر الجديد من نقص في الذخيرة والعتاد الحربي والإطار العسكري الكفؤ،[36] مقارنة مع الإمكانيات العسكرية الهائلة التي يمتلكها الإسبان والقادرة على خوض العديد من الحروب في شمال إفريقيا ضد المسلمين. علاوة على ذلك فإن خير الدين كان يتوجس خيفة من بعض الأهالي في الجزائر، فقد رأى من خلال تجربته معهم مدى استعدادهم للثورة [37] والتمرد عليه في أول فرصة تتاح لهم. [38]

إن كل هذه الظروف الصعبة قد شجعت خير الدين على الصمود ومواصلة جهوده لأجل صد المعتدين، فكر في الاتصال بالباب العالي قصد إمداده والحصول على الأموال والمعدات الحربية من ذخيرة وسلاح لمواجهة الإسبان في حوض البحر المتوسط. [39] وقد لجأ خير الدين إلى السلطان سليم الأول وأطلعه بمقتل عروج ووعده بجعل الجزائر تحت حمايته، بعد موافقة أهل المدينة على هذا الرأي.[40] وقد طلب خير الدين من أعيان مدينة الجزائر بكتابة رسالة وإرسالها إلى الباب العالي مفادها طلب المساعدة، [41] وكان الهدف من وراء

هذه الرسالة انضمام الجزائر رسميا تحت لواء الدولة العثمانية، وكانت الرسالة باسم جميع الطبقات من قضاة وأئمة وتجار ومن كافة سكان المدينة. [42]

وهكذا فقد سُرَّ سليم الأول بفحوى هذه الرسالة، وأعلن بعد ذلك خير الدين تبعيته للدولة العثمانية، وفي عام 1519م أصدر السلطان العثماني مرسوما بمقتضاه أصبحت الجزائر إيالة عثمانية، وتم إصدار جواز مرور تستعمله السفن الجزائرية وكأنها وحدات تابعة للأسطول العثماني، كما أعطى الأمر لخير الدين بصك العملة باسم السلطان العثماني للتعامل بها في المقاطعة الجديدة. [43]

خاتمة:

إن التفكك والضعف الذي شهدته الدولة الزيانية مطلع القرن 10هـ/16م، خاصة بعد سقوط غرناطة عام 898هـ/ 1492م في أيدي المسيحيين، كان عاملا مشجعا للتطلعات والمطامع الأجنبية في المنطقة، وتجلت هذه المطامع في تدخل اسبانيا التي كانت تهدف إلى تحقيق مشروعها الاستعماري بالاستيلاء على شرق حجر بادس بأكمله.

يبدو أن الإسبان استغلوا الوضع الذي تمر به الدولة الزيانية وكذا الحفصية من ضعف ووهن ومن تمردات وثورات وصراع على العرش، بغزو العديد من المدن الساحلية الجزائرية بداية من المرسى الكبير، فوهران ثم بجاية.

وفي خضم هذا الوضع المزري، ظهر الأخوان بربروسا لصد هذا العدوان النصراني على جميع المدن الجزائرية، بالاستنجاد بالدولة العثمانية التي لم تتأخر ولبت نداء الواجب الديني، حيث يعد الأخوين السبب وراء انضواء الجزائر تحت لواء الدولة العثمانية، وبذلك أصبحت الجزائر كقوة إقليمية تسيطر على الحوض الغربي للبحر المتوسط.

الهوامش والاحالات:

1- عبد القادر فكاير: دراسة في تاريخ الجزائر الحديث- العهد العثماني 1598-1830م، دار هومة، الجزائر، 2018، ص ص 16-17.

2- نفسه، ص 19.

3- محمد السعيد بوبكر: "العلاقات الجزائرية الإسبانية خلال القرن الثاني عشر الهجري الثامن عشر الميلادي"، رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث، غير منشورة، جامعة غرداية، 2011، ص 32.

4- محمد دراج: الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الأخوة بربروسا (1512-1543م)، دار الأصالة، الجزائر، 2013، ط02، ص 93.

5- نفسه، ص94.

6- مختار حساني: تاريخ الدولة الزيانية-الأحوال السياسية، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ج01، ص ص 49-50.

7- عبد القادر فكاير: المرجع السابق، ص 19.

8- زهراء نظام: العلاقات المغربية الجزائرية-مقارنة سياسية ثقافية خلال القرن 10ه/16م، دار الأمان، الرباط، 2015، ص ص 41-42.

9- مرمول كربخال: إفريقيا، ترجمة: محمد حجي وآخرون، مكتبة المعارف، الرباط، 1989، ج02، ص 327؛ محمد دراج: المرجع السابق، ص 107.

10- زهراء نظام: المرجع السابق، ص 44؛ محمد دراج: المرجع السابق، ص 104.

11- زهراء نظام: المرجع السابق، ص 45.

12- مديلي: جزيرة يونانية تسمى ميتلان ويتلفظها الأتراك ميدلي. ينظر: أحمد بن أبي الضياف: اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، الدار التونسية للنشر، تونس، 1977، ج02، ص 9.

13- محمد الفاتح: تولى الحكم بعد أبيه مراد الثاني ما قبل فتح القسطنطينية في عام857ه/1453م. ينظر: نزار رقزوان: سلاطين بني عثمان بين قتال الإخوة وفتنة الانكشارية، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992، ص 38.

14- عروج: بضم العين والراء وهي كلمة عربية معناها الارتفاع والصعود، ودخلت التركية عن طريق ذكرى حادثة عظيمة في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم هي حادثة الإسراء والمعراج وينطقها الأتراك أروج. ينظر: أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492-1792، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص 160.

15- نبيل عبد الحي رضوان: "جهود العثمانيين لإنقاذ الأندلس واسترداده"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1407ه/1987م، ص78.

16- محمد العروسي المطوي: الحروب الصليبية في المشرق والمغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982، ص268.

17- أحمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص 159.

18- صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هومة، الجزائر، 2014، ص 44.

19- سليمة الكبير: الاخوان بربروس خير الدين وعروج منقذ الجزائر من الاستعمار الاسباني، المكتبة الخضراء، الجزائر، (د س ن)، ص 17.

20- مؤلف مجهول: سيرة المجاهد خير الدين بربروس، تحقيق: عبد الله حمادي، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص 67.

21- عزيز سامح الترّ: الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا، تعريب: علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، 1989، ص46.

22- صالح كليل: "سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الاسباني لاحتلال الجزائر"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة باتنة، 2007، ص 88.

23- أندريا دوريا: ولد بجنوة الإيطالية يوم 20 نوفمبر 1463م، عاش 92 عاما، خدم رئيس أنيو سانت الثامن، وأحد أفراد جيش بول الأول وألفونسوا الثاني. ينظر: عبد الحميد اشنهو: دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، المطبعة الشعبية للجيش، الجزائر، (د س ن)، ص 156.

24- صالح حيمر: التحالف الأوروبي ضد الجزائر عام 1519م وتأثيراتها الداخلية والدولية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة باتنة، 2006، ص 30.

25- يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ج02، ص11.

26- بسام العسلي: خير الدين بربروس والجهاد في البحر 1470-1547، دار النفائس، بيروت، 1989، ص 91.

27- مبارك الميلي: تاريخ الجزائر القديم والحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1980، ج03، ص 37.

28- الثعالبة: قبيلة عربية من بني معقل، كانت تقطن مدينة الجزائر وتسيطر عليها. قضى عليها عروج وشتتها وقطع دابرها، ولم يبق لها أثر وأصبح أفرادها مشتتين بين القبائل الأخرى المجاورة لمدينة الجزائر. ينظر: عبد الحميد بن أشنهو: المرجع السابق، ص 71.

29- تم المعاهدة يوم 23 جانفي 1516م. ينظر: شارل أندري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية، تعريب: محمد مزالي والبشير بن سلامة، جمعية تاوالت الثقافية، الجزائر، 2011، ص 235.

30- صالح عباد: المرجع السابق، ص 46.

31- عزيز سامح الترـ: المرجع السابق، ص 50.

32- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 13.

33- صالح حيمر: المرجع السابق، ص 40.

34- أحمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص 45.

35- صالح عباد: المرجع السابق، ص 47.

36- محمد دراج: تأسيس إيالة الجزائر خلال العهد العثماني، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص 14.

37- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 57.

38- حمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619-1830)، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 90.

39- صالح حيمر: المرجع السابق، ص 47.

40- حلمي معروس اسماعيل: تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، مؤسسة الجامعة، الإسكندرية، 1997، ص ص 25-26.

41- محمد علي الصلابي: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، مكتبة الأبيان، مصر، 2005، ص 296.

42- عزيز سامح ألتر: المرجع السابق، ص73.

43- وليد سيفسو: الجزائر في عهد رياس البحر، ترجمة: عبد القادر زبادية، دار القصبة، الجزائر، 2014، ص 45.

المعالم الجيو-سياسية للجزائر العثمانية
في محيطها المغاربي

- د. عبد القادر كركار- د. حسن معمري – جامعة الوادي

المقدمة:

عرفت الجزائر عبر تاريخها تحولات وتغيرات في حدودها الجغرافية حسب القوى والدول التي نشأت على أرضها حيث كانت تضم في فترات جزءاً من الشمال الغربي الجزائري الحالي, وأحياناً الشمال الشرقي والوسط بين هذا وذاك, وتمتد جنوباً في فترات إلى جنوب جبال الأطلس الصحراوي كما تنوعت أنظمتها السياسية، غير أنه في الفترة العثمانية ظهرت أولى ملامح تشكل دولة قائمة بحدود ثابتة على النحو الذي هي عليه حالياً، بصفة تكاد تكون متطابقة، ولا يخضع سكانها لولاء عشائر- قبلي أو أسرة حاكمة أو مذهب ديني - بل إلى نظام سياسي قائم بذاته وفق ضوابط إدارية تعتمد على نظام الوظائف العمومية. ومن هذا المنطلق نطرح الاشكالية الآتية:

ماهي معالم تشكل هذا النظام السياسي الجزائري بحدوده الواضحة؟

وماهي ظروف انضمام الجزائر إلى الدولة العثمانية؟

وكيف كانت العلاقة بين الجزائر والباب العالي؟

وكيف كانت علاقة الجزائر بجيرانها؟

هذا ما سنحاول الاجابة عنه من خلال استعانتنا ببعض المصادر والمراجع التي تطرقت الى جانب من الموضوع.

1- معالم تشكل الشخصية السياسية للجزائر:

عُرِفت الدول التي قامت على أرض الجزائر قبل العصر الحديث بأسماء الأسر الحاكمة للممالك القائمة وذلك على غرار جيرانها في المنطقة، إلا أن الأمر تغيّر في ظل التحوّلات التي استجدّت، حيث اكتسبت كل بلاد تسمية عاصمتها، وشهد العصر ميلاد دولة جزائرية جديدة ممتدة تقريباً على نفس الحدود الجغرافية التي تمتد عليها الآن. فتحققت بذلك الوحدة السياسية والجغرافية للدولة الجزائرية الناشئة ذات التأثير السياسي والعسكري خلال الفترات اللاحقة وأصبح لها الدور الأساسي في صناعة السياسة الدولية لغرب المتوسط.[1]

2- ظروف انضمام الجزائر إلى الدولة العثمانية:

استجابة للتحديات التي عاشها الجزائريون بسبب ضعف الحكم القائم وخواره في مواجهة الحملات الصليبية، برزت ظاهرة الجهاد البحري كرد فعل شرعي تطوّر إلى نظام سياسي قائم بذاته بفضل الإخوة عروج وخير الدين بربروس في الجزائر بإمكانياتهم الخاصة إنقاذاً لعدة مدن ساحلية وصولاً إلى محاولة القضاء على أسباب الاضطراب والضعف المتعلقة بالصراعات حول العرش الزياني، وهو ما أدى إلى محاولة عروج التدخل في تلمسان لإنهائه، غير أنه استشهد، فبايع أهالي الجزائر وأعيانها وعلماؤها أخاه خير الدين أميراً عليهم، وفي هذا الوقت الحرج وصلت إلى الجزائر أنباء تمرّد الكثير من القبائل، وكذلك خروج كل من مدينتي تنس وشرشال عن الطاعة، أمّا في تلمسان فقد تسلم الأمير الزياني السلطة وامتد نفوذه إلى مليانة فغدا بذلك على مقربة من الجزائر، وقد كان خير الدين رايس يعلم أنّ دور سوف يأتي وأنّ الاسبان لن يكتفوا بقتل عروج في تلمسان بل سوف يهاجمون مدينة الجزائر . [2] فبعد أن كان ابن القاضي حليفاً فعّالاً لخير الدين أصبح عدواً له، وفي هذه الظروف الصعبة

والأخطار الكثيرة فقد فهم خير الدين أنّه في حاجة إلى مساعدة قوية من السلطان العثماني سليم الأول الذي فتح مصر وقدم نفسه على أنّه وريث الخلفاء الكبار والعظام.[3] ممّا أكسبه سمعة طيبة في العالم الاسلامي وبذلك أصبحت السلطنة العثمانية قوة كبرى يمكن طلب نجدتها.

وفي هذا الشأن يذكر صاحب الزهرة النائرة محمد بن رقية التلمساني أن خير الدين عزم على السفر وجمع أهل الجزائر من العلماء والصلحاء يعلمهم بذلك، غير أنهم استجدّوه للبقاء حيث "يتعيّن عليه الجلوس في المدينة لأجل حراستها" فعند ذلك قال لهم خير الدين " أنتم رأيتم ما وقع من الملاعين الكافرين ولا يؤمن عواملهم، وقد ظهر لي من الرأي أن نصل يدنا بطاعة السلطان الأعظم مولانا السلطان سليم، فيمدنا بالمال والرجال وجميع ما نحتاج إليه وضرب السكة عليه". [4] وعليه استجاب الحضور للرأي. وطلب خير الدين من السلطان العون والمساعدة مقابل الاعتراف بسلطته ودفع ضريبة أو ضمان زيادة قوة الأتراك في بلاد البربر، لهذا أرسل الحاج حسين "الشخصية المعتبرة" إلى اسطنبول ومعه مجموعة من السفن الحربية تتكون من أربعة سفن محملة بالهدايا الثمينة.[5] وقد لقي الترحيب من العثمانيين واستجيب لطلبه، ومقابل ذلك أرسل السلطان ألفي جندي من الانكشارية، وسبعة مدافع، ووحدة عسكرية تتألف من أربعة آلاف متطوع، وأصدر فرماناً (أمراً سلطانياً) موضحاً فيه بأنّه قبل ولاء الجزائريين له وموافقاً على حمايته لهم وأنّه يعتبرهم من الآن فصاعداً في قائمة المخلصين الأمناء.[6]

وعليه فقد حقق انضمام الجزائر إلى الدولة العثمانية أهدافاً سياسية وعسكرية كثيرة أهمها: تأمين حدود مصر الغربية، وتوسيع ممتلكات الدولة العثمانية دون أن تتحمل أيّة تكاليف عسكرية أو مالية كبيرة كما تحملت ذلك في مصر والشام،

كما جعلت الدولة العثمانية من الجزائر ولاية ذات وضع خاص، فعرفت بناء على ذلك بنيابة الجزائر, وجعلت منها قاعدة للوجود العثماني في غرب المتوسط، فهي مسؤولة خلال المرحلة الأولى من الوجود العثماني في شمال افريقيا عن إدارة شؤون كل من ليبيا (طرابلس الغرب) وتونس، وفي مواجهة الاسبان وتأمين عمليات إنقاذ المسلمين في الأندلس. (7)

وهذا الأمر أقلق الجيران من المسلمين والمسيحيين، حيث ساد الرعب في أوربا وخاصة اسبانيا التي اعتبرت أن ذلك يهدد وجودها في الأندلس. كما كان لانضمام الجزائر تحت راية السلطان العثماني تأثير طيب على المدن الاسلامية المهددة حيث أن أهالي طرابلس الغرب عندما رأوا الدعم المادي والمعنوي الذي حظي به أهالي الجزائر بعثوا في عام 1519م وفداً عنهم يعرضون فيه تبعيتهم للسلطة العثمانية وذلك بغية تخليصهم من الاحتلال الاسباني فاستجاب السلطان العثماني وعيّن لهم والياً يدعى مراد لمعرفته اللغة العربية.(8)

3-العلاقة بين الجزائر والباب العالي:

منذ انضمام الجزائر إلى الدولة العثمانية في ظل ظروف دولية خاصة كان لها وضع خاص بدورها ضمن منظومة الولايات العثمانية وقد عرفت خلال تبلور شخصيتها السياسية كدولة جزائرية استطاعت الخروج من هيمنة الدولة العثمانية التي استخدمها كواجهة عثمانية لصد الهجمات المسيحية في غرب المتوسط، لتتحول إلى كيان مستقل إلى حد بعيد عن الباب العالي، حيث تحولت الجزائر إلى دولة الجزائر، إي إلى دولة إقليمية قطرية لها استقلال شبه تام عن الدولة العثمانية خاصة في عهد الدايات 1671م -1830م. (9)

وعليه فالأحداث التي كانت تعيشها هذه المنطقة في غرب المتوسط كانت تتطلب تنصيب شخصية قوية ذات صلاحيات كبيرة تحكم الجزائر، تمكنها من

إصدار القرارات الحاسمة والعادلة في مجال الصراع المسلح مع إسبانيا، وقد تفهمت الدولة العثمانية هذه الظروف وتعاملت معها بمرونة[10] خاصة وأن انضمام الجزائر لم تبذل فيه الدولة العثمانية مال أو جهد بل جاءها على طبق، وهي أبعد بقعة عن عاصمة الدولة، فمنح خير الدين بعد لقائه بالصدر الأعظم إبراهيم باشا في حلب لقب البايلرباي وهو أعلى المناصب السياسية في الدولة العثمانية والذي كان بمثابة نائب السلطان على تلك المناطق. [11]

غير أن تغير الظروف بنهاية عهد سليمان القانوني الذي خلفه سلاطين ضعاف الشخصية، واختفاء شخصية شارلكان، وانشغال اسبانيا بالحروب الدينية، أدّى إلى تقارب بين طرفي النزاع انتهى بتصالح السلطنة العثمانية مع اسبانيا، فتراجعت أهمية الجزائر الاستراتيجية في منظومة الدفاع العثمانية، فلجأت الدولة العثمانية إلى تغيير نظام الحكم بتعيين باشوات على البلاد، لتصبح مثلها كمثل بقية الولايات الأخرى، وتفقد طابعها الخاص مع تحديد مدة حكم الباشا بثلاث سنوات، فكانت اسطنبول تسعى للحيلولة دون تطور الشعور الاستقلالي بالجزائر ووضع حد بهذه التعيينات السريعة لكل محاولة لدفع الجزائر إلى الاستقلال عن السلطنة العثمانية. [12]

وقد تعاقب على حكم الجزائر من الباشوات ثلاثة وأربعين باشا خلال واحد وسبعين سنة من 1588م إلى 1659م، وهو ما يبيّن حالة عدم الاستقرار التي ميّزت حكمهم. [13]

وهذا ما ساعد قادة الجيش البرّي على الانقلاب وأخذ زمام الحكم بأيديهم، فأصبح الآغا هو الحاكم الفعلي في البلاد منذ عام 1659م مع الابقاء على منصب الباشا، وهذه التطورات لم تحول دون تدخل الباب العالي في استمرار تعيين الولاة الذين ضلوا يُعرَفون بالباشوات، غير أن وجودهم أصبح صورياً منذ

عام 1671م. [14] بعد الانقلاب الجديد وبداية عهد الدايات وقد أبقى الرياس هذه المرة على منصب الباشوية لكنه أصبح شكلياً كرمز للعلاقة الشكلية التي تربط بين الجزائر والدولة العثمانية وأصبحت سلطتهم لا تتعدى حضور جلسات الدّيوانين الكبير والصغير، [15] ولهذا الاعتبار كان الداي عبارة عن ملك مستقل لكن نظام الدايات يختلف عن النظام الملكي ونظام البايات في تونس بأنّه لم يكن وراثياً. [16]

وقد يكون الابقاء على المنصب يدخل ضمن إطار الذهنية العثمانية في المحافظة على التقاليد والقوانين السائدة، ففي تقرير القنصل لومير مؤرخ في 01 يناير1751م يذكر أن الأتراك لهم معتقد أن كل ما هو قديم وموروث فهو جيد يجب أن لا يتغير.[17]

وقد كان دور الدولة العثمانية في كل هذا (الاضطرابات والصراعات حول الحكم) هو إصدار الباب العالي الفرمانات والمصادقة على التنصيب كمحاولة للإبقاء على السلطة ولو رمزياً . [18] ويعود الفضل الى علي باشا شاوش 1710-1718 في رفع اللبس القائم بين منصبي الداي والباشوية عام 1711 حينما رفض استقبال ابراهيم باشا شركس الذي عينه السلطان كمبعوث له في الجزائر، ولم يتردد في تهديده بالموت، فانسحب وقذفت به العاصفة الى شواطئ القل فمات. ثم وجه على شاوش بعد ذلك مذكره الى السلطان أحمد الثالث (1703-1730) عرض فيها عواقب تعدد السلطان وشرح الاسباب والعوامل التي تدعو الى ضم الباشوية الى خطة الداي، ولم يسع السلطان إلا أن يقبل، وأصبح الداي هو الباشا، وأصبحت الجزائر تتمتع باستقلال حقيقي، وتأكد الطابع الشكلي للعلاقة التي تربطها بالخلافة العثمانية. [19]

والتي كانت في العموم علاقات التعاون والمساعدة المتبادلة التي بدأت بالمساعدة الرمزية التي تلقاها في البدء عروج واخوته، وصلت تتكرر في مناسبات متباعدة خاصة في شكل عتاد. أما من جهة الجزائر فقد كانت البحرية الجزائر تساهم الى حد كبير في انقاذ البحرية العثمانية في كبريات المعارك البحرية على غرار معركتي ليبانتو 09اكتوبر1571م ونافارين عام 1927م. [20]

وعليه فقد كانت الجزائر مستقلة في سياستها الخارجية وظهر ذلك من خلال المراسلات الرسمية بينها وبين الدول ذات السيادة التي تحمل اسم الجمهورية الجزائرية، ويذكر بعض المؤرخين الفرنسيين أن الديوان في الجزائر كان يتخذ القرارات بكل سيادة، فيعلن الحرب ويعقد السلم ويمضي المعاهدات ويقيم أحلافا دون أن يتساءل عما إذا كانت موافقة أو غير موافقة لسياسة الباب العالي، وأن الجزائر كانت منهمكة في حروب ضد الدول الكبرى (فرنسا، اسبانيا، بريطانيا) وأن العلاقة بالباب العالي تكاد تكون منعدمة وأن التبعية هي اسمية،[21] كما أن تواجد القنصل الفرنسي في الجزائر والذي يحمل رتبة المكلف بالأعمال هي نفس الرتبة التي عملها القنصل الفرنسي في المغرب الأقصى الذي كان مستقلا ولم تكن تربطه أي علاقة مع الدول العثمانية وهذا يعبر بشكل واضح مدى استقلالية الجزائر كدولة ذات سيادة دبلوماسية وهو ما سمح لها بعقد اتفاقيات ومعاهدات مع الدول الأوربية كاتفاق الهدنة الذي تم بين فرنسا والجزائر سنة 1800 الذي تحول فيما بعد الى صلح في وقت كانت فيه مدافع الفرنسيين موجهة الى العثمانيين في مصر والشام. [22]

ويتضح الموقف أيضا من خلال تلك العريضة التي قدمها حسين باشا الى السلطان العثماني بشأن طلبه إرجاع سفينة نمساوية عام 1793م (حيث كانت النمسا في سلم مع العثمانيين) فيقول للسلطان، ولهذا فالذي يرجى ويتمنى ويطالب

هو إرجاع الوضع في هذه القضية الى سابق العمل به بأن تقول الدولة العلية لكل من يريد الصلح مع الجزائر يجب عليكم أن تعقدوا الصلح مع الجزائريين أنفسهم، لأنهم أحرار في موانئهم وعودهم ومختارين تمام الاختيار في ابرام الاتفاقيات مع من يشاؤون ونقضها أيضا مع من يشاؤون نقضها، فهم ليس مكرهين على المصالحة والمعاهدة، كما أنهم ليسوا مجبرين أيضا على نقض العهود والمواثيق بواسطة التكليف الموجه إليهم من طرف الدولة العلية، كما يتمتعون في هذا الميدان من حرية تامة وإرادة كاملة واختيار مطلق دون أي اهتمام بمواقف الطرائف المشار إليها وآرائها في هذه القضية. [23] وتعدى الأمر إلى تقديم مساعدات لفاس في حربها ضد النمسا، التي كانت تربطها بالدولة العثمانية معاهدات صلح وتعاون، وهو الأمر الذي أزعج اسطنبول حيث أرسلت إلى الجزائر تذكرها بأن الدولة العثمانية قد عقدت اتفاقية مع النمسا والتي بموجبها أصبحت اسطنبول مطالبة بحماية وصيانة سفن النمسا، وتبين هذه الحادثة مدى استقلالية الجزائر في علاقتها بالدولة العثمانية في اطار العلاقات الدولية وصداقة والتعاون. [24]

4-علاقة الجزائر بجيرانها وتأثيرها وفق المستجدات الإقليمية:

بما أن الجزائر تمثل قلب بلاد المغرب، فقد كانت ميدانا حيويا لكل الوحدات السياسية التي تشكلت في المنطقة سوداء الدول التي قامت في أرض الجزائر أو تلك التي كانت على أطرافها وضمت في أوقات معينة جزءا من إقليمها وهو ما كان يؤثر على طبيعة العلاقات القائمة بين الجزائر وجيرانها، وبرز ذلك خاصة بعد سقوط دولة الموحدين والتي قامت على أنقاضها ثلاث ممالك تعتمد على الولاءات القبلية للأسر الحاكمة.

-طبيعة العلاقة مع دول الجوار المباشر:

لقد كان الموقع الجغرافي لبني زيان في المغرب الأوسط بين كتلتين سياسيتين متحاربتين الحفصيين والمرينيين ثم الحفصيين والوطاسيين فيما بعد قد جعلهم دائما في حالة حرب مستمرة ضد الدولتين المجاورتين وتواجه الخطر على جبهتين ومن جهة أخرى فقد كانت الدولتان تعملان كل ما في وسعها للإبقاء على الدولة الزيانية ضعيفة ليتسنى لهم اتخاذها درعا يحتمي به كل منهما ضد خصمه كما كان يشجعان أطراف الصراع في البيت الزياني. [25] ورغم اللحمة البشرية والدينية التي تجمع الأقطار الثلاثة فإن العلاقات السياسية بين دولها كانت في الغالب سيئة كما فرض الوضع الجيو-سياسي الصعب على الجزائر أن تكون في حالة استعداد دائم للحرب وأن تعمل باستمرار على كسر الحصار الذي يفرضه عليها جيرانها ولذلك سعت لتوسيع حدودها الشرقية على حساب الحفصيين والغربية على حساب المرينيين كلما وجدت الفرصة سانحة لذلك ويتضح ذلك من خلال الحروب التي خاضها مؤسس الدولة الزيانية يغمراس. [26]

أ-العلاقة مع تونس:

تميزت العلاقة بين الجزائر وتونس بأنها غير متكافئة من حيث القوة أي كانت الجزائر بحكم ظروف التحاقها بالسلطة العثمانية، وأسقطها ذلك الوضع الخاص الذي حازت عليه، فهي تعتبر نفسها مسؤولة عن جيرانها حتى بعد إلغاء نظام البايلكايات، فتباعدت سياسة تونس عن الجزائر تباعدا تاما غير أن اضطراب العلاقات بين الطرفين لا يعبر في الحقيقة عن إرادة الشعبين وإنما إرادة السلطة الحاكمة في البلدين [27] وكثيرا ما كانت الدولة العثمانية تتوسط في النزاع بين النيابتين مذكرة الطرفين بالوشائج الروحية التي تربطهما. [28]

فبايات تونس لم يتقبلوا ورفضوا أن يكونوا أتباعا لحكام الجزائر الذين كانوا سببا في وضعهم في سدة الحكم بعد تخليصهم من الاحتلال الإسباني، كما أن حكام تونس كانوا يرون أنفسهم متساوون مع الحكام الأتراك في الجزائر وأن العلاقة الحقيقية والتبعية يجب أن تكون رأسيا ومباشرة مع الباب العالي وليس مع الجزائر . [29]

ومن نتيجة ذلك نشأت بين الدولتين مشكلة الحدود وكلما قامت حكومة قوية في تونس طمحت الى ضم اقليم قسنطينة فمثلا عندما استولى مراد باي على السلطة في تونس منتصف القرن السابع عشر[30] حيث طمح الى توسيع حكمه ما أدى الى اشتداد الخلاف بين الجزائر وتونس بسبب الحدود الجزائرية الشرقية فقد قام الباشا حسين الشيخ بإبرام معاهدة مع باي تونس لتحديد مناطق الحدود.[31]

لكن الباشوات الذين جاءوا من بعده شعروا بأن بايات تونس هم الذين يشجعون على قيام الاضطرابات في شرق الجزائر، فأعلن خضر باشا الحرب على تونس الى أن تم الصلح سنة 1628، ولم تكن مشكلة الحدود هي السبب الرئيسي في اضطراب العلاقة بين الطرفين فنظرة حكام الجزائر الى ايالة تونس كانت الدافع الأساسي في ذلك فقد كان الدايات الاقوياء في الجزائر يطمحون الى اخضاع نيابة تونس باسرها، [32] خاصة وقد تتطور الأمور الى تحالفات بين دول المنطقة ضد بعضهم حيث تتدخل الجزائر في شؤون العرش التونسي لنصرة امير ضد أخر.

فشهد العصر الحديث سلسلة من الحروب والحملات بين الطرفين حيث تمكن الجزائريون من تنصيب أحمد بن شركس باي على تونس 1694 م غير أنه طرد في العام الموالي، ثم كان تحالف مراد باي مع خليل باي طرابلس

ومولاي إسماعيل ضد الجزائر وحصار قسنطينة وتعيين الحاج مصطفى دايا الذي هزم مراد باي في العلمة قرب سطيف في3 أكتوبر 1700 وفر لما وراء الحدود أين تمكن من جمع فلول الهاربين وبعد ترتيب أمور قسنطينة إلتفت الى الغرب والتقى الجمعان عند واد جديوية من فروع الشلف في 28 ابريل 1701 وبعد أربع ساعات اندحر الجيش المغربي 50 ألف وفر أسماعيل الذي كاد يؤسر، [33] وهكذا تمكن الجزائريون من الحرب على جبهتين بالتفرغ لكل جبهة على حدى في منتصف القرن كان تصفية الحساب مع تونس حيث شن الجزائريون.

وآخر غزوة على تونس وقعت سنة 1754 كانوا يريدون أن ينصبوا على رأس الايالة أحد أبناء أخوة الباي (حسين بن علي). ونصب على باي كباشا لتونس وأبرمت معاهدة مخزية، من جملة شروطها ألا يسلح حصن الكاف الذي هو عبارة عن ممر ضيق منيع يقع في الحدود الفاصلة بين المملكتين. [34]

وقد شهدت الفترة الممتدة بين 1756-1805م هيمنة وسيطرة الجزائر على تونس حيث اتبع دايات الجزائر سياسة خارجية تقوم على حسن الجوار مقابل التزام تونس بالشروط المفروضة عليها من طرف الجزائر منذ سنة ،1756[35] وقد بقيت غزوة 1756 والمعاهدة المنبثقة ماثلة في الوجدان الجماعي التونسي خاصة بسبب الفظائع التي ارتكبها الجيش في المدينة.

وأخيرا شهدت الفترة بين 1815-1830 جنوح الدولتين الى السلم وقد كان تدخل الدولة العثمانية في عقد المصالحة بين تونس والجزائر واضحا. فقد أراد الباب العالي أن يزيل سببا من أهم أسباب النزاع بينهما ألا وهو مشكلة الحدود فتوسط لعقد اتفاقية، [36] حيث أمر السلطان العثماني محمود الثاني بعقد الصلح بين الطرفين عندما وقع الصدام سنة 1817 ولكن لم يلق الاستجابة إلا في عهد الداي حسين حيث لم يتم توقيع الصلح إلا مع حلول

عام 1821م، [37] وهي أقرب الى أن تكون اتفاقية حدود دولية منها الى تخطيط حدود إدارية بين ولايتين. [38]

ب-العلاقة مع المغرب الأقصى:

بقى المغرب الأقصى البلاد الوحيدة الخارجة عن النفوذ العثماني في المنطقة محافظا على استقلاله السياسي رغم محاولات العثمانيين إخضاعه من خلال التدخل المباشر في شؤون العرش لنصرة المنشقين، غير أن احتلال الاسبان لمدينة وهران والمرسى الكبير كان يشكل حجر عثرة أمام الجزائريين لإلحاق سلطنة فاس بحضيرة البلاد العثمانية، وهو ما جعل سلاطين المغرب يتوجسون من نوايا حكام الجزائر وكثيرا ما ينتهجون ضدها سياسة تتسم بعدم الثقة وحتى المبادرة بالعداء مستغلين تركيز الجزائريين جهودهم في الغرب لمواجهة الاسبان وهو ما كان خاصة في عهد محمد الشيخ والسلطان المنصور (الذهبي) في عهد الدولة السعدية.

أما في بداية حكم العرش العلوي فقد بدأت علاقة اسماعيل بالحكومة العثمانية سيئة في السنوات الأولى من حكمه لأنه حاول التوسع شرقا وضم تلمسان الى مراكش إلا أنه تراجع في أول صدام مع القوات العثمانية واعترف بالحدود التي كانت قائمة في السابق بين البلدين، [39] وقد حاول الجزائريون مرارا التحالف مع سلاطين المغرب ضد الخطر الاسباني المشترك غير أن هؤلاء كانوا يتوجسون من النوايا العثمانية مثلما سبق الذكر فيلجئون الى المناورة بين العثمانيين والإسبان كما أنهم يستلون انشغال حكام الجزائر بمشاكل الجبهة الشرقية لإثارة القلاقل في الغرب الجزائري والقيام بتحركات وحملات ضده خاصة وأن الموقع الاستراتيجي للجزائر يصعب عليها الحرب على جبهتين في وقت واحد ولعل هزيمة المولى إسماعيل عند واد جديوية من فروع الشلف في 28

ابريل 1701، [40] كانت درسا للمغاربة بعد أن تحالفوا مع باي تونس ضد الجزائر مثلما أسلفنا.

ورغم تحرير وهران النهائي في 1792 وزوال الخطر الإسباني إلا أن حال الدولة العثمانية لم يعد كما كان في خلال القرن السادس عشر، فقد بلغت من الضعف درجة أن أصبحت تسعى للحفاظ على ما اكتسبته ولا تسعى للتوسع وهو ما حفظ للمغرب استقلاله فتميزت علاقة الجزائر العثمانية بسلطنة فاس بحسن الجوار واحترام الحدود حتى أن الجزائر قدمت مساعدات لفاس في حربها مع النمسا، التي كانت تربطها بالدولة العثمانية معاهدات صلح وتعاون الشيء الذي أزعج إسطنبول [41] مثلما سبق ذكره.

الخاتمة

من خلال ما سبق يتضح لنا الدور الذي لعبته الجزائر في الحوض الغربي للبحر المتوسط بعد أن تشكلت معالمها الجيو – سياسية وأصبحت ذات شخصية دولية لها علاقات مستقلة مع الدولة العثمانية، ودول الجوار حيث من أهم ما ميز هذه المعالم.

-انضمام الجزائر الى حظيرة الولايات العثمانية كان في سياق تاريخي، ميزه العداء للمسلمين والتعصب الصليبي ضد مسلمي الأندلس والتهديدات الاسبانية.

-التنافس العثماني الإسباني جعل من الجزائر قاعدة عثمانية أمامية في ظل الصراع بين الطرفين، وتطلب تنصيب شخصيات قوية في البلاد قادرة على فرض الاستقرار ومواجهة الخطر الإسباني في وهران.

-في ظل تحول نظام التسيير الإداري في الدولة العثمانية وتراجع مكانة الجزائر في المنظومة الدفاعية العثمانية، ضعفت الرابطة بين حكام الجزائر الفعليين والمنصبين والسلطان العثماني، وتجسدت استقلاليتهم في عدة مواقف وأحداث جعلت من الدولة الجزائرية مستقلة في سياستها وسيدة في قراراتها الدولية.

-بالنظر الى موقع الجزائر في قلب بلاد المغرب جعلها معرضة لمواجهة النزعات التوسعية من جيرانها، وفرض عليها تطوير دفاعاتها وتحولها الى لاعب أساسي في صنع السياسة المغاربية، وقيادة دول المنطقة في مواجهة دول مال المتوسط.

الهوامش

1-محمد، دراج، الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الاخوة بربروس 1512-1543م، الطبعة أولى، 2015، دار قرطبة للنشر والتوزيع، ص 216

2-نفسه، ص 206

3-كورين، شوفالييه، الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510-1541م، جمال حمادنة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص، 38

4-جمال، قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر 1500-1830م، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987، ص 42

5-كورين شوفالييه، مرجع سابق، ص38

6-نفسه، ص39

7-محمد، دراج، مرجع سابق، ص 213

8-محمد، دراج، مرجع سابق، ص 214

9-سفيان، صغيري، العلاقات الجزائرية –العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671-1830) م، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية جامعة الحاج لخضر باتنة 2011-2012م، ص 85

10-محمد، دراج، مرجع سابق، ص215

11-نفسه، ص 214

12-مبارك، بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الثالث، الجزائر، مكتبة النهضة الجزائرية، ص115

13-سفيان، صغيري، مرجع سابق، ص 33

14-جمال الدين، سهيل، " ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 11هـ17م"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية2011، العدد 13 ص ص137-158، ص 147

15-جمال الدين، سهيل، مرجع سابق، ص147

16-مبارك، الميلي، مرجع سابق، ص 178

17-جمال، قنان، مرجع سابق، ص178

18-سفيان، صغيري، مرجع سابق، ص 44

19-مبارك، الميلي، مرجع سابق، ص210

20-مولود قاسم، نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830، الجزء الأول، الطبعة الأولى، قسنطينة، دار البعث 1985، ص 80

21-نفسه، ص80

22-سفيان، صغيري، مرجع سابق، ص 76

23-جمال، قنان، مرجع سابق، ص 222

24-سفيان، صغيري، مرجع سابق، ص99

25-نفسه، ص 86

26-نفسه، ص 85

27-نفسه، ص 85

28-صلاح، العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، الطبعة السادسة، مكتبة الانجلو مصرية 1993، ص35

29-سفيان، صغيري، مرجع سابق، ص96

30-صلاح، العقاد، مرجع سابق، ص35

31-جمال الدين، سهيل، مرجع سابق، ص 146

32-نفسه

33-صلاح، العقاد، مرجع سابق، ص35

34-مبارك، الميلي، مرجع سابق، ص115

35-حمدان بن عثمان، خوجة، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، الطبعة الثانية الجزائر، دار الحكمة، 2014، ص 162

صغيري، 2012، 95

36-صلاح، العقاد، مرجع سابق، ص35

37-سفيان، صغيري، مرجع سابق، ص97

38-صلاح، العقاد، مرجع سابق، ص35

39-صلاح، العقاد، مرجع سابق، ص67

40-مبارك، الميلي، مرجع سابق، ص115

41-سفيان، صغيري، مرجع سابق، ص99

ردود الفعل المحلية والدولية
من التواجد العثماني بالجزائر

د. رضا ميموني- جامعة الوادي

مقدمة:

تباينت ردود الفعل المحلية حول القدوم العثماني للجزائر وإلحاقها بالدولة العثمانية ما بين مؤيد ومعارض، هذا بالرغم من الإحساس المشترك ما بين سكان الجزائر والعثمانيين بواجب الدفاع عن البلاد والدين ضد الخطر الاسباني، إلا أن أصحاب المصالح والنفوذ تمردوا على قيام سلطة الأتراك بالجزائر. وعليه ومن خلال هذه الدراسة سأحاول تسليط الضوء على ردود الفعل الوطنية على مجيء العثمانيين للجزائر. ومنه سأحاول الإجابة على التساؤل التالي: كيف كان موقف القيادات والزعامات المحلية من التواجد العثماني بالجزائر؟.

أولا: الدخول العثماني إلى الجزائر:

1- ظهور الإخوة بربروس بفي سواحل شمال افريقيا:

يرجع تواجد الأخوة بربروس بشمال إفريقيا إلى استقرار عروج بتونس منذ سنة 1504، حيث أصبح هذا الأخير يقوم بعملية الغزو في عرض البحر الأبيض المتوسط فحاز على غنائم كثيرة واستقر رأيه على أن يجعل من جزيرة جربة مركزا له، وهناك لحق به أخوه خير الدين، وبعد أن تدارسا مستقبل عملهما في حوض البحر المتوسط توجها إلى سلطان تونس أبو عبد الله محمد الحفصي وقدما له الهدايا، فمنحهما مقابل ذلك مكانا جعلاه مقرا لهما ومنطلقا لنشاطهما البحري هو ميناء حلق الوادي مقابل دفعهما لخمس الغنائم. [1]

لقد ذاع صيت الأخوين بربروس بفعل غاراتهما على السواحل والمدن الأوروبية مثل سردينيا ونابولي وتعرضهما للسفن الأوروبية المحملة بالبضائع والجنود، فازداد تعلق السكان بهما في تونس وتطلع سكان المدن الساحلية بالجزائر إلى الاستنجاد بهما لتخليصهم من الاحتلال الإسباني.

2ـ تحرير الجزائر في عهد عروج:

اتصل أعيان وعلماء مدينة بجاية وأمير قسنطينة أبو بكر الحفصي في سنة 1512م بالأخوين بربروس، فسار عروج نحو المدينة وحاصرها بحرا بينما حاصرها أهلها من ناحية البر، ودام ذلك الحصار مدة 24 يوماً إلا أن عروج فشل في اقتحام المدينة نظرا لحصانتها وفقد في هذا الحصار ذراعه التي بترت – نعد ذلك - وعاد إلى حلق الوادي.

ورغم الخسارة إلا أن هذه الموقعة كانت استطلاعية تعرف من خلالها عروج على جغرافية المنطقة وعلى قدرات الإسبان الحربية، كما تفطن عروج إلى أن تحرير مدينة بجاية يحتاج أن تكون قواته في مكان قريب منها، فحرر مدينة بجاية جيجل سنة 1514من الجنويين واتخذها مقرا له ومركزا لعملياته الحربية خاصة بعد اشتداد الخلاف بينه وبين السلطان الحفصي بعد غزوه بجاية. [2] قام عروج خلال تواجده بمدينة جيجل بتجهيز جيشه وتقويته، وتوجه في سنة 1514إلى مدينة بجاية فحاصرها لمدة ثلاثة أشهر إلا أنه فشل من جديد في اقتحامها بسبب وصول النجدات والإمدادات الإسبانية ولحصانة المدينة ومناعتها الطبيعية، فعاد إلى جيجل ورأى أن مواجهة إسبانيا القوية تحتاج إلى الاعتماد على دولة قوية فاتصل بالسلطان سليم الأول وبعث إليه بهدية ثمينة، ورسالة، فأمده السلطان سليم بسفينتين مشحونتين بالسلاح والعتاد وأوصى السلطان الحفصي على تقديم العون إلى الأخوين بربروس [3]

ولكن سالم التومي شيخ مدينة الجزائر أرسل وفداً إلى عروج في سنة 1516 يطلب منه النجدة باسم سكان مدينة الجزائر، فاستجاب لهم عروج بعدما لحق به أخوه إسحاق في هذه السنة وسار إلى المدينة واسترجع في طريقه إليها مدينة شرشال ودخل إلى مدينة الجزائر في سنة 1516، واستقبل استقبالا كبيرا، وعينه أهلها أميرا للجهاد.

باشر عروج عمله محاولا اقتحام حصن البنيون (الصخرة) فقام بقصفه بالمدفعية إلا أنه فشل في ذلك نتيجة ضعف مدفعيته أمام التحصينات الإسبانية القوية مما أدى إلى الاصطدام بينه وبين سالم التومي الذي أعلن تمرده على عروج، غير أن هذا الأخير تمكن من القضاء عليه وباشر عملية تحصين المدينة إدراكا منه أن الإسبان سيحاولون استرجاعها خاصة بعد استنجاد يحي بن سالم التومي به.

وفعلا جهز الإسبان حملة بقيادة دييقو ديفيرا نزلت في 30 سبتمبر 1516على شواطئ باب الواد، فهزم الإسبان هزيمة قاسية، وانسحبوا في فوضى، وتحطم جل أسطولهم. ونتيجة لهذا النصر دخل سكان البليدة وملیانة والمدية ودلس وبلاد القبائل وعرب المتيجة في طاعة عروج وتوسع بالتالي نفوذه حتى شمل معظم وسط وشرق المغرب الأوسط. (4)

استولى بعد ذلك الإخوة بربروس على مدينة تنس في سنة 1517 وقتلوا أميرها المتعاون مع الإسبان، وقام عروج بعد ذلك بتنظيم المناطق التي دانت له، فقسمها إلى قسمين: قسم شرقي عين عليه أخوه خير الدين وجعل مدينة دلس مقرا له، وقسم غربي مركزه مدينة الجزائر وحكمه بنفسه.

استنجد سكان مدينة تلمسان بالإخوة بربروس لتخليصهم من ملكهم أبو حمو الثالث الذي رضي بالهيمنة الإسبانية منذ سنة 1511، فاتجه عروج إلى

تلمسان وترك في قلعة بني راشد حامية بقادة أخيه إسحاق لحماية ظهره من إسبان وهران، ووصل إلى تلمسان ودخلها في سنة 1517بعد أن هزم قوات أبو حمو الثالث الذي فر إلى وهران مستنجدا بالإسبان، وأعاد عروج أبو زيان الثالث على عرش تلمسان، إلا أن هذا الأخير سرعان ما انقلب على عروج، فقتله عروج مع الكثير من أسرة بني زيان وتسلم مقاليد السلطة بنفسه. (5)

وبعدما تمكن أبو حمو الثالث من الحصول على الدعم الإسباني في وهران اتجهوا معه إلى قلعة بني راشد وقتلوا حاميتها بما فيهم إسحاق أخ عروج في سنة 1518، وساروا إلى تلمسان وحاصروها لمدة ستة أشهر واقتحموها مما اضطر عروج إلى الانسحاب نحو الساحل فلاحقته القوات الإسبانية وقتلته مع بقية رجاله في نفس السنة في منطقة الوادي المالح وقطعوا رأسه وأرسلوا بها إلى إسبانيا وأعادوا أبو حمو الثالث على عرش تلمسان. (6)

3ـ مواصلة تحرير الجزائر في عهد خير الدين:

بعد وفاة عروج طلب أعيان مدينة الجزائر من خير الدين قيادة الجهاد، غير أن خير الدين واجه في تلك الظروف مشاكل عديدة، فقد ثارت ضده مدن تنس وشرشال والجزائر وبلاد القبائل، بالإضافة إلى التهديد الاسباني كما فقد خير الدين أخويه عروج وإسحاق وخيرة المقاتلين، فتبين له أن الصراع الذي يخوضه في شمال إفريقيا ضد الإسبان صراع قوى كبرى، لذلك بعدما قسم الجزائر إلى قسمين شرقي عين عليه أحمد بن القاضي، وغربي عين عليه محمد بن علي، واقترح على سكان مدينة الجزائر اختيار من يحكمهم وقرر الرحيل ومغادرة الجزائر، لكن بعدما ألح عليه سكانها في البقاء أشار عليهم بالاعتماد على الدولة العثمانية والدخول في طاعة السلطان سليم الأول لأنه القادر على حمايتهم، فرحبوا بالفكرة وأرسلوا وفدا إلى السلطان سليم يحمل الهدايا ويعلن البيعة،

فرحب السلطان سليم بالفكرة وأعلن موافقته على أن تصبح مدينة الجزائر تحت رعاته وحمايته، وعين خير الدين بايلرباياً على الجزائر، كم أرسل إلى خير الدين ألفين من الجند الانكشاري وأربعة آلاف متطوع إضافة إلى التجهيزات العسكرية من أسلحة وعتاد بحري، وأصبحت منذ ذلك التاريخ الجزائر تابعة للدولة العثمانية. (7)

فزعت إسبانيا لما علمت بانضمام الجزائر إلى الدولة العثمانية، وكان خير الدين يتوقع ردة فعل الإسبان لذلك قام بالاستعداد الجيد للتصدي للغارات الإسبانية، حيث صد حملة هوكو دومينكاد التي أبحرت من صقلية باتجاه الجزائر في شهر جويلية 1519لكنها باءت بالفشل وهزم الجيش الاسباني وغنم خير الدين العديد من سفن الأسطول الاسباني. (8)

واستولى خير الدين على مدينة مستغانم في سنة 1519واتخذها قاعدة أمامية للتقدم نحو المناطق الغربية، وتوجه الى تلمسان وتمكن في طريقه من الاستيلاء على قلعة بني راشد، ودخل تلمسان وانتزعها من حاكمها أبو سرحان المسعود وخضع سكان تلمسان لخير الدين الذي وضع فيها حامية عسكرية لحمايتها وفر المسعود إلى الإسبان.

وكذلك واجه خير الدين تمرد أحمد بن القاضي الذي دخل في تحالف مع السلطان الحفصي عبد الله محمد وحسن قارة أحد قادة خير الدين ورجاله، وتمكن من الاستيلاء على مدينة الجزائر لمدة خمس سنوات (1520_ 1525) وانسحب خير الدين إلى مدينة جيجل بعد هزيمته، ومن هناك عمل على ضم المناطق الشرقية إلى الإيالة الجزائرية، فاستولى على القل وقسنطينة وعنابة. (9)

وبعدما قضى على تمرد أحمد بن القاضي، ضم خير الدين إقليم متيجة واستعاد شرشال من حسن قارة، وبدأ في السعي لتحرير حصن البنيون الذي كان يشكل

تهديدا لمدينة الجزائر، فشرع في قصفه في شهر ماي 1529واستطاع استرجاع الحصن بعد استسلام قائده مارتين دي فاركاس وقام خير الدين بتهديم الحصن حتى لا يعود الإسبان إليه وبني ببقاياه مرفأ أو ميناء الجزائر. (10)

حاول الإسبان الانتقام لسقوط حصن البنيون فجزوا حملة بقيادة أندري دوريا سنة 1531إلا أنها منيت بالفشل كسابقاتها ورجع دوريا منهزما. وبهذه الانتصارات وسع خير الدين حدود الإيالة الجزائرية في الشرق والوسط والغرب، وجعل مدينة الجزائر عاصمة لها، وبسبب شهرته وإنجازاته استدعاه السلطان العثماني سليمان القانوني في سنة 1535وجعله على رأس الأسطول العثماني، وخلفه على الجزائر محمد حسن آغا.

4ـ تحرير الجزائر في عهد خلفاء خير الدين:

تصدى حسن آغا إلى حملة شارلكان الشهيرة على الجزائر في سنة 1541، واستطاع هزيمة شارلكان الإمبراطور الإسباني مما قضى على أطماع الإسبان في استرجاع مدينة الجزائر نهائيا، ومد حسن آغا نفوذ الإيالة إلى منطقة الزيبان التي أخضعها وجعل على إدارتها علي بوعكاز، ودخل تلمسان سنة 1543ونصب أبو زيان أحمد الثالث ملكا عليها إلا أن محمد السابع استعادها في السنة الموالية، لكن حسن آغا أرجع أبو زيان أحمد على ملكها من جديد (1544ـ1550).(11)

لقد عين حسن بن خير الدين بايلربايا على الجزائر سنة 1544بعد وفاة حسن آغا، وعمل على استتباب الأمن وواجه صراعات البيت الزياني والتدخل السعدي في الجهة الغربية، وخلفه صالح رايس في سنة 1552، الذي استطاع توسيع سلطة العثمانيين داخل الجزائر وقام بأعمال جليلة حيث ضم سلطنة بني جلاب وبني ورجلان، وتمكن من القضاء النهائي على حكم بني زيان وألحق

مملكتهم بالسلطة التركية رأسا في سنة 1554، كما تمكن من استعادة السيطرة على مدينة قسنطينة وإلحاقها بالحكم العثماني في سنة 1555، وحرر مدينة بجاية المنيعة والمستعصية من الاحتلال الإسباني في سنة 1555، وحاصر مدينة وهران في سنة 1556 إلا أنه لم يتمكن من اقتحامها وتحريرها. [12]

ويمكن القول أن عهد صالح رايس كان عهد إتمام السيطرة العثمانية على بلاد الجزائر ولم يبق إلا مدينة وهران والمرسى الكبير بيد الإسبان في حين خضعت بقية المناطق للسلطة العثمانية وأصبحت للجزائر منذ ذلك الحين حدودها الجغرافية التيأرساها صالح رايس.

ثانيا: ردود الفعل المحلية والدولية من التواجد العثماني بالجزائر:

1ـ ردود الفعل المحلية: رغم الإحساس المشترك ما بين سكان الجزائر والعثمانيين بواجب الدفاع عن البلاد والدين ضد الخطر الإسباني، إلا أن أصحاب المصالح والنفوذ تمردوا على قيام سلطة الأتراك بالجزائر.

أ ـ موقف سالم التومي وكبار تجار مدينة الجزائر: بعد استنجاد سكان مدينة الجزائر بعروج وقدومه إلى المدينة سنة 1516 عين أميرا للجهاد وباشر بنفسه سلطة أعمال المدينة، عندها شعر سالم التومي بفقدانه لنفوذه وسلطته على مدينة الجزائر فبدا في حبك المؤامرات ضد عروج، إلا أن عروج تفطن للأمر وغدر بغريمه واستطاع القضاء على هذه المؤامرة في مهدها وقتل سالم التومي وأتباعه.[13]

اتجه يحي بن سالم التومي بعد مقتل والده إلى وهران مستنجدا بالإسبان فسيروا حملة ضد مدينة الجزائر هدفها الظاهر إعادة يحي بن سالم التومي إلى عرش والده، إلا أن عروج استطاع أن يلحق بهم الهزيمة. واجه عروج كذلك تمردا من كبار تجار مدينة الجزائر الذين دبروا في سنة 1517مؤامرة ضد عروج وجماعته من الأتراك، فقام بعضهم بإحراق سفن الأتراك وهاجم آخرون رجال

عروج المتواجدين داخل المدينة إلا أن عروجا تمكن من القضاء أيضا على هذه المؤامرة فقام بإغلاق باب المسجد على المنآمرين في وقت صلاة الجمعة وقتل اثنان وعشرين من أكبر أغنيائهم وأكثرهم نفوذا وقطع رؤوسهم ورماها في الشوارع. [14]

ب ـ موقف أمير تنس أحميدة العبد: بعد قضاء عروج على تمرد مدينة الجزائر راسل أنصار سالم التومي أمير قلعة تنس مولاي عبد االله الزياني المدعو أحميدة العبد المتحالف مع الإسبان، فسار على رأس قواته إلى شرق تنس وتقابل مع قوات عروج في نواحي منطقة شلف وهناك دارت بينهما معركة انتصر فيهاعروج وفر أمير تنس إلى الجبال. [15]

ج ـ موقف أحمد بن القاضي وقارة حسن: استطاع الحاكم الحفصي أبو عبد الله محمد بن الحسن استمالة أحمد بن القاضي ضد خير الدين، فاستولى على العديد من القرى والمدن وتمكن من هزيمة خير الدين والسيطرة على مدينة الجزائر لمدة خمس سنوات (1520ـ (1525 وتمكن خير الدين من تجميع صفوفه وتنظيم جيشه انطلاقا من جيجل واتجه إلى مدينة الجزائر وانتزعها من ابن القاضي بعد أن هزمه وشتت أتباعه الذين قام بعضهم بقتل ابن القاضي وحمل رأسه إلى خير الدين دلالة على خضوعهم، وقام خير الدين بإخضاع المناطق التي دانت لابن القاضي. [16] وبعد هزيمة ابن القاضي تفرغ خير الدين للقضاء على حسن قارة الذي استقل بشرشال ودخل في تحالف مع الإسبان وابن القاضي، فاستسلم رجاله وتحصن هو مع عدد قليل منهم في إحدى حصون مدينة شرشال، فقتله خير الدين ومن معه واسترجع تنس وشرشال إلى حكمه.

د ـ موقف أمير قلعة بني عباس: كانت قلعة بني عباس تدار من طرف الأمير عبد العزيز الذي كان منافسا لابن القاضي لبسط النفوذ على منطقة القبائل، كما كان ناقما على خير الدين لتحالفه مع ابن القاضي عدوه اللدود خاصة

بد أن عينه على القسم الشرقي من الجزائر، ولذلك كان من الطبيعي أن يثور عبد العزيز على خير الدين معلنا تبعيته للحاكم الحفصي وبتحريض منه، غير أن ثورة ابن القاضي وتمرده على خير الدين جعلت عبد العزيز يغير موقفه من خير الدين وسرعان ما أعلن تبعيته له ومساندته في قمع ثورة ابن القاضي. [17]

ه ـ موقف ملوك بني زيان: لم يكن ملوك بني زيان يتبعون سياسة واضحة وثابتة اتجاه الوجود العثماني بالجزائر، فقد كانت مواقفهم متذبذبة تحركها المصلحة الشخصية المحضة المتمثلة في الوصول إلى العرش أو البقاء فيه، فهم تارة يؤيدون الأتراك إذا كانت مصلحتهم تقتضي ذلك ثم لا يلبثوا أن ينقلبوا عليهم ويتحالفوا مع الإسبان.

ومن أمثلة تقلب ملوك بني زيان ما بين الولاء للأتراك أو الإسبان أنه لما استقر لعروج الوضع في مدينة الجزائر وضواحيها، جاءه وفد من تلمسان لما كان متواجدا بتنس بعد إخضاعها في سنة 1517 يشكون أوضاعهم المضطربة ويطلبون منه التدخل بسبب الصراع على العرش ما بين أبو حمو الثالث وأبو زيان الثالث وتهديد الإسبان وتحالف أبو حمو الثالث معهم، فاستجاب عروج لطلبهم وتوجه إلى تلمسان لنجدة أبي زيان الثالث الأمير المسجون، فدخل تلمسان بعد هزيمته لأبي حمو الثالث الذي فر إلى الإسبان وأعاد أبو زيان الثالث إلى عرش تلمسان، غير أن هذا الأخير سرعان ما تآمر على عروج وبدأ في إثارة أهل تلمسان عليه مما دفع عروجا إلى قتله. [18] استنجد أبو حمو الثالث بالإسبان لاسترجاع عرشه فأمدوه بالمدد وتوجهوا معه إلى قلعة بني راشد وقتلوا إسحاق أخ عروج مع حاميته، وتوجهوا إلى تلمسان وحاصروها لمدة طويلة وتمكنوا من دخولها وملاحقة عروج وقتله في الوادي المالح، وأعادوا أبو حمو الثالث إلى العرش التلمساني. [19]

استعان أبو السرحان المسعود بخير الدين للاستيلاء على العرش الزياني في سنة1519حتى إذا ما تمكن من السلطة انقلب عليه وحالف الإسبان، فما كان من أخيه محمد بن عبد الله الثاني إلا الاستشفاع بأحد العلماء لدى خير الدين طالبا الدعم لاسترجاع ملكه، فقبل خير لدين مساعدته وتم له الظفر بعرش تلمسان بعدما دخلها خير الدين، وهزم أبو السرحان المسعود الذي فر من جديد مستنجدا بالإسبان، في حين لم يلبث محمد بن عبد الله الثاني أن انقلب على خير الدين بسبب ثورة ابن القاضي وتحالف مع أخ هذا الأخير حسين ابن القاضي ضده. وبالتالي فان المواقف المتذبذبة لملوك بني زيان اتجاه الأتراك كان دافعها المصلحة الشخصية بالدرجة الأولى.

ولم يستقر لهم موقف واحد حتى بعد ذهاب خير الدين من الجزائر، حيث لم يكتف محمد بن عبد الله بتحريض حسين بن القاضي على الثورة ضد خير الدين، لكنه بدأ بالتقرب من الإسبان حيث عرض عليهم في سنة 1535 أن يكون تابعا لهم وأبدى استعداده أن يقبض على خير الدين بعد هزيمته في تونس أمام شارلكان إذا ما التجأ إليه وأن يسلمه إليهم، ولم يستقر موقف ملوك بني زيان حتى اضطر صالح رايس إلى القضاء نهائياً على ملكهم في سنة 1554وضمه مباشرة إلى الجزائر.

2ـ ردود الفعل الدولية: تمثلت في مواقف الدول المتضررة من التواجد التركي بالجزائر، وهي الدولة الحفصية بتونس، والدولة الوطاسية بالمغرب الأقصى، والدولة الإسبانية:

أ ـ موقف الدولة الحفصية بتونس:

يعتبر السلطان الحفصي أبو الحسن صاحب الفضل في التمهيد للوجود العثماني بشمال إفريقيا، فقد فتح جزيرة جربة ثم ميناءحلق الوادي للأتراك لاتخاذهما قاعدتين لانطلاق عملياتهم البحرية في البحر الأبيض المتوسط ضد

السفن والسواحل الأوروبية خاصة الإسبانية، رغم أن هذا العمل لم يكن عملا بريئا من الأغراض المصلحية الذاتية، فقد كان يجني مكاسب اقتصادية وساسية وأمنية كبيرة من وراء ذلك حيث كان يأخذ خمس ما يغنمه الأخوين بربروس، ويتلقى هدايا كبيرة تذهب إلى خزانته الخاصة، وكان البحارة الأتراك يبيعون غنائمهم لتجار تونس فانتعشت التجارة وزادت مداخيل الضرائب المفروضة على التجار، كما كان يسعى من وراء دعمه للأتراك الظهور بمظهر المدافع عن السواحل الإسلامية والمنتصر لمسلمي الأندلس والى استرجاع هيبته المهتزة في نفوس رعاياه.[20]

لكن عندما توالت انتصارات الأخوين بربروس ولاحت في الأفق قوتهما بدأ يقلق ويساوره الخوف، وقد تأكدت تلك المخاوف في تجاهله لطلب الأخوين بربروس أثناء حصارهم الأول لمدينة بجاية سنة 1512 وإرسالهم في طلب التزود بالبارود منه، مما عمل على فشل الحصار وتحرير المدينة. ومن خلال هذا الحصار تأكد أبو الحسن الحفصي أن الأخوين بربروس يحملان طموحا كبيرا، وأن هذا الطموح يقتضي أن تقف وراءه دولة قوية تسنده أو أنه يتم عن طريق تأسيس دولة قوية تحتضنه وتعمل على تجسيده على أرض الواقع، وبطبيعة الحال فان تلك القوة أو الدولة لم تكن دولته لأنه كان يحكم دولة ضعيفة.

ولما أرسل السلطان العثماني إلى الأخوين بربروس في سنة 1514ببعض التعزيزات الحربية في تونس وأرفق ذلك برسالة إلى السلطان الحفصي يأمره بتقديم شتى أنواع الدعم لهما تضاعف خوفه الممزوج بمشاعر الحسد والغيرة، وازداد ذلك الخوف أكثر عندما استقر الأخوة بربروس بالجزائر وبدأوا في تحرير سواحلها واخضاع مناطقها الداخلية. وجهر بعداوته لما أعلن عن التحاق الجزائر بالدولة العثمانية بعد وفاة عروج، وشرع في التآمر على الوجود العثماني

بالجزائر، فاستطاع إقناع ابن القاضي على التمرد على خير الدين مع إمداده بكل أشكال الدعم، وأقنع السلطان الزياني أبو حمو الثالث على تأليب ومساعدة محمد بن علي ضد الأتراك. وبعد فشل هذه المساعي التجأ أبو الحسن إلى التحالف مع الإسبان بل والخضوع لهم للوقوف ضد سيطرة الأتراك على تونس.

ب ـ موقف سلاطين المغرب:

كان الوطاسيون يعيشون أيام حكمهم الأخيرة في المغرب لذلك حاولوا التزام سياسة محايدة نحو ما يجري بالجزائر وألا يتورطوا في حروب خارج حدود مملكتهم، [21] فقد كان البرتغاليون يحتلون المناطق المهمة على السواحل المطلة على المحيط الأطلسي وكان الإسبان يحتلون بعض المناطق الساحلية في شمال المغرب، وكان السعديون يخوضون المقاومة ضد البرتغاليين في الجنوب المغربي وأخذ نشاطهم ذلك يتبلور في شكل حركة سياسية.

ورغم سياسة الحياد تلك فان ذلك لم يمنع سلاطين المغرب من إيواء بعض الأمراء الزيانيين الفارين من تلمسان دون أن يقدموا لهم المساعدة، فقد التجأ إليهم أبو حمو الثالث بعد إطاحة عروج به وطلب معونتهم لاسترجاع ملكه، فاستقبلوه لكنهم رفضوا التورط في حرب ضد الجزائر، وبعد استرجاع أبو حمو الثالث لملكه بمساعدة الإسبان لجأ إلى المغرب اثنان من إخوته هما عبد االله ومسعود فبعث السلطان أبو حمو الثالث في طلبهما لكن السلطان المغربي محمد البرتغالي امتنع عن تسليمهما. وسار أبو العباس الوطاسي الذي خلف أباه سنة 1526على نفس النهج في استقبال أمراء الدولة الزيانية وإيوائهم دون التورط في أي حركة من حركاتهم أو إمدادهم بأي عون سواء ضد العثمانيين أو الإسبان أو ضد بعضهم بعضا.

أما السعديون فبحكم انشغالهم في بداية حكمهم بالتصدي لطرد الاحتلال البرتغالي والاسباني ونزاعهم مع خصومهم الوطاسيين فإنهم وجدوا أنفسهم مضطرين إلى إتباع سياسة الحياد إزاء الدخول العثماني إلى الجزائر.

ج ـ الموقف الاسباني:

كانت إسبانا من بين الدول الأوروبية الأشد معارضة للوجود العثماني بالجزائر نظرا لقرب الجزائر منها ولطموح إسبانيا في السيطرة على الحوض الغربي للبحر المتوسط وتزعم العالم في هذه المنطقة. كان الإسبان في بداية تواجد الإخوة بربروس بالجزائر يبدافعون عن المدن الجزائرية الساحلية التابعة لهم ويقدمون الدعم لسلاطين الدولة الزيانية والمتآمرين على الأتراك مثل سالم التومي وابنه ابن القاضي وحميد العبد ومحمد بن علي، كما قاموا بإرسال بعض الحملات ضد مدينة الجزائر كحملتي سنتي 1516و 1519، لكن بعد إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية واسترجاع خير الدين لحصن البنيون ازداد غضب الإسبان واعتبروا التهديد العثماني تهديدا خطيرا يجب إيقافه، فجهزوا حملة بحرية ضخمة بعد تحالف أوروبي اسباني ـ فرنسي ـ جنوي بقيادة إسبانيا. كانت الحملة بقيادة أندري دوريا قد انطلقت في شهر جويلية سنة 1531من جنوة بإيطاليا وكان الأسطول يتكون من أربعين سفينة، وتمكن دوريا من الاستيلاء على ميناء هنين ثم هاجم مدينة شرشال واقتحامها، إلا أن السكان والعثمانيين تمكنوا من إلحاق الهزيمة بجيش دوريا الذي ولى فارا إلى جنوة. (22)

أحدثت هذه الهزيمة الذعر لدى الإسبان، فقرر شارلكان الملك الاسباني قيادة حملة بنفسه ضد مدينة الجزائر خاصة بعد استدعاء خير الدين إلى استانبول ظنا منه أن رحيل خير الدين سيسهل عليه احتلال المدينة، وقد بدأ شارلكان استعداداته للحملة منذ احتلاله لتونس وهزيمته لخير الدين في سنة 1535، ونظرا للأهمية الكبيرة التي أولاها شارلكان لهذه الحملة فقد جمع لها إمكانيات بشرية

ومادية ضخمة ساهمت فيها الكنيسة الكاثولكية واستجاب لها نبلاء إسبانا وايطاليا وألمانيا متطوعين من مختلف البلدان الأوروبية، وتألف أسطول شرلكان من خمسة وستون سفينة حربية وأربعمائة وخمسون سفينة نقل على متنها أربعة وعشرون ألف جندي واثنا عشر ألف بحار. (23)

أبحرت الحملة في 18أكتوبر 1541من إسبانا يتقدمها شارلكان وفي يوم 23أكتوبر نزلت قوات شارلكان على الضفة اليسرى من وادي الحراش ونزل شارلكان بالحامة ونصب خيمته على مرتفع حصن الإمبراطور وتمكن الجيش الإسباني رغم المقاومة من التقدم نحو المدينة والوصول إلى كدية الصابون واحتلالها يوم 24أكتوبر واتخذها شارلكان قاعدة له وقام بمحاصرة المدينة من كل جانب بعد احتلاله للمرتفعات المحيطة بها. وفي ليلتي 24و25 أكتوبر هبت عاصفة من الشمال وأمطرت السماء واضطرب البحر واشتدت أمواجه، فتخلخلت القوات الإسبانية وعمتها الفوضى فاستغل السكان والجيش العثماني بقيادة حسن آغا الذي خلف خير الدين هذه الظروف وهجموا على القوات الإسبانية فشتتوها وهزموها شر هزيمة، وبدأوا في مطاردتها فاضطر شارلكان إلى الانسحاب نحو بجاية. وبعد هذه الهزيمة أصبحت الجزائر مهابة الجانب وتبددت أحلام وآمال شارلكان في القضاء على الوجود العثماني بالجزائر.

الهوامش:

1_ دراج محمد، الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس (1512_ 1543)، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر2012، ص 183.

2_ يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر الحديثة، ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007 ص12.

3_ نفسه.

4_ كورين شوفالييه، الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر (1510 _ 1541)تر: جمال حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د. ت، ص33.

5_ محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، مكتبة دار الشرق، بيروت، 1979، ص26.

6_ وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تر: عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر1980، ص 3.

7_ كورين شوفالييه، مرجع سابق، ص_ ص42_43.

8_ مؤلف مجهول، عزوات عروج وخير الدين، تع: نور الدين عبد القادر، المطبعة الثعالبية، الجزائر1934، ص_ص 36_37.

9_ محمد صالح العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، ط، 2 تح: يحي بوعزيز، دار هومة، 2007، ص 37.

10_ كورين شوفالييه، مرجع السابق، ص 52.

11_ أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانا (1492_ (1792 وثائق ودراسات، ط 3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1984، ص311.

12_ محمد خير فارس، مرجع سابق، ص 41.

13_ كورين شوفالييه، مرجع السابق، ص29.

14_ وليام سبنسر، ص 33.

15_ محمد دراج، مرجع سابق، ص 334.

16_ محمد خير فارس، المرجع السابق، ص32.

17_ محمد دراج، مرجع سابق، ص_ ص 340_ 341.

18_ أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص191.

19_ عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج 2، 2ط، دار الثقافة، بيروت، 1983، ص44.

20_ محمد دراج، مرجع سابق، ص 35.

21_ عمار بن خروف، العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن 10ه/16م، ج1، دار الأول، الجزائر، 2006 ص 83.

22_ مؤلف مجهول، مصدر سابق، ص 7.

23_ أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص_ ص 281_282.

المحور الاقتصادي

1-د. محمد بوراس (سيدي بلعباس):

المجتمع الريفي وملكية العقارات الفلاحية في الجزائر أواخر العهد العثماني.

2-- د. عبد الحق كركب (جامعة تيارت):

مميزات الواقع الاقتصادي للجزائر العثمانية في القطاعات الثلاثة (الزراعة- الصناعة- التجارة).

3-د. محمد العيد قدع – جامعة الوادي- :

الصراع العثماني الجلابي وتأثيره الاجتماعي والاقتصادي على منطقة سوف

المجتمع الريفي وملكية العقارات الفلاحية
في الجزائر أواخر العهد العثماني

د. محمد بوراس - جامعة سيدي بلعباس

مقدمة:

نقصد بالعقارات الفلاحية تلك الأراضي ذات الطابع الفلاحي أو المهيأة للنشاط الزراعي، وهي تضم الأراضي المستغلة في الزراعة والأشجار المثمرة، بالإضافة إلى المروج والمراعي المستغلة في تربية الماشية. كما يمكن أن تحوّل أراضي رعوية أو شبه صحراوية إلى أراضي صالحة للاستغلال الزراعي وذلك باستصلاحها. وبما أن طبيعة الأنظمة السياسية تؤثر وتتأثر بالتنظيم السائد في الملكية العقارية، فإن الجزائر من خلال المراحل التاريخية التي مرت بها، نجد العلاقة الرامية بين الملكية العقارية وبين طبيعة العلاقات السائدة آنذاك.

أولا: ملكية العقارات الفلاحية في الجزائر أواخر العهد العثماني:

كان للوجود العثماني في الجزائر أثره الواضح فيما يتعلق بالسياسية المتعلقة بالأراضي، فقد تم تقسيم الأراضي خلال هذه الفترة إلى عدة أنواع (بايلك، حبوس، مشاعة، ملك، أراضي الموات)، لكل نوع منها أحكامه الخاصة، وهي كالتالي:

أ- الأراضي الموقوفة:

هي الأراضي التي وقفها مالكوها، فحبست عن التمليك والتملك والرهن، وصارت أملاكا تابعة للجمعيات الخيرية والمؤسسات الدينية ذات المنفعة العامة، كما ظهر نوع آخر من الأحباس ليشمل مثلا إسقاط المحبس ملكيته على العين لفائدة أقاربه الذين عادة ما يكونون من الأبناء، وهو ما

يعرف بالأحباس الخاصة، كما تدل على أعيان محبوسة لصالح جهة تحرص على أعمال البر، مثل زاوية أو مسجد ما.

انتشرت الأوقاف بكثرة أواخر العهد العثماني، وتركزت بالمدن الكبرى وضواحيها، وهي ذات حصانة شرعية دينية لاتباع ولا تهدى ولا تتعرض للمصادرة أو الحجز من طرف الحكام، كما لا تخضع لأي ضريبة [1] وبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر تعرض هذا النوع لتشريعات استعمارية أدت إلى زواله. [2]

ب- أملاك البايلك:

وهي الأراضي التابعة للدولة في عهد الأتراك، تشرف على تسييرها المصالح الإدارية بمساعدة قبائل المخزن، وفي بعض الأحيان تعطى هذه الأراضي لأفراد أو قبائل تشغلها مقابل أجر كراء او تقديم خدمات. [3] كانت أغلب أراضي البايلك (الدولة) تنتشر في السهول الخصبة الملائمة لإنتاج الحبوب، أو الجهات التي تسهل السيطرة عليها لقربها من طرق المواصلات الرئيسية والمراكز والقلاع الحصينة، وفي بعض الاحيان كانت تسلم أراضي الدولة لسكان القرى والدواوير والدشرة المجاورة عندما يتعذر عليهم أو يصعب عليهم مراقبتهم، أو عندما لا يرون فائدة في إقطاعها للمتعاملين معهم عن طريق الكراء، وتعرف ب" أراضي الحكور"، و" أراضي العزل" وتتركز أغلبها حول مدينة قسنطينة.

أما في أواخر العهد العثماني، أخذت أراضي المخزن تتحول إلى ملكية فردية نظرا لضعف السلطة المركزية، تمكنت بعض العائلات المنتمية إلى المخزن من الاستحواذ على الجزء الأكبر من الأراضي التي كانت تعيش عليها. وأصبح في استطاعة هاته الأسر أن تمارس حق الملكية بأتم معنى الكلمة من ميراث وبيع وشراء وغير ذلك.

ج- أراضي الملك:

وهي الأراضي الجاري التصرف بها بوجه الملكية، أي أنها تعود لأصحابها بالاكتساب لهم حقا استثنائيا ومطلقا بالتنازل عنها أو بيعها بكل حرية، أو استعمالها، أو تقديمها كهبة، وكذلك القيام بتأجيرها أو رهنها أو حبسها. إلا أن العرف يمنع ذلك، [4] وتكثر أراضي الملك في المناطق التلية، وتتواجد في بعض المناطق الداخلية، كما توجد أيضا في واحات الصحراء. [5] ونستطيع التميز بين نوعين من الملكية:

ج1/ الملكية الفردية:

أراضي ملك تم الحصول عليها بشرائها بطريقة قانونية من البايات، أو منحت لهم تقديرا لمكانتهم كالمرابطين، أو مكافأة على خدماتهم كالقياد، كما كانت السلطات التركية تبيع بواسطة البايات الجزء الأكبر من الأراضي المصادرة بيعا في السوق العام، وكان المشترون في أغلب الأحوال أفرادا ينتمون إلى السكان الاتراك،[6] ومع ذلك فقد وجد مشترون جزائريون، ففي رسالة مؤرخة في سنة 1808 من طرف الباي مصطفى يأمر فيها عرش اولاد خويدم باحترام الأرض التي يشغلها سيدي محمد بن طاهر كما يسجل من خلال الوثيقة ذاتها وجود أراضي تم اكتسابها من خلال الشراء كشراء محمد بن خضرة من المدعو ولد قدور الشريف وأخوه قطعة أرض في ذات العرش والمعروفة ب "شعبة اللبية" بمبلغ 100 سلطانية ذهبية وشراء قدور بن خضرة للإقليم المعروف بوادي جديوية من الباي محمد الكبير ب140 ذهب. [7]

يتم إثبات الملكية بواسطة عقود ملكية محددة من طرف موثقين مشهود لهم بالصلاح، ولكن لا يتمتعون بالصفة الرسمية، وتجلى هذه العقود كثيرا في حالات البيع والشراء، وتقسيم الملاك بين الورثة وتتحدد الملكية بمعالم محددة

يتم توضيحها في العقد، وفي حالة عدم توفر العقود المكتوبة، فإن الشهرة تكفي للشهادة بالحيازة الطويلة للأرض.[8] وهكذا نشأ شيئا فشيئا نوع هام من الملاك العقاريين الريفيين ينتمون في الأغلب إلى العائلات المرابطية أو الأجواد.

ج2/ الملكية العائلية:

ساد الملك العائلي في شمال الجزائر، في المناطق الجبلية بصفة خاصة، في بلاد القبائل الكبرى والصغرى، جبال بني مناصر، جبال الظهرة بالقرب من مستغانم، المناطق الجبلية الواقعة بين تلمسان ومعسكر، جبال الأوراس وغيرها من المناطق الأخرى، والعائلة المالكة هي عائلة موسعة تتكون من عدد من الأسر هي عادة أسرة الأب وأسر أبنائه الذكور، العائلة لا تعيش منفصلة تماما عن العشيرة أو القبيلة، إذ تشترك معها في حيازة أراضي الرعي وغيرها، [9] وقد استطاعت العديد من العائلات المخزنية أواخر العهد العثماني من تملك الأراضي الواسعة بعقود خاصة من البايلك، ولها حرية التصرف فيها بيعا وشراءا. ما ميز هذا النوع من الملكية هو التداخل بين حالة الملك والشيوع، بحيث أن الأراضي تستغل بملكية جماعية من طرف العائلة. وعليه فإن أراضي المصنفة ملك ليس كلها ملكية خاصة بل أغلبها ملكية أبوية غير قابلة للقسمة والنقل في الغالبية العظمى من القبائل.[10]

د-الأراضي المشاعة:

أراضي القبيلة المشاعة هي أراض ترجع ملكيتها إلى العرش (قبائل أو أجزاء قبائل من فرق ودواوير) تربط بينهم روابط عائلية أو عرفية أو اجتماعية أو دينية، وتكون حقوق الأفراد فيها غير متميزة عن حقوق الجماعة. فبهذا تعتبر أراض مشاعة بين أفراد العرش، وتسند عملية تدبيرها إلى شيخ أو جماعة القبيلة، حيث تتكلف بتدبير الممتلكات الجماعية طبقا للأعراف والعادات المحلية،

يوظف جزء منها في النشاط الفلاحي والباقي للرعي، تتميز هذه الأراضي بكونها غير قابلة للتقادم ولا للبيع إلا لصالح العائلات أو الأفراد داخل العرش.

تباينت آراء الدارسين بشأن طبيعة هذا النوع من الملكية، واستعملت اصطلاحات للدلالات عليه فقد عرفت ب "أرض العرش" في إقليمي الجزائر وقسنطينة، وعرفت "بأرض السبقة" بالغرب الجزائري، وسميت بالسبقة لأن الأفراد داخل القبيلة كانوا يتسابقون على امتلاك قطعة أرض من أراضي القبيلة المشاعة، والمستغل الأول للأرض يصبح له حق التصرف فيها، ويستطيع أن يورثها لأبنائه ولكن لا يستطيع بيعها، وإذا تخلى عنها مدة معينة، فإن شيخ القبيلة أو الفرع أو الدوار باتفاق مع كبار الجماعة يقدمها إلى فرد آخر. (11)

اعتبر شارل روبير اجيرون بأن أراضي العرش من ابتداع السلطات الفرنسية، مؤكدا بأنها لم تكن موجودة قبل الاحتلال ولم يذكرها سيدي خليل الفقيه المغربي،(12) وحتى حمدان خوجة في كتابه المرآة لم يذكر هذا النوع من الأراضي وإن كان ميّز بين الأراضي على حسب طبيعة الضرائب المفروضة عليها (أراضي الخراج، وأراضي الحكور) . (13) وفي نفس الاتجاه أكد نوشي "إن العرش لا يتضمن بتاتا نوعا من الملكية الجماعية"، (14) بينما يرى الحقوقي "لارشي" بأن أراضي العرش كانت موجود ولكن الإدارة الاستعمارية عممتها كأداة قوية للتأثير على القبائل، وحتى كأداة لانتزاع أملاكهم.(15) في حين يرى كل من "وورمس"، (16) "بويان"، (17) "آرثر جيرولت"،(18)بأن أراضي العرش ماهي إلا أراضي الخراج في التشريع الإسلامي.(19) ونظرا للتداخل الكبير بين أراضي العرش والملكية العائلية تطرق "غاليسو" إلى التمييز بينهما وفق النظرة الماركسية، فيعرف أراضي العرش بأنها ملكية قبلية جماعية وبالفعل، ويعرف الملك بأنه ملكية عائلية خاصة ويميز بين نمطين من الملكية، ففي

المناطق التلية نجد أراضي بعضها مخصص للزراعة، والبعض الآخر لتربية المواشي، وهذا "الاندماج بين حقوق الملكية التي تجمع بين أشكال جماعية بالفعل، وأشكال يغلب عليها الطابع الخاص (أراضي الملك)، وهذا الشكل أسماه ماركس نمط الملكية الجرماني، أما في الجنوب يغلب على اقتصاده الطابع الرعوي، نلاحظ تراجع الملك وتوسع العرش، وهذا النوع يشبه أذا ما أسماه ماركس بالشكل المشترك القديم. [20] إن الفروق التي وضعها الكتّاب الاستعماريون للتمييز بين الملك والعرش لا يعكس كامل الواقع، فهم يعتبرون دائما أن هذين الشكلين متناقضين، وأن الأول عبارة عن ملكية خاصة والثاني يضم الملكية الجماعية أو أملاك الوقف، والنظرية الأكثر رواجا في العهد الاستعماري هي نظرية "وورمسّ" الذي حاول تحديد نظام الملكية العقارية في الجزائر، بهدف تجريد الجزائريين من حقوقهم، واعتبر أن كل الأراضي التي تتصرف فيها القبائل ليست سوى ممتلكات بين أيديها، وأن صاحبها الحقيقي هو "الباي"، ولما كان هذا الأخير قد استبدل بالسلطة الإدارية الفرنسية، فالنتيجة هي أن هذه الأراضي تعود لهذه السلطة بمقتضى الشريعة الإسلامية. [21]

إن الأراضي المشاعة في حقيقة الأمر تشكل القسم الأكبر من أراضي الغرب الجزائري خاصة في المناطق الداخلية والسهوب، وعلى الرغم من عدم امتلاك احصائيات دقيقة وموثوق بها حول مساحتها، إلا أن أغلب الأراضي يمكن تصنيفها ضمن هذا النوع. الجزء المخصص منها للرعي يعرف ببلاد الجماعة التي يرعى العرش قطعانهم فيها، أما الجزء المخصص للزراعة يسمى ب "أرض السبيقة" يستغل وفق مبدأ حق الانتفاع، أي أن كل عائلة من القبيلة تملك جزءا معينا من الأرض لها حق التصرف فيها، إلا أن هذا النوع لا يخضع لعمليات البيع أو الرهن أو الهبة من قبل المتصرفين بها. نظرا لحصانة هذا النوع

والذي شكل عائقا أمام تقدم الاستيطان سيكون عرضة لتشريعات استعمارية خطيرة،[22] وأصبح محل نزاعات عديدة كما أكد على ذلك قاضي الصلح بفرندة في مؤلفه حول أراضي العرش أو السبقة.[23]

ه - أراضي الموات:

تعرف الأرض الموات بأنها الأرض التي لا تقدم أي منفعة تذكر لعامة الناس وهي أرض مهملة ليست ملك لأحد، وهي عادة تكون خالية بعيدة عن العمران، وهي مع عدم ملكيتها تعتبر في حيازة الدولة وعلى ضوء الشريعة الاسلامية فإن السلطات العثمانية في الجزائر كانت تسمح بحق تملك الأرض الميتة لكل من يقوم بإحيائها، بهدف تنشيط الزراعة وتعزيزها. [24]

ثانيا: أثر الملكية العقارية على توزيع ونشاط السكان:

إن طبيعة الأنظمة السياسية تؤثر وتتأثر بالتنظيم السائد في الملكية العقارية، فالجزائر من خلال المراحل التاريخية التي مرت بها، نجد العلاقة الرامية بين الملكية العقارية وبين طبيعة العلاقات السائدة آنذاك.

يتألف المجتمع الريفي الجزائري من عناصر عربية (الهجرات العربية)، وعناصر أمازيغية تعربت تلاحمت هذه العناصر واندمجت مع بعضها بفعل اللغة والدين. والقبائل في الجزائر لا تحددها مجموعات إثنية خالصة ومتميزة، لأن التداخل بين المجموعات السكانية العربية والبربرية فيها عميق وعامل التمييز صعب. [25]

كان سكان الأرياف يتشكلون من العنصر العربي والعنصر الأمازيغي، أما الكراغلة وعلى قلتهم فلم يكونوا يسكنون الأرياف إلا بالقدر الذي يحفظ مصالحهم من خلال بعض الزيارات للمزارع والأراضي التي كانت بأيديهم، في حين نجد بعض العائلات اليهودية منتشرة في المناطق الريفية والصحراوية،

بينما أغلبيتهم يتركزون في المدن، وبفعل عمليات تشجيع الاستيطان الريفي بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر توافدت على المنطقة جنسيات مختلفة قادمة من أوربا أغلبهم فرنسيين وإسبان.

احتل النظام القبلي في الجزائر مكانة مرموقة في الحياة العامة واستمر يحتلها ويطبعها بطابعه عدة قرون وإلى غاية نهاية القرن التاسع عشر. والقبيلة على الأقل خلال القرن التاسع عشر وبعض تقسيماتها لا تعني بالنسبة لأعضائها بعض المصالح المشتركة المحددة فقط، بل أخطارا خارجية موحدة كذلك، وواجبات متقاسمة أيضا، مما كان يجعل من القبيلة ومن تقسيماتها تعبيرا عن مجموعات ملتحمة لدوافع اقتصادية (أرض، مرعى)، أو لأغراض دفاعية في مواجهة مجموعات أخرى كالجيش الاستعماري أو القبائل المتعاونة مع الاستعمار، أو لحاجة إدارية كتوزيع الواجبات. واقع التنوع والاختلاف داخل التركيبة القبلية هو الذي أفرز هذا الشعور بالقرابة وغذاه، وذلك من أجل بناء وحدة بشرية وشعورية منسجمة وقادرة على مواجهة مختلف أنواع التحديات الداخلية منها والخارجية، غير أن هذه الحقيقة لا تتنافى مع وجود قرابة دموية فعلية تربط أفراد ومجموعات القبيلة أو العرش خصوصا في مستوى قسماتها النووية والصغرى والمتوسطة كالدوار والفرقة (العشيرة). والفرد داخل القبيلة في كل الحالات شديد الإخلاص لقبيلته شدة إخلاص القبيلة له.

علاقة الدولة بالمجتمع الريفي لم تكن قائمة على تغيير جذري في البنية العقارية، ولا في تدمير البنية الاجتماعية وإخضاعها لاستراتيجية تحويل المجتمع الكلي، بل كان الهاجس الكبر يتمثل في هدفين مزدوجين: جباية الضرائب لتمويل أجهزتها الادارية والعسكرية، والحفاظ على توازن ميزان القوى القبلية،[26]

ولذلك نجد قبائل المخزن متحالفة مع السلطة، وقبائل الرعية الخاضعة للسلطة، وقبائل متمردة تعيش في استقلالية.

امتداد الجزائر بين العروض الحارة والمعتدلة ووقوعها بمحاذات البحر المتوسط أثر في الحياة الزراعية ونوّعها، يعتمد السكان في معيشتهم على الزراعة التقليدية كزراعة الحبوب والخضار والأشجار المثمرة من حمضيات وزيتون وكرمة وغيرها وعلى رعي قطعان الماشية، ونظرا لاختلاف المناخ جعل الرعاة يتنقلون من منطقة إلى أخرى، ومن خلال طبيعة النشاط الاقتصادي السائد عند القبائل نستطيع التمييز بين ثلاثة أنواع:

❶ **قبائل فلاحية:** وهي قبائل حضرية (مستقرة) نشاطها الرئيسي يقوم على الزراعة، تسكن خاصة في الساحل القريب من البحر وفي الواحات الصحراوية.

❷ **قبائل فلاحية ورعوية:** يمتلكون أراضي محدودة بين التل والصحراء وعلى مدارها يكون تنقلهم يمارسون الزراعة والرعي معا.

❸ **قبائل رعوية:** وهي قبائل بدوية (متنقلة) تسكن أطراف الصحراء ووسطها.

تعتبر البداوة واحدةً من أنماط الحياة الهامّة التي كانت منتشرة في الجزائر، إلّا أنّها خلال الفترة الاستعمارية لم تعد كما كانت في السابق، فقد تغيّر شكلها وتغيّرت أنماط حياة معظم من يتبعون هذا النمط في المعيشة.[27] تحدد البداوة بثلاثة عناصر أساسية كما ذكرها "عدي الهواري" نقلا عن ف. أوبين (F. Aubin) وهي الوحدة البشرية، وجود القطيع الانتقال الدوري في رحلات مستمرة،[28] وبغياب أحد هذه العناصر تتعطل البداوة.

قام كل من أ. برنار، ون. لاكروا بتصنيف البداوة في الجزائر إلى خمسة أصناف وهم كالتالي: البدو الصحراويون الذين لا يخرجون من الصحراء، البدو

الصحراويون الذين يصيفون في التلال، والبدو الذي يخيمون صيفا في أمكنة متميزة من تخييمهم شتاء، البدو الذين يبحثون عن المراعي في تنقل قصير المدى (20-25 كلم) وأخيرا شبه الحضريين الذين ينتقلون بغرض تسميد الأرض والهرب من الطفيليات". [29]

وبناء على هذا التصنيف فإن أغلب الأعراش والقبائل في التل الجزائري يندرجون ضمن الصنفين الأخيرين فهم قبائل شبه بدوية، وبما أنهم يمارسون الزراعة أيضا في مواسم معينة فهم شبه حضر، وهم فلاحون أكثر من كونهم رعاة، فقد كان لهذه الأعراش والقبائل فيما سبق أراضي مشتركة (ذات ملكية جماعية) جزء مخصص منها للحرث غالبا ما تكون أراضي خصبة أو متوسطة الخصوبة والجزء الآخر مخصص للرعي، وكل عرش أو قبيلة على دراية تامة بحدود أراضيهم، تكون بعلامات ثابتة لا يمكنهم تعديها حتى أثناء تنقلاتهم السنوية (حركات النزوح الصغير) والتي تكون في مجالات محددة حسب قاعدة منتظمة، لا يخرجون أبدا عن إقليم القبيلة أو العرش.[30] وكانت المجالات الواسعة للأراضي الخاضعة لنظام الزراعة تشكل مرة كل سنتين مراع للقطعان التي يعتبر زبلها سمادا طبيعيا.[31] هكذا كانت حياة معظم القبائل الجزائرية في التل الجزائري. أمّا قبائل الهضاب العليا فإنها تندرج ضمن الصنف الثالث من التصنيف المذكور أي البدو الذي يخيمون صيفا في أمكنة متميزة من تخييمهم شتاء، فالأراضي في هذه المناطق قليلة الخصوبة، والأمطار نادرة جدا بحيث لا يكون المحصول مؤكدا، وفي مثل هذه الظروف كانت القبائل تقدم على زراعة الحبوب، وفي الربيع يرجعون إلى أراضيهم حيث يعتقدون بوجود محصول جاهز، فهم بدو رعاة ماشية أكثر من كونهم فلاحين هذا حال العديد من الأعراش بمنطقة الهضاب العليا الغربية كقبائل مناطق افلو، وتريزيل وجيرفيل

(البيض) وسعيدة وتلاغ وعندما تجبرها سنوات الجفاف تصعد إلى التلال حتى تبلغ سيدي بلعباس.[32]

وعموما فإن قبائل الشمال الجزائري هي قبائل فلاحية ورعوية بحكم قوة الأمور، فهي قبائل نصف بدوية – نصف حضرية، يقول النقيب لوورو (Lehuraux) في معرض كلامه عن هؤلاء "تفرض تنقلاتهم في الحقيقة، قوانين مناخية ثابتة، وهي ليست بالنسبة لهم مجرد تقليد يتعلقون به، بل ضرورة حياتية، إن بقاءهم في إطار الحياة الرعوية البدائية يجد تفسيره في عدم إمكان معالجة طبيعة الأرض الصحراوية ليتمكنوا من الإقامة بشكل دائم من خلال استغلال الأرض" .[33] وفيما يخص سكان الجنوب فهم عبارة عن قبائل بدوية باستثناء سكان القصور بالواحات ومن بين هذه القبائل من تسكن داخل الصحراء وتصيّف على تخوم التلال كقبائل لا ربعا، وحتى قبائل سيدي عتبة من منطقة ورقلة فإنها كانت تخيم صيفا في منطقة تيارت. [34] كما توجد قبائل تقيم على تخوم الصحراء وتقضي الشتاء داخل الصحراء، كقبائل اولاد نايل واولاد يعقوب، واولاد سيدي الشيخ، واولاد سيدي التاج، وفيما يخص القبائل البدوية التي لا تخرج من الصحراء كقبيلة الشعانبة والتي تأتي من الصحراء الغربية أو الشرقية لتصطاف بجوار الواحات فإنهم كانوا أقل تأثرا بالاستعمار.[35]

الهوامش والاحالات:

1-سعيدوني (نصر الدين)، بوعبدلي (المهدي)، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د. ن)، (د. ت)، ص53.

2- لمزيد من المعلومات ينظر: عاشور (موسى)، «أساليب الاستعمار في الاستيلاء على الأوقاف»، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 المنعقد بولاية معسكر يومي 20-21 نوفمبر 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007، صص 69-84.

3- Cnseil national economique et social (CNES) , **Rapport** la configuration du foncier en Algerie ; Une contrainte au développement économique , 24ème session plénière , publication du conseil national economique et social , Novembre, 2004 ,p13. CNES , **Rapport** la configuration du foncier en Algerie , p13.

4- الازرق (مغنية)، نشوء الطبقات في الجزائر، تر سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980، ص39.

5- CNES , **Rapport** la configuration du foncier en Algerie ,Op. Cit, p13.

6- جغلول (عبد القادر)، تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، تر ف. عباس، ط2، دار الحداثة، بيروت، 1982، ص33.

7- بلقاسم (ليلى)، المراكز الاستيطانية وتطورها في منطقة غليزان 1850-1900، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2013/2012، ص 48.

8- الازرق (مغنية)، نشوء الطبقات في الجزائر، المرجع السابق، ص 39.

9- عباد (صالح)، الجزائر خلال الحكم التركي، ط01، دار الألمعية، 2012، ص 615.

10-- جبائلي محل العين، «طبيعة أراضي الملك والعرش في جزائر ماقبل الاستعمار »، مجلة التاريخ، رقم21، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، النصف الأول من سنة 1986، ص ص 75-87.

11- بليل (محمد)، "التشريع العقاري الاستعماري في الجزائر خلال القرن التاسع عشر القطاع الوهراني نموذجا"، مجلة عصور، العدد16، جوان -ديسمبر 2010، صص 127-144.

12- أجيرون (شارل روبير)، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، تر م. حاج مسعود، وأ. بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2007، ص 137.

13- ينظر: حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، ترجمة وتحقيق محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، 2005، ص105.

14- جبائلي محل العين، المرجع السابق.

-15- Emile Larcher , **Traité élémentaire de législation Algérienne** ,Tome 03, 2ème édition , Adolphe Jourdan, Alger, 1911 , p23 .

-16 Worms , Recherches sur la propriété territoire en Algerie , Paris,1946 .

-17 Pouanne , La propriété foncière en Algérie , Alger, 1900 .

-18 - Arthur Girault , **Principes de colonisation et de législation coloniale,** Edition 2,T 2 ,Ancienne Maison L. Laros et Forcel ,Paris,1904 ,p378. et 577 .

19- الأرض الخراجية رقبتها ملك للدولة ومنفعتها يملكها الأفراد، وأول من وظف الخراج هو الخليفة عمر بن الخطاب عندما فُتحت العراق، حيث اجتهد مع الصحابة، ولم تقسم العراق بين الفاتحين وضرب عليها الخراج، ثم استمر فعل عمر والصحابة مع ما فتح في عصره كأرض الشام ومصر وغيرها، لم يقسم منها شيء وضرب عليها الخراج. وأما الأرض الخراجية، ففيها الخراج وهو أن تأخذ الدولة من صاحب الأرض قدراً معيناً، تقدره، وتحدده، بحسب إنتاج الأرض التقديري عادة، لا الإنتاج الفعلي.

20- جبائلي محل العين، المرجع السابق، ص ص 75-87.

21- نفسه.

22- للاطلاع على مصير أراضي العرش ينظر:

CNES , **Rapport** la configuration du foncier en Algerie ,Op. Cit, pp137-138

-23 Dulout (Fernand) , La terre Arch ou Sabga en Algerie ; enquetes pratielles ; le Habous et la jurisprudence Algérien, Typographie Jules Cabonel , Alger, 1923 .Pp5-12 .

-24 Bendjillali (Mimoun) , « **L'histoire de la propriété foncière en Algérie de 1830 à 1962; entre les lois musulmanes et françaises** », revue sciences, Décembre 2006, pp5-20 .

25- مرقومة (منصور)، القبيلة والسلطة والمجتمع في الجزائر، بحث أنتروبولوجي في المجال السياسي التيهرتي، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، 2009-2010، ص 58.

26- مرضي (مصطفى)، « المجتمع الريفي: من الاستقلالية إلى التبعية: معالم ودلالات »، مجلة إنسانيات، العدد 07 جانفي -أفريل 1999، ص ص 11-34.

27- البدو هم سكان البادية الرعاة الرحل الذين يسكنون الخيام ويعيشون على رعي الإبل والماشية، ويتنقلون من مكان لآخر طلبا للماء والكلأ. والبدو هم ضد الحضر، والبادية خلاف الحاضرة سواءً من العرب أو سواهم، وتتفق مختلف قواميس اللغة العربية حول ذلك. وهذا يعني أنّهم لا يعيشون كما يعيش الحضر، أي أنّهم لا يعيشون حياةً ثابتةً ومستقرّة، بل حياتهم تكون مليئةً بالتنقّل والترحال بين المناطق المختلفة. ويرى عدي الهواري بأن الظروف الجغرافية هي التي فرضت حالة البداوة، وليس البدوي متخلفا عن الحضري، بل يعيش في ظروف تختلف عن ظروفه. ينظر:

عدي (الهواري)، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك

الاقتصادي الاجتماعي1830-1960، تر جوزيف عبد الله، ط01، دار الحداثة، لبنان، 1983، ص105.

موقع الباحث العربي - خدمة البحث في أهم القواميس والمراجع اللغوية العربية-: معنى بدو على الرابط:

http: //www. baheth. info/all.

jsp?term=%D8%A8%D8%AF%D9%88

28- عدي (الهواري)، المرجع السابق، ص105.

29- نفسه، ص97.

30- من خطاب الجنرال آلارد أثناء عرضه ل س/ك العقاري ينظر:

G. G. A ,Statistique et documents relatifs au senatus consulte sur la propriété arabe 1863, Alger, 1863, pp 25-45.

31- الهواري (عدي)، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، المرجع السابق، ص 16.

32- نفسه، ص ص 100-101.

33- مقتطف من مداخلة النقيب لوورو في مؤتمر الاستعمار الريفي (الجزائر 26-29 ايار 1930) الذي انعقد بمناسبة الاحتفال بالذكرى المئوية للاحتلال، ذكره: الهواري (عدي)، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، المرجع السابق، ص 101.

334- الهواري (عدي)، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، المرجع السابق، ص98.

35- نفسه، ص99.

مميزات الواقع الاقتصادي للجزائر العثمانية
في القطاعات الثلاثة (الزراعة- الصناعة- التجارة)

د عبد الحق كركب – جامعة ابن خلدون- تيارت

المقدمة:

من الأهداف المراد بلوغها من خلال هذا الموضوع الهام والمهم، هو الوقوف على واقع النشاط الاقتصادي للجزائر العثمانية، وإعطاء صورة واضحة على وظائفه في المجال الزراعي والصناعي والتجاري.

أطرح إشكالية أراها مناسبة في هذا الصدد: ماهي أبرز خصوصيات النشاط الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني؟ وماذا قدمت المدينة للريف وبماذا دعم الريف المدينة من الناحية التجارية في الجزائر العثمانية؟.

وفي الأخير سأستخلص من هذه الورقة البحثية جملة من المحطات وجب عليّ الوقوف عندها من خلال تغطية هذا الموضوع التاريخي.

أولا: النشاط الاقتصادي في الجزائر العثمانية:

-**الحالة في الفحص (الريف):** [1] كان المجتمع الجزائري مجتمعا فلاحيا في العهد التركي،[2] وتعد الزراعة الثروة الأساسية للجزائر العثمانية ومنتوجاتها متنوعة وهي موجهة أساسا للاستهلاك المحلي وتقنياتها هي تقنيات العصر الحديث ولا يفوتنا في هذا الصدد إلى أن نستشير أن العثمانيين خلقوا زراعة موجهة اعتمادها الحبوب المطلوبة كثيرا في الأسواق الأوروبية، والعمل الزراعي بفحوص مدينة الجزائر، أدى وظيفته الزراعية وحضوره الأساسي في حياة مدينة الجزائر، واستمر بزراعة الخضر والأشجار المثمرة والحبوب إلى جانب زراعة الشعير والقمح، ومن أنواع المحاصيل الزراعية في مجتمع الريف الجزائري نذكر:

الزيتون، التين، زراعة الفواكه المتنوعة والمختلفة وبوفرة كالرمان والعنب، وهذا دليل على اهتمام سكان الريف بالتنوع الزراعي.

الخضر والبقول وهي الأخرى متنوعة نعدها كالآتي: البصل، الفول، الجزر، الفلفل، الطماطم، الفاصولياء، البطاطس، والتوابل والعدس، والذرى، والخيار، وغيرها الكثير.

أما المحاصيل الصناعة هي الأخرى متنوعة نذكر فقط على سبيل المثال لا الحصر: التبغ، القطن، الكتان، الأرز، الورد، التوت، والكروم... ضف إلى ذلك تربية النحل المزدهرة بكثرة.

وزراعة النخيل (التمور) الكثيرة واللذيذة في الواحات الصحراوية العميقة.

أيضا: الأخشاب، وتربية المواشي (الأغنام والماعز والبقر والثيران...إلخ)

غير أن الفلاح في العهد العثماني استطاع رغم هذه الأساليب البسيطة والوسائل البدائية أن يتماشى مع ظروف الفلاحة وطبيعة البيئة، فخص الأراضي الفقيرة بزراعة الشعير واستعمل الأراضي الرطبة في زراعة البقول والذرة، كما غرس الأشجار المثمرة في المناطق الجبلية واستخدم السهوب للرعي.

كما حاول –من جهة أخرى- الاستعداد للمستقبل مستخدما وسائل ملائمة للتخزين كالمطامير وأكياس الصوف المعروفة بالتليس والمخصصة للقمح، والجرار الكبيرة لحفظ ما ينتج، واستخدام محيطه فاستغل الحيوانات في الدرس، واستعان بالريح لتصفية الحبوب، وانتفع بالتين للطهي والعلف.

لقد حاول الفلاح التأقلم مع الطبيعة القاسية فعمد إلى الدورة الزراعية والتنقل الرعوي والجمع بين الزراعة وتربية الماشية، ولإنجاح العمل الزراعي استعان بالفضلات الطبيعية (الحيوانية) يستخدمها كأسمدة يعين بها الأرض،

كما عمد إلى حرق الأرض قبل قلبها في الخريف حتى يخلصها من النباتات الطفيلية.

ونأخذ بايلك الغرب مثالا لذلك، فهو ينتج كثيرا من الأشجار المثمرة كالتين والزيتون والبرتقال والعنب والمشمش، أما البقول والخضار فكان إنتاجها رائجا. ولم يهمل الريف زراعة المنتوجات التجارية، فقد كان الأرز ينتج بنواحي مليانة وبالقرب من معسكر ومستغانم، وعلى ضفاف مينا حيث يزرع في ماي ويجنى في أوت.

كان القطن ينتج في سهول الشلف وجهات مستغانم ليوجّه المنتوج إلى المدن لصناعة الملابس، وفي العقود الأولى من العهد الاستعماري كانت سهول الهبرة ومينا منتجة أساسية لقطن جيد. أما مادة الكتان فقد أنتج إقليم وهران من بذورها 500 ألف كلغ، وكان العسل والشمع ينتجان بالأقاليم الجبلية من مكان "فالكون" حتى الحدود المغربية، بينما تنتج المناطق المروية بماء وادي مينا والشلف كميات من التبغ، وقد أكثر سكان الريف من تربية الدواجن وخلايا النحل لأنهم اعتبروها مكملة للإنتاج الزراعي، كما كثر إنتاج الكروم لكن الغرض منها استهلاك ثمارها فقط.

وكان أهل قلعة بني راشد أهل فلاحة، والحبوب التي تنتجها كانت في غاية الجودة وثمنها زهيدا، أما الليمون فلا يوجد أفضل منه في غيرها، وبها أصناف الفواكه من مشمش وبرقوق واجاص ورمان وسفرجل وخوخ وعنب وتين وغيرها.

أما الأندلسيون فقد تمكنوا من استصلاح أراض زراعية شاسعة بنواحي وهران وتلمسان، وإدخال مزروعات جديدة كالأرز والقطن إلى سهول وادي مينا كما هو الحال مع قبيلة بني غدو الأندلسية.

وفي منطقة معسكر كانت الزراعة هي النشاط الرئيسي، فالمدينة أحواز خصبة تتوسطها مناطق فلاحية هامة، وتقصدها أعداد كبيرة من المواشي بهدف الرعي. أما التمر فكان المنتوج الأساسي في واحة الأغواط، غير أنه كان أقل جودة وقدرة على الصمود، حيث لا يمكن الاحتفاظ به طويلا.[3]

هذا وزيادة على ذلك، عرف النشاط الصناعي هو الآخر حيوية ونشطا كبيرين، هناك حرف وصنائع تميز بها مجتمع الفحص والريف الجزائري كحرفة الغزل والنسيج وغزل قماش الخيام والصوف وصناعة البرانس وعصر الزيتون وصناعة البارود والبنادق وصناعة السلل المنوعة، وصناعة الأدوات المنزلية، والأغطية والشاشيات، وصناعة البندقيات والسكاكين والملح. [4]

إن الحالة المزدهرة التي كانت عليها الزراعة الجزائرية قبل الاحتلال قد شهد بها كثير من الملاحظين، فقد علق هايدو ((Haedo إثر الذهاب به إلى خارج مدينة الجزائر في إحدى المناسبات بقوله: "هناك العدد الذي لا يحصى من الحدائق وبساتين الكروم المملوءة بشجر البرتقال وأشجار الزيتون، وبالأزهار من كل نوع، وبحنفيات الماء الزلال، الذي يتدفق في كل الجوانب بكثرة قوية".[5] وكان سكان الريف أو الفحوص المجاورة لمدينة الجزائر يعيشون أغلبهم من فلاحة الأرض أو في المنازل الريفية أين يقومون بطهي الخبز وفلاحة الشعير وغرس البقول وتربية الأبقار والماشية. [6]

وكان للحرف في ريف بايلك الغرب مثلا، ومن باب الاختصاص، عرفت بعض القبائل بصناعة المحاريث ومعصرات الزيت، وبعضها بصناعة السيوف، وكان الفلاحون يصنعون الأدوات الرئيسية التي يحتاجون إليها في الزراعة، وبينما ينشغل معظم الرجال بمهام الفلاحة والرعي، كما تتكفل النساء بصناعات حرفية كالغزل والنسيج، حيث تتولى حياكة أفرشة المنزل، بل معظم

لباس الرجال كالبرنوس والقشابية، وتقوم بصناعة بعض الأدوات التي تستعمل على مستوى البيت كالمكنسات، والأواني الفخارية التي يحفظ بها كل من الحليب والسمن، بل وتصنع حتى الأفران التقليدية. وارتبط كثير من الصناعات في المدن بالنشاطات التي يزاولها سكان الأرياف والمواد الأولية التي يوفرونها.[7]

كما لا ننسى في هذا الصدد المساهمة الفعالة للأندلسيين وهذا بالرغم من قساوة الظروف التي عانى منها الموريسكيون بعد سقوط غرناطة سنة 1492م وسياسة الذل والاضطهاد التي انتهجتها إسبانيا في حقهم إلا أن تفوقهم الحضاري وسيطرتهم على خيوط الزراعة والصناعة والتجارة وغيرها من النشاطات فاق معاناتهم فقد ساهم المهاجرون الأندلسيون بعد استقرارهم في العديد من المدن الجزائرية في نشر أنماط الحضارة الأندلسية بالجزائر فكان لوجودهم انعكاس إيجابي على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ما جعلهم يشكلون نخبة مميزة في نظر السلطات حيث استفاد الأتراك العثمانيون من خبراتهم ومهاراتهم في الكثير من الأمور، كما أثرت هذه المساهمة على فعاليات التاريخ الجزائري خلال العهد العثماني وهذا عائد إلى حيوية ونشاط الأندلسي.(8)

-**الحالة في المدينة:** [9] انتشر النشاط الحرفي انتشارا واسعا في المدن الجزائرية خلال العهد العثماني، وامتد العمل الحرفي هذا على الفحوص أي فحوص المدن (بمعنى المدن والقرى والدواوير والمادشر) عبر بايلكات الجزائر العثمانية لكن بشكل لا يضاهي حرف المدن التي تتميز عن الريف بكثافة الحرف العددية وتوزع النشاط الحرفي على البيوت والورشات والمعامل التي فقدت في الريف.

لقد ركزت البيوت على حرف كانت تتولاها النساء مثل حرفة النسيج والحياكة وغزل الصوف وتصفيفه، وتحضير وصناعة الحلويات والمرطبات والمصبرات، وعادة هي حرف البيوت ذات الدخل الضعيف. أما حرفة الطرز على الصوف أو القطن أو الحرير أو خيط الذهب أو الفضة، فكانت في نظر سكان الحضر حرفة راقية تمارسها نساء حضريات من فئات غنية، إما للدخل أو لشغل أوقات الفراغ، وتحضير الخبز وإرساله إلى الأفران لإنضاجه، [10] ولا يمكننا الحديث عن صناعة الخبز بالجزائر دون التطرق إلى الأفران- أو الكوش- التي كانت تستعمل لطهي الخبز. ويخبر الدكتور "شو" (shaw) عن تواجد أفران عمومية في كل مدينة وقرية، يحضر إليها السكان الخبز وطهيه، في حين كان البدو الرحل يقومون بهذه العملية بأنفسهم اعتمادا على الحطب المتوفر في الطبيعة.

وعلى عكس الحرف الأخرى التي حددت لممارسيها أماكن معينة في مدينة الجزائر، نجد أن الأفران انتشرت عبر كامل أحياء المدينة، وكان الغرض من ذلك تقريب هذه المادة الواسعة الاستهلاك من السكان وتجنيبهم عناء التنقل من أجل الحصول عليها، وما يبرهن على انتشار كوشة مثل حومة كوشة الباري وحومة كوشة اسكندر حومة كوشة علي وحومة كوشة النصارى وحومة كوشى الوقيد.

ونظرا لأهمية حرفة صناعة الخبز عمل مسؤولو الإيالة على صيانة الأفران وترميمها كل ما استدعت الضرورة ذلك. [11]

ومن أهم حرف الورشات والمعامل التي نجدها في كبريات المدن الجزائرية خلال العهد العثماني نذكر:

ورشات النجارة والحدادة.

ورشات الصفارة المختصة في صناعة النحاس.

ورشات السروج والدباغة والصباغة والخرازة.

ورشات تحويل الخشب والمعادن والجلود.

ورشات إنتاج وسائل ممارسة الحرفة.

الخراطة على الخشب.

ورشات صناعة المسامير والرفوش والفؤوس وآلات الحرث وعجلات العربات بأنواعها.

ورشات صناعة مواد البناء مثل القرميد، البلاط، وسائل التصريف، لوازم السقوف، والرخام للبناءات الراقية.

ورشات صناعة وسائل الملاحة والمحاجر.

معامل السباكة لصناعة المدافع.

ورشات طحن الحبوب.

وبهذا النسيج من الحرف سواء كانت في المنازل أو الورشات والمعامل، استنتج الباحثون أن المجتمع الجزائري في أواخر العهد العثماني قد حقق اكتفاءه الذاتي في مجال المصنوعات التقليدية التي كانت طراز العصر مثل غيره من الشعوب الإسلامية والمسيحية.

ومن أهم الحرف الإنتاجية بمدينة الجزائر التي اختصت بها نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

حرفة ضرب النقود.

حرفة البناء.

حرفة بناء السفن.

صناعة الصوف والألبسة والمفروشات.

صناعة الحصائر والمدافع.

حرفة الطرز.

حرفة الصباغة.

الحرف الخدماتية (والمقصود منها الحرف اليومية حرف متواضعة) منها:

حرفة الفرانين – تحضير الخبز.

حرفة الحمايمة (الحمامات).

حرفة القصابة أو الجزارة.

الحراسة الليلية وغيرها من الحرف الخدماتية.

وما يعزز من فعالية النشاط التجاري الداخلي هو توفر الدكاكين أو الحوانيت والفنادق والأسواق في كل مدينة من مدن الجزائر العثمانية.[12]

ونالت مدينة الجزائر شهرة واسعة في مجال المنسوجات الحريرية، إذ أشاد العديد بمهارة وحذاقة حرفي المدينة، في صنع المناديل والأحزمة الحريرية الحمراء ذات الحواشي المزينة بالألوان اللامعة، وظلت صناعة الحرير قائمة إلى ما بعد الاحتلال الفرنسي. [13]

وللإشارة إليه والتنويه به أن بني ميزاب احتكروا ثلاثة مهن رئيسة بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني وهي: الأفران، والجزارة، ومهنة الحمامات. [14]

وكانت وسائل النقل الأكثر استعمالا من طرف التجارة هي القوافل التي كانت تحمل مختلف المؤن والمنتجات على ظهر الحمير، والبغال والجمال، من مختلف الأنواع من خضر، فواكه، زيت، حبوب، جلود... وبالمقابل كانت القوافل التجارية تأخذ بالاتجاه المعاكس، المدينة إلى الريف حاملة معها منتجات حرفية محلية الصنع، ومواد كانت تستوردها من الخارج مثل: البن، السكر، التوابل، العطور، الورق... نحو الأسواق الريفية. [15]

وما يجب الإشارة إليه أن الأندلسيون شكلوا أساس اقتصاد مدينة الجزائر بمثل الأعمال الحرفية والتجارية والزراعية التي جلبوها معهم من موطنهم الأصلي الأندلس بمختلف أقاليمه. وكان الأندلسيون المهاجرون نحو الجزائر نواة تطور مدينة البليدة حيث قاموا باستصلاح فحص المتيجة وأقاموا البساتين الغنّاء وأحواض الماء البساتين والحقول، فعرف سكان المنطقة سعة الرزق ورخاء المعيشة أثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر وتؤكد أغلب المصادر أن 2000 موريسكي هم سبب في جعل مدينة الجزائر مدينة غنية بمشاغل الحرير والقطيفة وغيرها من الصناعات اليدوية المتطورة الدقيقة.[16]

ثانيا: خصائص الصناعة والتجارة في الجزائر أثناء العهد العثماني:

اتصفت الصناعة الجزائرية بعدة خصائص عامة يمكن أن نشير إليها باختصار في النقاط التالية: [17]

1 – كانت تعتمد أساسا على المواد الأولية المتوفرة في البلاد كالأصواف والجلود والأخشاب والمعادن المختلفة كالنحاس والفضة والرصاص والحديد والرخام، وقد اشتهرت منطقة الونشريس بمناجم الرصاص والفضة، وزكار وبني سليمان وجرجرة بمعادن الحديد، كما عرفت مناطق الجنوب بإنتاجها من الفضة.

2 – لم تتجه الصناعات الجزائرية إلى التصدير الخارجي، وإنما اقتصرت على تلبية حاجات السكان المحلية، وذلك لعوامل معينة وأسباب خاصة.

3 – اتصفت بكونها صناعة كمالية ترفيهية في المدن، تتميز بدقة الصنع ورقي الذوق كالأحزمة والشواشي والحلي والجواهر، والأقمشة الحريرية المطرزة والمناديل المذهبة أو المفضضة.

4 – كما اتصفت ببساطتها وخشونة أسلوبها بالنسبة لصنعة الأرياف، فهي موجهة لسد الحاجات الضرورية وإرضاء متطلبات العيش، كالأدوات الفخارية والخشبية والأنسجة الصوفية كالجلابة والبرنوس والأسلحة والملابس وغيرها.

5 - اتسمت طرق صنعها ومواصفاتها من تقاليد الماضي البعيد حتى أصبحت في أغلبها ذات طابع وراثي سواء في المدن أو الأرياف، ففي المدن أصبحت ترتبط بحياة الأسرة وترابط الطائفة والأقلية، وفي الأرياف أصبحت تعكس عادات وتماسك القبيلة، وهذا ما أدى إلى اختصاص بعض المدن والمناطق والجماعات بمهن معينة وحرف مميزة، مثل مناطق جرجرة ومدن تلمسان والجزائر وقسنطينة، وجماعات الأندلس واليهود والحضر داخل هذه المدن.

6 – تسببت في انخفاض مستوى معيشة مكان الأرياف في الوقت الذي ارتفع فيه دخل سكان المدن، وذلك لغلاء المواد المصنعة وانخفاض أسعار المواد الأولية الزراعية، التي كانت المصدر الرئيسي لعيش الفلاحين.

أما النشاط التجاري للجزائر في العهد العثماني فيتوزع على المدن الكبيرة والأسواق الأسبوعية والموسمية، فمن أهم المراكز التجارية مدن الجزائر وقسنطينة وتلمسان.

ففي مدينة الجزائر كانت الأسواق التجارية تتركز في شارعين رئيسيين، أحدهما يمتد من باب عزون إلى باب الوادي، والآخر من وسط المدينة وينحدر نحو المرسى، وفي الشارع الأول توجد كل من سوق الكتان وسوق الزيت.

تضطلع الأسواق الريفية بدور مهم في الحياة الفلاحية بإقليم مدينة الجزائر، وتخلق نشاطا خدميا وتجاريا مربحا يقوم على نقل التجار ببضائعهم، والتكامل بين منتجات النشاط الحرفي بالمدن والمنتجات الزراعية للأرياف. ومدينة الجزائر

المركز التجاري والحرفي تتزود بالمنتجات الضرورية لعيش سكانها بفضل الجهات الداخلية لدار السلطان، وخاصة الفحوص والأوطان القريبة منها، فتوفر الحبوب كل من حجوط، ويسر، وعمراوة. والمواشي عريب، وبني سليمان، ووامري، وصومانة، وحجوط. والزيت والصابون كل من خشنة الجبل، ويسر، وعمال، ووادي الزيتون، وبلاد القبائل. والفحم، والخشب بني ميسرة، وبني صالح، وموزاية، وبني مناصر، والتبغ موزاية، والشبلي.

أدى تنوع المحصول الزراعي واختلاف نمط الحياة من منطقة إلى أخرى إلى تنشيط التبادل التجاري، وخلق نوع من التكامل الاقتصادي بين أقاليم التل ومناطق الهضاب وجهات الصحراء ونواحي الأطلس الصحراوي، ويضمن هذا التكامل في إنتاج المواد والمحاصيل، أصبحت المركز العمراني الواقعة عند ملتقى هذه الأقاليم أو التي تنتهي عندها الطرق الآتية منها والمؤدية إليها تؤلف مراكز تجارية مهمة، مثل بوسعادة حيث تلتقي في بعض الأحيان قوافل تتألف من 500 إلى 600 جمل، وكذلك البرواقية وبوغار، وبسكرة، أو تشكل أسواق رئيسية تقصدها القبائل المختلفة للتعارف وتبادل البضائع والسلع مثل سوق عين اللوحة بتيارت، سوق الأرباع بالقرب من الجلفة، وسوق العثمانية إلى الغرب من قسنطينة.

ويلعب التجار المحليون دورا مهما في نقل البضائع بين الأرياف والمدن فيشتري على سبيل المثال: تجار الخشنة الزيت والصابون من قبائل جرجرة ويعيدون بيعها في كبرى أسواق مدينة الجزائر، فيما يتزود باعة مدينة القليعة باحتياجاتهم من أسواق الأوطان والقبائل.[18]

وبالتالي قد عرفت الجزائر خلال الحكم العثماني نشاطا زراعيا وحرفيا وتجاريا مزدهرا، وقد ذكر بعض الرحالين الذين تعرفوا على الجزائر أو أقاموا بها

فنجد حسن الوزان الذي زار الجزائر في بداية القرن السادس عشر يقول: (بأنها كانت تنعم بالرخاء من خلال وفرة الغلات الزراعية والمنتجات الحيوانية، بالإضافة إلى قيم الصناعي بنوعيها الحديدية والنسيجية، والتجارة الخارجية مع دول أوروبا والداخلية مع الصحراء، التي كانت تشكل موردا هاما للبلاد).[19]

إذن، عرفت الحياة الاقتصادية في الجزائر تطورا ملحوظا ومكانة لا بأس بها حيث كانت مثل نظيرها الأوربي وبالأخص في بداية العهد العثماني. [20]

نستنتج أن التجارة الخارجية للجزائر العثمانية ركزت على أوربا الغربية مما يعكس أفضلية الطريق البحري على الطريق البري، والملاحظ أيضا أن تجار اليهود بالجزائر مثل "باكري" و"بوشناق" والتجار الأوروبيين وخاصة الفرنسيين كانوا المستفيد الأول من هذا النشاط التجاري في عهد الدايات، وهذا من منطلق النشاط الاقتصادي الفرنسي في الجزائر، ومن هذا المنطلق يبين لنا خطورة الامتيازات التي منحتها الدولة الجزائرية للجالية اليهودية، والشركات الفرنسية، والتي أدت في آخر المطاف إلى الغزو والاحتلال الفرنسي للجزائر.[21]

ثالثا: العلاقة التكاملية بين الريف والمدينة ومساهمتهما في دعم اقتصاد الجزائر العثمانية:

امتلكت المدينة موقعا مرتفعا حصينا، واستقرت بها السلطة السياسية، اشتملت على أهم الأنشطة التعليمية، وتركزت بها الثروة لأن التبادل التجاري كان يمر عبرها، وقد أهملتها هذه العناصر كلها للقيام بدور هام في الحياة الاقتصادية بما في ذلك حياة الريف.

ورغم ذلك اكتسب الاقتصاد الجزائري- بفعل ممارسة سكان الأرياف الفلاحة وتربية المواشي- طابعا فلاحيا رعويا، حتى أن الحياة الحضرية أصبحت إلى جانبه هامشية منغلقة على نفسها داخل أسوار المدن، لا يربطها بسكان

الأرياف سوى المصلحة المتبادلة، حيث يعرض عليها الريف منتجاته مقابل الأدوات المصنوعة محليا أو المستوردة عبر المدن الساحلية، وبهذا دانت المراكز الحضرية بازدهارها للزراعة التي هي قوام الحرف والتجارة في المدن.

كما تتضح هذه العلاقة التكاملية من خلال معظم الحرفيين في المدن الكبرى كوهران وتلمسان الذين تعود أصولهم إلى مناطق ريفية وواحات جنوبية، وهو ما يدل على حركية بين الريف والمدينة، حتى وإن كانت بطيئة ولم تؤثر على توزيع السكان بشكل ملفت للنظر، بل حتى وإن ظل أبناء الريف ينعتون بأوصاف تدل على عدم قبولهم ضمن النسيج الحضري بصفة تامة كلفظ البراني الذي كان يطلق عليهم.

ورغم هذا فإن العلاقات التكاملية التي سادت بين الريف والمدينة لم تكن فقط على مستوى الإنتاج المادي زراعيا كان أم صناعيا، بل تعدته إلى تنقل الأشخاص، لأن الأمر لم يعد يتعلق فقط باستقبال الإنتاج الريفي أو تصدير الإنتاج الحضري، وإنما تجاوزه إلى حركة على المستوى البشري، ورغم وصف الريفي بـ"البراني" فقد ظل وجوده ضروريا لنشاط المدينة.[22]

أنتجت الجزائر خلال ذلك العهد أنواعا مختلفة ومتنوعة من الفواكه التي كثر استهلاكها، لقد أكدت المصادر على ذلك التنوع، فحسبها كانت الإيالة تنتج كل أشكال فواكه المنطقة المعتدلة، غير أن الملاحظة التي تتفق عليها أن نوعيتها ومذاقها كان متوسطا مقارنة بتلك المنتجة في أوروبا باستثناء التين والرمان والعنب والبرتقال والتمر، وسبب ذلك أن الفلاح الجزائري كان يولي اهتماما للزراعة عامة والأشجار المثمرة خاصة- ربما تلقيمها وزبرها.

كما أنتجت أرض الجزائر المكسرات والفواكه الجافة بمختلف أنواعها فأشجارها موجودة في كل مكان من الأيالة، والإنتاج وفير وذو نوعية جيدة، إلا أنه

حسب 'شالر' (Schaller) القنصل الأمريكي المقيم بمدينة الجزائر، صرح أنه لا يقارن بذلك المنتج في إسبانيا وفرنسا.

ومن المنتجات الغذائية الإستراتيجية التي أولتها سلطات الإيالة أهمية خاصة، كانت مادة زيت الزيتون التي تنتج بكميات معتبرة في أنحاء كثيرة من البلاد لكثرة استهلاكه، غير أن أهم المناطق التي تنتجه كانت منطقة القبائل وبعض جهات التيطري، ويعرف زيت هاتين المنطقتين بزيت صنهاجة، حيث كان الناس يقبلون عليه لجودته وسعره المناسب.

إضافة إلى الخضر والفواكه توفرت الإيالة على قطعان من المواشي وكذا الطيور التي كانت تستغل في إنتاج اللحوم والحليب ومشتقاته.[23]

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة أستخلص جملة من المحطات وجب علىّ الوقوف عندها وتتمثل في:

أن الزراعة تميزت بتنوع محاصيلها وخاصة الحبوب المطلوبة كثيرا في الأسواق الأوربية، وحرص الحكام العثمانيون على إنشاء المطامير وإقامة المخازن وإنشاء المطاحن، والملفت للانتباه أن المردود كان ضعيفا وهو ما جسد أزمة الزراعة في الدولة، ويرجع إلى عوامل متعددة، منها عدم اهتمام الفلاحين بالوسائل الحديثة في الزراعة، والجفاف والفيضانات وانجراف التربة، وغزو الجراد، وضعف استغلال الأراضي الزراعية. ولا يفوتنا في هذا الصدد إلى أن نشير أن العثمانيين خلقوا زراعة موجهة، اعتمادها على الحبوب المطلوبة في الأسواق الأوروبية وذلك بعد ضعف مداخيل الغزو البحري.

كما نشير أيضا إلى أن التجار اليهود والأوروبيين انتفعوا كثيرا من سياسة الزراعة الموجهة بحكم دورهم كسماسرة أو وسطاء تجاريين.

كانت الصناعة قد اعتمدت على المواد الأولية المتوفرة في الجزائر، منها المواد الزراعية أو المعدنية وتتجلى مظاهر استغلالها في صناعة: السفن، الأسلحة، الحلي، النسيج، الجلود...

أما التجارة منها الداخلية والخارجية، فقد توزعت التجارة الداخلية على المدن والأرياف في كامل القطر الجزائري على شكل أسواق أسبوعية، أما التجارة الخارجية فقد توزعت بحرا وبرا ومست المناطق التالية بالترتيب: البلاد الأوروبية، المشرق الإسلامي، المغرب الإسلامي، مع الصحراء والسودان...

للتنويه عرف الطريق البحري دفعا جديدا في المرحلة الأخيرة لعهد الدايات بسبب توالي معاهدة السلم والتعاون التجاري مع العديد من الدول الغربية وتراجع وتيرة القرصنة من كلا الطرفين.

لقد كان سكان الريف ينقلون منتوجاتهم إلى السوق من الفواكه والخضر والحبوب والحيوانات والزيتون والعسل والجلود والأصواف... ويشترون من سكان المدن المواد المصنعة مثل الألبسة، الأقمشة والأواني والحلي وأدوات الزراعة... وكذا المواد الغذائية المستوردة من الخارج مثل القهوة والسكر.

كانت المقايضة هي الوسيلة الأكثر شيوعا في الريف والبادية، إذ يتبادل الفلاحون ومربو الماشية، الحبوب والماشية والصوف مقابل أدوات وأشياء حرفية قادمة من المدينة.

ذكرت بعض الدراسات الغربية أن ما يفقده المجتمع في الريفي في الجزائر العثمانية هو عمال المعامل والمصانع والتجار، أي أن الصناعة منعدمة تقريبا عند القبائل الريفية، في صف الرجال. أما النساء فلا يتعدى دورهنّ الصناعي والحرفي صناعة ما تحتاجه العائلة من لبس ضروري. وبالتالي يعد غياب صناعة

حرفية لدى القبائل عامل مساعد على اهتمام المدن بحرفها والاتجار بها والدخول في تبادلات تجارية مع سكان الريف الذي بدوره يمد المدينة بالمنتوج الزراعي.

لكل مدينة لها ضواحي ريفية (الفحص) وكل من المدينة والريف هو تكامل اقتصادي ولا يوجد مدينة بدون ريف ولا يمكن للريف أن يستغني عن المدينة، الريف تقدم منتوجات ومحاصيل فلاحية زراعية من لحوم مختلفة وحبوب متنوعة وخضر وفواكه كثيرة كما تقدم المدينة لها مختلف الألبسة والأواني من أجزاء الحرف الكثيرة والمتعددة.

إن العلاقات التكاملية التي سادت بين الريف والمدينة لم تكن فقط على مستوى الإنتاج المادي والزراعي والصناعي بل تعدته إلى تنقل الأشخاص.

مساهمة الأندلسيون ومشاركتهم في استصلاح الأراضي الزراعية الشاسعة على غرار نواحي وهران وتلمسان، وإدخال مزروعات عديدة كالأرز والقطن، ومساهمتهم الفعالة والحضارية في مختلف مجالات الحياة ولاسيما الاقتصادية منها.

الهوامش والإحالات:

1-الريف (الفحص): هو مصطلح يطلق على المناطق السهلية، والجبلية، السهبية، وشبه الصحراوية التي يسكنها مجموعات بشرية مستقرة، وتسكن القرى، والأكواخ، والخيم، ويمتهن سكان الريف فلاحة الأرض وتربية المواشي، بالإضافة إلى الحرف والتجارة. بالإضافة إلى ذلك يعرف الريف بصغر مساحاته مقارنة مع المدينة، يشمل أيضا على عدد من الأبنية البسيطة الخاصة، إما للسكان أو لتربية المواشي، فكانت تمتاز هذه المباني السكنية بتنظيمها العشوائي، وتلاصقها مع بعضها البعض في أغلب الأحيان، وذلك مع توفر عدد بسيط من المراكز الصحية والعامة، ذات الخدمات المختلفة البسيطة، وكان يعتبر المجلس القروي هو المسؤول الأول عن شؤون الريف المختلفة. أما بالنسبة للتعداد السكاني في الريف فكان يختلف من ريف لآخر، فكان يتراوح بين بضع مئات وبضع آلاف شخص، ينظر: نوية قرين، النشاط التجاري في الريف والمدينة بالجزائر أواخر العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث، تحت إشراف قاصري محمد السعيد، 2019، ص (7-10).

2-صالح عبّاد، الجزائر خلال الحكم التركي (1814-1830)، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2012، ص 335.

3-كمال بن صحراوي، أوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني، رسالة في التاريخ الحديث، تحت إشراف فغرور دحو، جامعة وهران، 2013، ص ص (192- 196).

4- بن عتو بلبراوات، المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت اشراف بلقاسمي بوعلام، 2008/2007، ص 312 وما يليها.

5-وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم: زيادية عبد القادر، دار القصبة للنشر، الجزائر 2006، ص 136.

6-عبد القادر صحراوي، "الأسواق في مدينة الجزائر العثمانية وأنظمة التعامل التجاري من خلال مخطوط قانون الأسواق"، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 1، ص ص (83-93).

7-كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 216.

8-أمال فراحتية، الهجرات الأندلسية إلى الجزائر (1492-1609)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، تحت إشراف سيد علي احمد مسعود، 2016/2015، ص 44.

9- تعريف المدينة: كتب ابن منظور الإفريقي في لفظ المدينة، أنها مشتقة من الفعل "مدن" ويقول العرب "مدن" أي بمعنى المكان الذي أقام به. وتجمع على مدائن ومدن، وبناء على ما ورد في لسان العرب نلاحظ أن المدينة مرتبطة إلى حد بعيد بالاستقرار البشري في المكان المجسد في الحصن، وقد تلتقي لفظة المدينة بلفظة الحاضرة، وأن كلامها يدلان على أنها مركز تجمع بشري دائم. كما نجد أن المدينة كانت تشتمل على عدد كبير من الأبنية العالية والضخمة الواقعة ضمن مخططات تنظيمية معينة، التي تفصلها عن بعضها البعض، شوارع وطرقات واسعة، وتحوي المدينة على كافة المرافق الصحية والمرافق العامة من مختلف أنواعها سواء كانت حكومية أو أهلية، ينظر: قرين (نوية)، المرجع السابق، ص ص (7-10).

10- بن عتو بلبراوات، المرجع السابق، ص 15.

11-محمد بوشنافي، "صناعة الخبز ومقوماته في الجزائر خلال العهد العثماني (1520-1830) "، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 10، ديسمبر 2015، ص ص (41-57).

12- بن عتو بلبراوات، المرجع السابق، ص ص (184-187).

13-عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1700-1830) مقاربة اجتماعية-اقتصادية، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث (الجزء الأول)، تحت إشراف بلحميسي مولاي، 2001، ص ص (279-280).

14-صورية متاجر، هلايلي (حنيفي)، "بنو ميزاب والأنشطة التجارية في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني في ضوء مخطوط قانون الأسواق"، مجلة أنثروبولوجية الأديان، المجلد 16، العدد 1، ص ص (228-251).

15- نوية قرين، ص ص (46-47).

16- محمد الأمين بلغيث، المهاجرون الأندلسيون وآثارهم بالجزائر :http ///jazaironline. net

17-نصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني (1791-1830)، طبعة خاصة 2013، البصائر للنشر والتوزيع الجزائر، ص ص (194-195).

18- نفسه، ص 285.

19-يوسف أمير، "الواقع الاقتصادي خلال العهد العثماني (1519-1830) "، مجلة قضايا تاريخية، العدد 1، المجلد 1، ص ص (60-67).

20-عقبة خضير، "النشاط الاقتصادي بالجزائر في العهد العثماني ما بين القرن 17-19 -دراسة تاريخية"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 1، ص ص (232-253).

21-عبد المجيد قدور، "النشاط الاقتصادي الفرنسي في الجزائر وتونس خلال العهد العثماني"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 28، ديسمبر 2007، ص ص (269-279).

22-كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص ص (151-152).

23-محمد بوشنافي، "النظام الغذائي في الجزائر خلال العهد العثماني (1520-1830) "، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 11 المجلد 6، جوان 2020 ص ص (65-90).

الصراع العثماني الجلابي
وتأثيره الاجتماعي والاقتصادي على منطقة سوف

د. محمد العيد قدع – جامعة الوادي

المقدمة:

إن التواجد العثماني في سوف لم يكن تواجدا ملموسا في الحضور البشري، ولكن من خلال مظاهر متفاعلة مع عناصر بالوكالة، أو في أوقات محددة عندما تقبل المحلات العسكرية لاستخلاص الضرائب. ولعل الوجه البارز لذلك هو الحضور الدائم لسلاطين بني جلاب، وأحدث ذلك صراعا في منطقة سوف، ولمن ينسب ذلك للعثمانيين او لبني جلاب؟ وما آثاره الاجتماعية والاقتصادية على منطقة سوف؟

1-بداية العهد العثماني في المنطقة:

بدأ العثمانيون بضم بلاد المغرب منذ 924ه/1518م، بدخول المغرب الأوسط في حوزتهم، ثم ألحقوا طرابلس الغرب ثم تونس بعد سنوات، وكان وجودهم المكين في الشمال، وتوسعوا إلى التخوم الصحراوية، لكن المناطق الجنوبية -ومنها منطقة وادي سوف- بقيت عصيّة عليهم، وهذا لبعدها عن مقر الحكم، بالإضافة إلى قساوة الطبيعة.

وليس بخاف على غالبية الناس؛ أن الفضل في تحرير السواحل المغاربية من الاحتلال الإيبيري المسيحي، والذود عن حياض الإسلام آنذاك كان للعثمانيين، لكن ما لا يستحضره الكثيرون هو أن العثمانيين هم من وحّدوا البلاد المغاربية، وعلى أيديهم تمّ القضاء على الفسيفساء السياسية التي كانت سائدة، فجعلوا الجزائر وتونس وطرابلس الغرب ولاية عثمانية واحدة تحكم من

الجزائر، إلى غاية سنة 995ه/1587م، حيث تمّ فصلها وتقسيمها على ثلاث وحدات إدارية باسم إيالات.

2-وضع منطقة سوف - الاستقلالية والانقسام:

كان التوغل العثماني نحو الجنوب الشرقي بفضل حسن آغا، الذي ضمّ مناطق الحضنة والزيبان عام 1541م وأبقى حامية تركية بمدينة بسكرة، تكرّس الوجود العثماني بالمنطقة.[1]

في تلك الأثناء كانت سوف تعيش في وضع شبه مستقل، حيث لا يخضع سكانها إلى حاكم كما وصفها الأغواطي الذي زارها عام 1241هـ/1826م،[2] وظلت كذلك طوال العهد العثماني، رغم تبعيتها الشكلية لسلطان تقرت، وبسلطة اسمية لشيخ العرب[3] بالزاب، [4] وكان لكل قرية من سوف مجلس أعيان يقوم بشؤونها، أما الأمور الدينية والقضاء فقد كانت موكلة لإمام المسجد أو لشيخ زاوية. [5]

لذلك لم يكن أهل سوف يؤدون ضريبة بصفة منتظمة للعثمانيين، إلا حين تأتي محلتهم فيدفعون لها اتقاء لشرّها، وخوفا من البطش الذي يمكن أن يلحق بهم إن هم مانعوا أو تعنّتوا،[6] وكذلك ضمانا لحرية تنقلهم للتجارة وجلب الحبوب من مناطق التل،[7] والأمر ذاته حيال سلطة بني جلاب بتقرت الذين حاولوا إخضاع بعض قرى سوف، باعتبار أن بعض القرى كانت تؤدي لهم الضريبة، للسماح لهم بالتجارة في أسواق وادي ريغ.[8]

واجتماعيا كان سكان وادي سوف مشتتين ومنقسمين على بعضهم، لكن التقسيم البارز كان كما يلي:

-طرود: أهل الوادي وقمار والبهيمة والدبيلة.

-أولاد سعود: سكان تاغزوت والزقم وكوينين وورماس.[9]

ومن التقسيم آنف الذكر، نستشف عقلية الصف التي كانت سائدة بين قرى وبلدات المنطقة، فنرى الحزازات القبلية، والخصومات الدائمة،[10] وبث الأحقاد والضغائن والعداوات، وهذا التناحر، ولا شك موروث عن التعارض الذي كان قائما بين أولاد سعود وطرود من جهة، أو بين القبيلة الأصلية في المنطقة والقبائل الوافدة، وزاد من حدّة هذا الشقاق تنافس الطرق الصوفية، ففي أبسط مناسبة تطفو هذه الانقسامات على السطح، بين البلدات المتجاورة [11]: الزقم والبهيمة، تاغزوت وقمار، كوينين والوادي، الدبيلة وسيدي عون، وحتى في نفس القرية عندما يتعلق الأمر بتنافس الطرق الصوفية.[12]

هذا على الرغم من الصلح -على حد قول بعضهم- الذي تم بين طرود وأولاد سعود حوالي 1307هـ/1890م، على يد إبراهيم الزحاف الطرودي، الذي آل على نفسه تعزية كل من فقد زوجته، حتى وإن كان من أولاد سعود، فماتت زوجة أحد أولاد سعود بكوينين، فذهب إبراهيم لتعزيته، ومن ثم وقع الصلح بين الفريقين.[13]

3-الصراع العثماني الجلابي:

كانت المناطق الشرقية من إيالة الجزائر العثمانية تتبع بايلك الشرق، قاعدته قسنطينة ويحكمه الباي، وكان هؤلاء البايات يحاولون إخضاع الصحراء، ومنها وادي سوف، وسيّروا في سبيل ذلك حملات كثيرة، لكن إمارة بني جلاب كانت تقف حجر عثرة أمام توسعهم السلس، ومن الحملات التي سيّروها لبسط نفوذهم على المنطقة:

حملة صالح رايس باي على توقرت في شوال 959هـ/ أكتوبر 1552م على رأس جيش عرمرم قوامه ثلاثة آلاف من المشاة وألف من الفرسان، مجهّزين

بمدفعين، فحاصر المدينة ثلاثة أيام، أضطر أهلها الاستسلام ودفعوا غرامة لحاكم الجزائر عن يد وهم صاغرون.[14]

حملة يوسف باشا عام 1059هـ/1649م التي ثبتت الضريبة السنوية اللازمة على تقرت لخزينة الجزائر العثمانية، والتي تمثلت في 14 فردا من الرقيق السودانيات. [15]

حملة صالح باي[16] حاكم بايلك الشرق "قسنطينة" على إمارة تقرت الجلابية[17] عام 1204هـ /1788م، لرفضهم مضاعفة الإتاوة، لكنهم اضطروا تحت الحديد والنار أن يدفعوا 300 ألف ريـال بسيطة ومجموعة من الخيل والعبيد كضريبة، [18] مع تسديد تكاليف الحرب، وفي هذه الواقعة دعم "السوافة" بني جلاب. [19]

حملة صالح باي عام 1205هـ/1791م، الذي توغل في الصحراء بجموعة، قوامها ألف جندي انكشاري وستة آلاف فارس من العرب، وحاصر إمارة بني جلاب بتقرت مدة 40 يوما، لكنه لم يستطع اقتحامها، فقفل راجعا عنها،[20] بعد أن أمر قائد جنده إبراهيم بن قانة مع قائد العبيد بالذهاب إلى وادي سوف، ليأخذوا أخبية الترك المودعة بقمار، ويأخذوا الإماء والعبيد من قرى أولاد سعود، والظاهر أنها كانت مغارم يأخذونها عنهم.[21]

رغم رجوع صالح باي عن إمارة بني جلاب، إلا أنه لم يتراجع عن فكرة إخضاع الجلابيين، فقد كان مصمما على النيل من حاكمها فرحات الجلابي، فعمد إلى حيلة للإيقاع به باستدراجه خارج حصونه، حيث أثار له القلاقل بأرض سوف، فخرج فرحات لإخمادها، وحينئذ وقع في الفخّ وتم القضاء عليه،[22] وعيّن صالح باي مكانه محمد بن الحاج أحمد الجلابي أميرا على تقرت مواليا لهم، وحاميا لمصالحه في المنطقة وأحوازها بدعم منهم، ولما بقيت بعض

مناطق سوف خارجة عن طاعة الجلابي والأتراك، سيّر لهم صالح باي حملة لإخضاعهم، لكنها كانت صغيرة، فانسحبت من أرض سوف من دون قتال.[23]

ولنفس الغرض بعث حاج مصطفى باي [24] حاكم قسنطينة، حملة بقيادة الشيخ إبراهيم بن قانة عام 1215هـ/1801م، قوامها 140 جندي انكشاري ومجموعة من جنود قبائل المخزن، بهدف إخضاع المنطقة، فحاصرت هذه المحلة بلدة قمار مدة تفوق الشهرين، لكنها عجزت عن الدخول إليها، لاستماتة أهلها في الدفاع عنها، ومساعدة أهل الوادي لهم بالمؤونة والسلاح.[25]

حملة الباي أحمد المملوك عام 1230هـ/1815م على توقرت بتحريض من فرحات بن سعيّد الذوادي، الذي أغرى الأتراك العثمانيين بالجلابيين للقضاء عليهم، طمعا في ضمّ المنطقة إلى مشيخته، ووعد الباي بتقديم ضريبة سنوية سخية إن حصل على ما يحب ويريد، وبعد فشل الحصار شرعت الحملة في قطع أشجار النخيل المحيطة بتقرت والتي تعتبر ثروة أهلها وعماد معاشهم، فتم قطع حوالي 200 نخلة في فترة وجيزة، الأمر الذي حدا بمحمد بن جلاب إلى الاستسلام، ولقطع الطريق أمام شيخ العرب فرحات بن سعيّد، عرض تقديم ضريبة سنوية ضعف الضريبة التي كان بن سعيّد قد وعد بها الباي أحمد المملوك، حيث قدّرت بـ مائة ألف ريـال بسيطة. [26]

في عام 1235هـ/1820م قاد أحمد المملوك باي قسنطينة حملة أخرى على إمارة بني جلاب، وفشل في اقتحامها فرجع عنها، لكنه عاث فسادا في القرى المجاورة بمساعدة أهل سوف، فكانت سببا في غارة الجلابي على سوف، وسلب منها مغانم كثيرة،[27] وفي العام الموالي سيّر الباي أحمد المملوك حملة على سوف وتقرت، بسبب رفضهم دفع الإتاوة، فظفر بهما ونهبهما.[28]

وفي نفس الإطار كان حكام بني جلاب يسيرون على الدوام حملات على وادي سوف، هدفها الابتزاز وجمع الضرائب، نذكر منها:

حوالي 1176هـ/1760م ذهب عمران بن محمد الجلابي إلى سوف على رأس محلة كبيرة، لكن بمجرد وصوله إليها مرض بالحمى المنتشرة بالبلاد وما لبث أن مات،[29] مما حدا بالمقاتلين السوافة للتجاسر ومناوشة المحلة، التي انسحبت تجرّ أذيال الخيبة والهزيمة.[30]

عام 1180هـ/1766م هجم سلطان بني جلاب أحمد بن محمد بن الجلابية (1180-1192هـ/1766-1778م)، على أهل سوف، لكن حلفاءهم أهل تماسين بعثوا لهم يحذرونهم، فما وصلهم حتى وجدهم على أهبة الاستعداد لمواجهته، فلما انهزم أمامهم، كرّ بجيشه على بلدة قمار منتقما فحاصرها وأفسد فيها وكاد أن يوقع بها شرّا، لولا نجدة أهل الوادي لهم.[31]

حوالي سنة 1201هـ/1787م كرّ الشيخ فرحات الجلابي (1196-1206هـ/1782-1792م) على أهل تاغزوت، فسيّر إليهم حملة، وأتلف جنودها حوالي 300 من "جرّهم" نخيلهم، ثم هاجمت الدبيلة الغربية فنهبتها، وفتكت بأهلها حيث اضطرتهم إلى أن ينتقلوا عن مضاربهم.[32]

عام 1202ه/1788م أعاد الشيخ فرحات بن جلاب الإغارة على المنطقة، فهاجم قمار وأفسد فيها، فأضطر أهلها إلى دفع غرامة فرضها عليهم وقدرها 3 ريالات عن كل 100 ريـال [33] فبلغت الضريبة 25 ألف ريـال، بالإضافة إلى معاش المحلة وعلف دوابها،[34] وأصبح يأتي كل عام بمحلته، يجبي المغارم منهم ومن أهل تاغزوت وبعض القرى الأخرى، وفي عام 1204هـ/1790م جمع القليل وولى على عجل، عندما تناهى إلى سمعه أن أهل الوادي عازمين على المجيء لنصرة أهل قمار،[35] وبعد ذلك بقليل تمرد أهل

سوف فأراد الشيخ فرحات الجلابي إخضاعهم، لكنه مات مسموما بالوادي.[36]

حملة الشيخ علي الكبير الجلابي على أهل سوف لأنهم ناصروا تماسين ضده.[37]

عام 1235هـ/1820م حملة الجلابي على سوف، وسلب منها مغانم كثيرة، بسبب مساعدتهم لباي قسنطينة الذي هاجمهم وأفسد أحواز تقرت. [38]

وعلى الرغم من سقوط السلطة العثمانية بفعل الاحتلال الفرنسي عام 1246هـ/1830م، فقد كانت منطقة وادي سوف على موعد مع آخر إغارة جلابية عام 1256هـ/1840م، [39] حيث دخلت الإمارة الجلابية بعدها في قلاقل حول الحكم، قبل أن يتولى سلمان بن محمد الكبير الجلابي عرش إمارة تقرت في جمادى الآخرة 1268هـ/أفريل 1852م، بمساعدة أولاد سعود من سوف، وبمباركة زاوية تماسين،[40] ثم أطاح به الفرنسيون بعد عامين من حكمه، وقضوا على إمارة بني جلاب.[41]

4-التأثير الاجتماعي:

استغل العثمانيون الصراع المحلي والتشتت السائد في المنطقة، وتحكمهم في طريق تجارتهم نحو التلول، بغية مد نفوذهم وبسط سيطرتهم على الأهالي. [42] كما حرص الجلابيون على تحقيق ذات الهدف بنفس النهج، فنتج عن ذلك تحالفات وإن كانت متغيرة على الدوام؛ وفق ما تقتضيه المصالح، وموازين القوى، وقوة الجذب بين الأطراف المتصارعة، فإن شكلها الغالب كان كالآتي:

الحلف الأول يمثله في وادي سوف؛ عروش "طرود"، وكانوا حلفاء لشيخ العرب من عائلة بوعكاز الذواودة، ولزاوية تماسين التيجانية.

الحلف الآخر يمثلهم محليا، أولاد سعود وهم يوالون شيخ العرب بن قانة، ويدفعون الإتاوة لإمارة تقرت الجلابية. (43)

وهذا الانقسام أساسه عرقي قبلي، ونتج عنه انقسام جغرافي علّته أن مضارب القبيلة كانت بمعزل عن القبائل المجاورة، فتأسست بهم القرى والبلدات التي ورثت هذا الانقسام، ثم كان العامل الديني عبر الطرق الصوفية ليزيد من توسيع وتكريس واقع التشرذم.

إن الحملات والغارات المتتابعة وعمليات سلب الأموال الممنهجة، دون مراعاة للحالة الاقتصادية، ساهمت في معاناة الأهالي، وتدهور الحالة الاجتماعية، وأخّرت عملية التمدّن، فأصبح ديدن القبائل الهروب إلى الصحارى، للنجاة بقطعانهم وأموالهم من مشاركة الحكام لهم فيها، ما نتج عنه تقوية التبدّي، وتأخر التمدّن.

5-التأثير الاقتصادي:

استغلّ العثمانيون والجلابيون على سواء حاجة أهل سوف للتجارة مع المناطق الواقعة تحت سيطرتهم، لتصريف منتجاتهم "الماشية، التمور، ... " ومستورداتهم خصوصا من جنوب الصحراء "العبيد، الذهب، ريش وبيض النعام... "، أو لجلب الميرة، سواء من التل أو من أسواق وادي ريغ، فكان هذا بابا لخضوعهم ودفعهم الضرائب للطرفين، خصوصا إذا اقترنت هذه الحاجة مع استعمال القوة، عبر شنّ الحملات لاستخلاص الجباية دون هوادة.

إن كثرة الضرائب المفروضة على أهل سوف، أثقلت كاهل الأهالي وجعلتهم يعيشون في ضنك وفاقة، بعد أن كانوا من قبل يتقلبون في ثرواتهم دون سواهم، ومما زاد في ثقل هذه الجبايات تعدد المطالب المخزنية، حيث

كانت تفرض عليهم من جهات متعددة، وإن أبطأوا في دفعها أو تلكؤوا أو قعد بهم العجز، أعمل فيهم الجابي السيف حتى يعطوها أو تزهق أنفسهم.

كثيرا ما يخسر أهل سوف الكثير من ثرواتهم، على رأسها أشجار النخيل بسبب الغارات عليها، مثل ما فعل فرحات الجلابي مع أهل تاغزوت حيث قطع حوالي 300 نخلة، ليجبرهم على الاستسلام ودفع الغرامة.

الخاتمة:

وأخيرا قبل أن يتوقف بنا جواد البحث، يمكننا الخروج باستنتاجات نوجزها فيما يلي:

عرفت منطقة سوف عقلية الصفّ، حيث شهدت انقساما داخليا حادّا أدى في كثير من الأحيان إلى صراعات وصدامات.

كانت وادي سوف بمعزل عن الانقياد المباشر للقوى السياسة الحاضرة بالمنطقة، وهما الحكم العثماني والسلطنة الجلابية بتقرت، حيث شهدت وضعا مستقلا، بتحكم أعيان القبائل وأئمة المساجد وشيوخ الزوايا بتسيير سائر شؤونها.

لم تكن وادي سوف بمنأى عن الصراعات الإقليمية، فقد كانت تتنازعها الولاءات الخارجية، وكان أبرزها القوة العثمانية التي تريد توسيع مجالها الجغرافي قدر الإمكان، وإمارة بني جلاب التي تنازع البقاء أمام القوة العثمانية العنيدة.

إن تحالفات أهل سوف مع شيخ العرب ممثلا للعثمانيين، أو بني جلاب وزاوية تماسين؛ ليست بصفة دائمة، بل كانت وقتية حسب ما تمليها الظروف والمصالح، مما حدا بالعثمانيين وبني جلاب على حد سواء؛ إلى الإغارة من حين لآخر على المنطقة لإخضاع الخارجين عن الطاعة، والقصد الأكبر طبعا كان الحصول على مغانم أكبر، وتدفق الضرائب على الخزينة.

تكمن أهمية المنطقة أنها تقع على الطريق التجاري الصحراوي، بتجارته الرائجة خاصة "التبر والعبيد"، وحيوية أهلها في هذه التجارة، وهو ما جعلها محل تجاذب بين القوى الفاعلة في المنطقة.

بسبب سياسة التجاذب كانت أرض سوف أحيانا، محلا لتصفية الحسابات، أو مصيدة للإيقاع بالعدو، أو مددا ودعما لأحد الطرفين على الآخر، أو موردا ماليا لا ينضب كلما دعت الحاجة.

كثيرا ما تتعرض المنطقة إلى هجومات بعضها مريع، مثلما حدث لأهل الدبيلة الغربية، على يد بني جلاب، حيث أجلوهم عن مضاربهم، فمزقوا كل ممزّق.

الهوامش والاحالات:

1-ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية-دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009. ص 480.

2-الحاج ابن الدين الأغواطي: مجموع رحلات، تح أبو القاسم سعد الله، المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة خاصة في إطار تظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الاسلامية، 2011. ص 96.

3- هذه المشيخة التي كانت محل تنازع بين عائلتي بوعكاز الذواودة وبن قانة. محمد العيد قدع: الصرع بين عائلتي السخريين والبنقانيين حول "مشيخة العرب" وأثره على سكان صحراء قسنطينة 1930-1879م، (مخ). ص ص 05-06.

4- أندري فوازان: سوف مونوغرافيا، تر أبو بكر مراد، دار المعرفة، د. ر. ط، الجزائر، 2016. ص 96.

5- المقدم دوماس: الصحراء الجزائرية-دراسات جغرافية إحصائية وتاريخية، جزء من كتاب الصحراء الجزائرية في انطباعات المستكشفين الفرنسيين الأوائل ودراساتهم، تر عبد القادر ميهي، مطبعة مزوار-الوادي، الجزائر، ط1، 2015. ص 20.

6- أندري فوازان: المرجع السابق. ص 97. إبراهيم مياسي: المرجع السابق. ص 132.

7- جستون كوفي: مذكرات حول سوف والسوافة، تر عبد القادر ميهي، من إصدارات دار الثقافة-الوادي، مطبعة الرمال-الوادي، الجزائر، ط1، 2016. ص 69.

8- إبراهيم مياسي: المرجع السابق. ص ص 120، 132.

9- أنظر أندري فوازان: المرجع السابق. ص97. وإبراهيم مياسي: المرجع السابق. ص ص46، 140-141. أ. كات: رحلة عبر الصحراء، جزء من كتاب الصحراء الجزائرية في انطباعات المستكشفين الفرنسيين الأوائل ودراساتهم، تر عبد القادر ميهي، إصدار دار الثقافة-الوادي، مطلعة مزوار-الوادي، الجزائر، ط1، 2015. ص 74.

10- إبراهيم مياسي: المرجع السابق. ص 32، 130.

11- ما زلنا نلمس بعض ملامح الشحناء والتباغض إلى يوم الناس هذا.

12- مثلما حدث في قرية الرقيبة حيث تم تقسيم المسجد بين الطريقتين القادرية والتيجانية، وإقامة جدار وسط المسجد يشطره، وقد عمل وفد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

الذي زار المنطقة في ديسمبر 1937 على إصلاح ذات البين بين الفريقين المتنازعين. أنظر علي غنابزية: النشاط السياسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بوادي سوف 1931-1938، القباب، ع01، جوان 2004. ص36. وأندري فوازان: المرجع السابق. ص122. وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين-شعبة الوادي: الزيارة التاريخية لوفد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين برئاسة الشيخ عبد الحميد بن باديس لوادي سوف سنة 1937م، الشهاب الجديد، ع1، ربيع الأول 1427هـ/أبريل 2006م. ص 13.

13- محمد فضيل بن عمر: تاريخ وأنساب المصاعبة-أولاد أحمد-الأعشاش-الفرق الهلالية، تحرير وتقديم الطاهر عمارة الأدغم، مطبعة الرمال-الوادي، الجزائر، ط2، 2016. ص 34.

14- ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق. ص 480.

15- نفسه. ص 481.

16- صالح باي: أصيل بلدة أزمير من منطقة الأناضول بآسيا الصغرى، ولد عام 1725م، تولى حكم بايلك قسنطينة في الفترة 1771-1792م. علي غنابزية: مجتمع وادي سوف من خلال الوثائق المحلية في القرن 13ه/19م، رسالة ماجستير، مخ، إشراف أ. د. عمر بن خروف، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000-2001م. ص17.

17- إمارة تقرت الجلابية: نسبة لبني جلاب من بني مرين، ومؤسسها الشيخ سليمان الجلابي، حكمت تقرت وضواحيها لأكثر من ثلاث قرون، تداول على حكمها 36 سلطانا، آخرهم الشيخ سلمان بن علي الجلابي (1268-1270ه/1852-1854م)، الذي أزاحته قوات الاحتلال الفرنسية. ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق. ص491. وأندري فوازان: المرجع السابق. ص99. وأيضا أغسطس شاربونو: المصدر السابق. ص ص 90، 93-109.

18- 01 ريـال بسيطة = 2. 5 فرنك.

19- أنظر ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق. ص ص242-243. وأغسطس شاربونو: ملخص حول تاريخ أسرة بني جلاب-سلاطين تقرت، جزء من كتاب الصحراء الجزائرية في انطباعات المستكشفين الفرنسيين الأوائل ودراساتهم، تر عبد القادر ميهي، إصدار دار الثقافة-الوادي، مطبعة مزوار-الوادي، الجزائر، ط1، 2015. ص ص102-103. وأيضا جستون كوفي: مصدر سابق. ص69.

20- إبراهيم مياسي: المرجع السابق. ص 133.

21- إبراهيم العوامر: الصروف في تاريخ الصحراء وسوف، تعليق الجيلاني العوامر، الدار التونسية للنشر، تونس، 1397/ 1977. ص ص 219-218.

22- إبراهيم مياسي: المرجع السابق. ص 133.

23- إبراهيم العوامر: المصدر السابق. ص ص 219-218.

24- حاج مصطفى باي المدعو إنكليس هو باي قسنطينة وحاكم بايلك الشرق ضمن إيالة الجزائر في العهد العثماني، امتد حكمه بين سنتي 1798-1803م.

25- أنظر إبراهيم العوامر: المصدر السابق. ص 224. وأندري فوازان: المرجع السابق. ص 97. وأيضا علي غنابزية: المرجع السابق. ص21.

26- ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق. ص 482.

27- أنظر دي لهارب: في الجنوب الجزائري-عبر جبال الاوراس وفي واحات سوف، جزء من كتاب الصحراء الجزائرية في انطباعات المستكشفين الفرنسيين الأوائل ودراساتهم، تر عبد القادر ميهي، إصدار دار الثقافة-الوادي، مطلعة مزوار-الوادي، الجزائر، ط1، 2015. ص 81.

28- جستون كوفي: المصدر السابق. ص69. أندري فوازان: المرجع السابق. ص99. علي غنابزية: المرجع السابق. ص 22.

29- أندري فوازان: المرجع السابق. ص 98.

30-أغسطس شاربونو: المصدر السابق. ص 99.

31- أنظر العوامر: المصدر السابق. ص212. وعلي غنابزية: المرجع السابق. ص16.

32- إبراهيم مياسي: المرجع السابق. ص 132. وإبراهيم العوامر: المصدر السابق. ص ص 217-215.

33- إبراهيم العوامر: المصدر السابق. ص ص 217-215.

34- علي غنابزية: المرجع السابق. ص16. وإبراهيم مياسي: المرجع السابق. ص133.

35- إبراهيم العوامر: المصدر السابق. ص ص 217-215.

36- إبراهيم مياسي: المرجع السابق. ص 133. وأندري فوازان: المرجع السابق. ص 98.

37- أندري فوازان: المرجع السابق. ص 99.

38- دي لهارب: المصدر السابق. ص 81.

39- قام بهذه الإغارة على منطقة وادي سوف حاكم تقرت علي الجلابي، وكان أغلب أهل سوف متفرقين في الصحراء والأسفار، فقتل الجلابي بعض ممن وجدهم، ومع ذلك فقد دارت عليه الدائرة آخر الأمر، لقدوم الكثير منهم فاجتمعوا ولاحقوا المحلة، التي فرّت منهزمة. إبراهيم العوامر: المصدر السابق. ص 238.

40- إبراهيم مياسي: المرجع السابق. ص ص 44، 139.

41- محمد العيد قدع: الروابط الاجتماعية والثقافية بين إقليمي وادي سوف والجنوب التونسي 1881-1962م، أطروحة دكتوراه، مخ، إشراف أ. د. علي غنابزية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الوادي، 2019-2020م. ص 80.

42- ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق. ص 490.

43- أنظر فوازان: المرجع السابق. ص97. وإبراهيم مياسي: المرجع السابق. ص ص46، 140-141. أ. كات: المصدر السابق. ص 74. ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق. ص 492.

المحور الاجتماعي

1-أ. د. علي غنابزية: عبور ركب الحج المغربي للجزائر وتونس نموذج للأخوة بين الاشقاء في العهد العثماني.

2-د. محمد بك: (جامعة عنابة) العقوبات في الجزائر خلال العهد العثماني.

3-د. نجوى طوبال: انعكاس الوجود العثماني على تطور الفن المعماري في الجزائر.

4-د. محمد الحاكم بن عون: مسألة الأوقاف لدى السلطة العثمانية وأثارها على الوضع الاجتماعي بالجزائر.

5-ط. د. نبيل تشيش: قراءة في جوانب من مظاهر الوضع الاجتماعي في الجزائر خلال العهد العثماني.

6-ط. د. عبد الرزاق هزبيري: الفئات الاجتماعية للمجتمع الجزائري وأوضاعهم خلال العهد العثماني.

عبور ركب الحج المغربي للجزائر وتونس
نموذج للأخوة بين الاشقاء في العهد العثماني

الأستاذ الدكتور علي غنابزية – جامعة الوادي

المقدمة:

يعتبر ركب الحج المغربي نبراسا منيرا في التاريخ الحديث، والذي تتعدد اخباره، وتزخر الرحلات الحجازية بمآثر عمار بيت الله الحرام وزواره، وهناك إشكالية تطرح بعمق في مرور هذا الركب بالجزائر وتونس، فما هي مكونات هذا الركب، وما هي طبيعة المعاملة، وكيف يواجه هذا الركب المصاعب، ومخاطر الطريق، وهجومات اللصوص وقطاع الطرق؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، تبرز عناصر عديدة، بداية من تنظيم ركب الحج إلى بيت الله الحرام ومكوناته المختلفة. والسلوك الاجتماعي للركب المغربي، وسبل معاملاته في الأراضي الجزائرية والتونسية. ودور السلطات المحلية في المعاملة مع ركب الحج، وحمايته، من الاخطار والمصاعب التي واجهها، والاعتداءات التي تعرض لها، ورد الفعل المشَرِّف من السلطات في رعاية هذا الوفد الشريف. وكيف تجسدت الأخوة عمليا، وما هي مظاهرها الجلية، والصور التي خلفها التاريخ؟ ولا شك انها نماذج مشرفة للوفد الكريم، وللشعوب المغاربية، والتي تعتبر – اليوم - مثالا يحتذى في حسن المعاملة، ومن خلاله ينبغي الاستفادة في وقتنا الحاضر، تأسيا بالآباء والاجداد.

1-تنظيم ركب الحج إلى بيت الله الحرام:

تهفو نفوس المسلمين عموما إلى حج بيت الله الحرام، رغبة في أداء الركن الخامس من أركان الإسلام، ويسعون بكل جهودهم إلى تنظيم الرحلات من

المغرب والجزائر وتونس وغيرها، وتجمعهم رفقة الطريق، ويختلطون بالسكان في كل المحطات التي يمرون بها في الحواضر أو في الفيافي المتباعدة.

ولا تحتاج الرحلة إلى رخصة من السلطة العثمانية في الجزائر وتونس، ولكن يكفي هذا الركب أن يلتزم بالسلوك الحسن، والذي يتلوه الإكرام وحسن الضيافة من الساكنة في كل المواطن التي يقصدونها ويقيمون بها. والجدير بالذكر أن السلطة العثمانية « لم تكن تضمن لهم السلامة لأن القبائل كانت في حاجة إلى مرور القوافل ورجالها، ويصحبونهم في أراضيهم حتى يسلموهم لحماية من يليهم وهكذا».[1]

ورحلة الحج المتمثلة في الركب، لها أميرها الذي يشرف على الركب، ويخضع لتنظيم وأوامر، وله كل التجهيزات والمال الكافي لمستجدات الطريق الطويل،[2] وحتى ركب الحج الجزائري، له شيخ أو أمير يقوده، ويحرسه من قطاع الطريق.[3]

ولما وصل الركب المغربي إلى أرض نفزاوة في رحلة العياشي، قصدوا إحدى الزوايا، وتطوع أحد أتباعها بالسير معهم، وطلب منهم أمير الركب أن يدلهم على الطريق السليم، فقام بالأمر على أكمل حال.[4]

-انضمام حجاج الجزائر للركب المغربي: وكان ركب الحج المغربي مشجعا للجزائريين في مرافقة هذا الركب في بعض الأحيان، ويجدوا سهولة في السير معهم بدون حرج، وذكر ذلك بعض الرحالة. ومما ذكره العياشي عن أهل توات « ثم ارتحلنا من توات بعدما لحق بنا جملة ممن يريد الحج من أهلها، ». [5]

وكذلك الشأن عندما قصدوا طريق ورقلة، خرج معهم بعض أهل بلاد (أوقروث) قاصدين الحج، وتعاونوا معهم في تذليل مصاعب الطريق،[6] وهذا

دليل على تعاون السكان في الجزائر العثمانية بدون حرج كأنهم شعب واحد، لأن الأخوة تظللهم.

وكذلك الشأن للحاج التونسي الذي ينظم إلى ركب الجزائر عند رجوعه، كما يرتبط بهم التجار من تونس إلى المغرب، وذكر ذلك العياشي بقوله: (ثم وصلنا إلى توزر ضحى يوم الأربعاء الواحد والعشرين من شعبان وبها وجدنا التجار الذين قاموا (كذا) من تونس وبعض أهل جربة أرادوا أن يسافروا مع الحاج إلى المغرب، ولقيت صاحبنا سيدي سحراوي، وكان حج معنا وقدم قبلنا مع ركب أهل الجزائر، ... وكان أصله من عرب تلك الناحية، وسكن بعض أرباط توزر، وكان حج ماشيا حافياً، وذهب معنا لزيارة القدس والخليل عليه السلام، وقد جاء الينا بعد نزولنا خارج توزر، وأحسن إلينا).[7]

2-السلوك الاجتماعي للركب المغاربي:

كان السلوك العام للركب المغربي في البلدان التي يمر بها، كأنما هم في بلادهم وبين ذويهم، يحضون بكل صور الاحترام والتقدير، والعناية والتبجيل، ولاسيما أنهم حجاج بيت الله الذين يتلمسون منهم البركة، ويطلبون منهم الدعاء، ويتسببون لهم في الهداية إلى الطريق القويم، ويحملوهم تبليغ السلام لسيد المرسلين. وتعتبر رحلة العياشي أهم الرحلات التي فصلت المعاملات، وكشفت عن معادن الحجاج والسكان على حد سواء، ولم تخف ما يقع من مشاكل هي طبيعة البشر. وأهم المعاملات التي نستشفها من الرحلات الحجازية:

-الضيافة والاكرام: فقد وجد الركب في القرن 17م، الإكرام في أول محطة لهم في تلك الزاوية، « ومررنا بقرية يقال لها "بني يخلف" وسرنا يومنا حتى نزلنا بزاوية سيدي احمد بن موسى -نفعنا الله به - وأحسن صاحبها في القرى لنا ولسائر الركب وأعطى ما بعث إليه به الأمير». [8]

ويذكر وصول ركبهم لأول بلدة من أرض توات، تدعى "بني أركان" والتي أقام بها الركب سبعة عشر يوما في ضيافتهم، وبينهم في راحة، « ثم نزلنا لبلاد توات بمدشر يعرف ببني اركان أول منزلة من البلاد المذكورة بلد طيبة كثيرة الزرع والثمار... ورئيس الموضع خير نجيب، حسيب أريب، يقال له الشيخ عافة، لا تطرق من أليم به آفة، فأقام بها الركب سبعة عشر يوما في نعمة شاملة، وآلاء الله عليه متواصلة، وبيع وشراء، وأخذ وعطاء، فيا لها من بلدة ما أحسنها جبر الله صدعها، وأدام للمسلمين نفعها، فالتقينا بها، مع القائد علي بن عبد القادر الشرقي باشة السودان، ... وقد عزم على الصعود مع الركب للحجاز ويسلك معه الطريق والمجاز، فلم يرد المولى تعالى إلا تأخره بما سبق في سابق علمه وقدره. »».[9]

- ممارسة حياتهم العادية في البيع والشراء: والركب له احتياجاته، ويمارس التجارة، ويقتنون ما يحتاجون، ويبيعون عند الحاجة للمركوب من جمال وخيل، ويقيمون الأيام ذات العدد في راحة وطمأنينة، وهذا ما ذكره العياشي في إحدى قرى توات وتدعى "تسابت"، « وكان وصولنا إليها ضحى يوم الخميس آخر يوم في ربيع الثاني... وأقمنا بها ستة أيام، وبعنا بها خيلنا وما ضعف من إبلنا واشترينا ما يحتاج إليه من التمر ».[10]

- زيارة الصالحين والزوايا: كانوا في كل مدينة أو قرية، يزورون الزوايا، وأهل الصلاح، ويطلبون منهم الفاتحة والدعاء، وتلك هي حالة القوم، وهم يطلبون التقوى في رحلتهم الى بيت الله الحرام، وقد لقي الركب في بلدة الدعامشة من أرض توات، رجل من أهل البركة والصلاح والورع، يدعى سيدي علي بودربالة، « فالتمسنا الدعاء من تلك المثابة، مستدرين اخلاف الإجابة، ».[11]

وكانوا يزورون الصالحين ويسألون عن أحوالهم، ويتقصون سير أسلافهم من الآباء والأجداد، وخصوصا ممن بلغهم خبرا عنهم، ويكرموهم أحس اكرام، وممن ذكره العياشي في زاوية سيدي عبد الله بن عبد العزيز، وولده محمد الصالح الذي أكرمهم خير إكرام (وولده هذا من أهل الخير يتمسك بسيرة أسلافه، وقد تعرض لنا يوم مرورنا بإزاء قريته، وأتى لنا ولشيخ الركب بتمر وشعير، فجزاه الله خيرا، ثم مشى معنا أميالا كثيرة، وودعنا وأودعناه الدعاء).[12] وفي طريق عودتهم، التقوا به، وأكرمهم، واستضافهم في بيته، بالطعام والعرفان، (واجتمعت بصاحبنا سيدي محمد الصالح [بن] سيدي عبد الله بن عبد العزيز المحروني، وأدخلني إلى محل تعبد والده، وبتنا هناك عنده، وأضافنا وأجزل القرى، جهده، ووجدنا عنده جملة من الكتب، ومن جملتها مختصر معالم الإيمان وروضات الرضوان في مناقب المشهورين من صلحاء القيروان... ولأجل اغتباطي بهذا الكتاب سهرت عليه معظم الليل وطالعت جله في تلك الليلة).[13]

ولما وصلوا إلى مدينة قابس، زاروا قبر الصحابي أبي لبابة، ومما ذكره العياشي (ثم ارتحنا من هناك ونزلنا مدينة قابس ضحى ونزلنا بأبي لبابة، رضي الله عنه، واجتمعت بقاضي البلد سيدي عيسى بن علي العبدي الدكالي المغربي، وهش وبش وبالغ في الإيناس ولاطف جهده، وله وجاهة تامة في البلد وعند أميرها). [14]

-حضور صلاة الجمعة: وغالبا كانوا يصلون الجمعة في البلاد التي توافق إقامتهم، ويحرصون على ذلك، رغبة في الاتعاظ، والالتقاء بالناس ولاسيما الخطباء والعلماء، وقد صلى العياشي في بلدة من أرض توات، اتعظ بها الركب، ولكن الخطبة خالطها اللحن، مع أنها أبكت أحد أصحابه في الركب. [15]

كما صلى العياشي وأصحابه الجمعة في ورقلة، في مسجد الإباضية، وتحاوروا مع الإمام، والتقى بالإمام وأدخله بيته، وأحضر له ما عنده من الكتب. (16)

وقد يصلون الجمعة ظهرا، مثلما حدث به العياشي في زيارته لنفطة: (ولما كان يوم الجمعة ذهبت مع صاحبنا سيدي سحراواني إلى مدينة نفطة لزيارة سيدي أبي علي النفطي نفعنا الله به، وهو من أكابر الصالحين من أصحاب أبي الفضل البسكري مذكور في كتاب التشوف... وبلغنا إلى نفطة قبل الظهر وبينها وبين توزر ثمانية عشر ميلا، وزرنا ذلك اليوم وجلسنا هناك حتى صلينا الظهر، ووجدت هناك سفرا من شرح الشقراطيسية لابن المصري، وهو كتاب ممتع غاية، طالعت بعضه في تلك الهيئة وقيدت منه، ورجعنا في ذلك اليوم ووصلنا إلى توزر بعد المغرب، ولم نصل إلى الركب، وبتنا في منزل صاحبنا سيدي سحراواني، وأجزل القرى، وأقمنا بتوزر إلى يوم الأحد ينتظر الركب أصحابهم الذاهبين إلى قفصة). (17)

-اللقاء مع العلماء والأعيان ومحاورتهم:

والتقى العياشي وأصحابه في الركب مع بعض أهل الفقه والقضاء في نواحي توات، وسألوه في نوازل خاصة بالأحباس والبيوع، وأخرى خاصة بالماء في الفقاقير في مسائل دقيقة في الفقه، فأجابهم، ولكن بقي الخلاف الذي ارتبط بقضايا فقهية وصلت إلى القاضي، وهذا يدل على مدى الثقة التي كانت بين العلماء، ومحاوراتهم في قضايا ترتبط بالسلطة القضائية، رغم الفرق بين السلطتين المغربية والعثمانية، ولكن الحرية مكفولة في الجانب العلمي، وتوج ذلك بالاحترام والتقدير.

وكان العياشي قد كتب بيتين مدحا للشيخ العالم في تلك البلدة ويدعى محمد بن علي، وكتبهما وهو ينتظر الإذن له بزيارته وهو واقف بباب داره، وهما البيتان:

ببابك قوم يطلبون زيارة * لما نالوا دعوة منك رابحة

أحبوك لا عن رؤية قد تقدمت * ولكن لأخبار أتت عنك صالحة. [18]

وكان رد الفعل من الشيخ غاية في اللطف، وعبر عن عمق الأخوة، وكان تعبير العياشي بليغا بقوله:

(فخرج الينا وهش وبش وأجزل القرى – جزاه الله عنا خيرا – وعقدت معه أخوة في الله، ولما ودعته طلبت منه الدعاء فدعا لي وقال لي معرفة الله كنز ومعرفة أحكامه طريق إلى ذلك الكنز.) [19]

وكان للعياشي لقاءات علمية في تقرت، ومحاورات مع أهل العلم والفقه، وتبادلوا المكتوب من المخطوطات والمؤلفات، وعرضوا بعض الفتاوى وناقشوها، وعلى هامشها كانت الضيافة والإحسان.[20]

وكان من عادة أهل الزاب انتظار الركب المغربي في منطقة الزرايب ولاسيما أهل خنقة سيدي ناجي، والتبرك بهم، والسؤال عن احوالهم، واستضافتهم وإكرامهم، وذكر ذلك العياشي في طريق عودته: (وكانوا يترقبون قدومنا منذ أيام، وفي ذلك اليوم يئسوا منا وراحوا آخر ذلك اليوم إلى "الخنقة" وهي بلدهم. فلما رأوا أعلام الركب تخفق جاؤوا وباتوا معنا وأضافونا ضيافة حسنة وبعث إلى والده وقدم صبحة وتبركنا به وسألوا عن مسائل في أمر دينهم. وهم أهل خير وبركة لهم رغبة في العلم وتعلمه إلا أنهم في بلاد قل فيها أهل التحصيل...) [21]

وقصة خليفة بن حسن القماري، الذي قصد الركب المغربي في الخنقة، والتقى مع الرحالة الشيخ الناصري الدرعي، وذكره في رحلته الكبرى، وأثنى على كتابه وقال في ذلك: (وممن اجتمعنا به في هذه البلدة المباركة "بلدة سيدي ناجي" العالم العلامة المسن البركة سيدي خليفة بن الحسن السوفي... وأوقفني على نظمه لمختصر أبي المودة خليل، وزاد عليه بعض قيود وتنبيهات، وهو نظم سلس لا بأس به).[22]

وكانت الحالة العلمية في القرى في تونس كذلك، مشتاقة للفقهاء لسؤالهم عما يستجد للسكان، ووجود العلامة العياشي في الركب، جعل أهل نفزاوة يسألونه عن مسائل في فقه العبادات. [23]

3-دور السلطات المحلية في المعاملة مع ركب الحج، وحمايته:

كانت المعاملة بين ركب الحج، والسلطة المحلية الحاكمة في المدن التي مر بها الركب، معاملة عادية، تكللها الرعاية والإكرام، والضيافة والاحترام. ولما كان العياشي حريصا على العلم، وتتبع المكتبات، سأل الإمام في ورقلة عن خزائن الكتب في المدينة، فأرشده إلى مكتبة الأمير، وأنه لا يمنع أحدا من الدخول إليها، وفعلا، رحب به الأمير ويدعى (علاهم)، وأطلعه على مكتبته، وأكرمه بالطعام، واغتنم الفرصة وسأله عن مسائل تشغل باله، وطلب منه أن يكتب له أقوال العلماء في تلك المسائل، وتأثر به العياشي، ومدحه ببيتين أرسلهما مع إمام المسجد، وهي قوله:

فإن ولاة الأمر في كل بلدة * كثيرون لكن الأمير علاهم

علاهم (علاهم) إذا تحلوا بحلية * من العدل والممدوح حلاهم[24]

كما أن أمير تماسين أجزل لهم العطاء وأحسن ضيافة الحجاج. [25]

4-المصاعب التي واجهها الركب من الاعتداءات، ورد فعل السلطات المحلية:

عرفت الطرق والمسالك في العصر الحديث مصاعب شتى، بخروج قطاع الطرق واللصوص، والذين لا يفرقون بين حاج ومسافر، فكلهم سيان، وما يهمهم هو أخذ الأموال، واستعمال القوة، ولا يرقبون فيهم ذمة ولا رحمة، إلا ابتغاء مالهم ومتاعهم، وفي أحسن الأحوال لا يعتدون على أرواحهم. ومما سجلته الرحلات الحجازية، المظاهر التالية:

-فقدان الإبل وضياعها في الصحراء:

لما كان العياشي مقيما مع الركب في تقرت، ضاعت بعض إبلهم، فساهم الأمير في إرجاعهما:

(ولأمير البلد حكم نافذ في أهل مملكته والأعراب الذين يردون عليه، وقد ضاع لنا جملان ليلة رحيلنا، فبلغ الخبر إليه فأخذ الذي جاء بطلب البشارة وحبسه وبعث بالحرس حتى أتوا بالإبل فجزاه الله خيرا). [26]

-اعتداء قطاع الطرق على المسافرين والحجاج:

وذكرت عدة رحلات وجود مواطن خاصة باللصوص وقطاع الطرق، ولاسيما في بلاد الزاب، من أولاد بوعكاز، وأولاد صولة، ولما وصل الركب المغربي في طريق عودته إلى الزاب، خوفهم الناس من غارات العرب من أولاد نصر بن بوعكاز، وحذروهم من الإغارة على إبل الركب.[27]

وسار العياشي مع أصحابه على هذا الحذر، وزاد خوفهم لما وصلوا نواحي أولاد جلال وسيدي خالد: (وهناك تحقق الناس أمر العرب وأنهم متعرضون للركب قاصدون أخذه ومعهم نحو من ثلاثمائة فارس وأنهم ارتحلوا بجللهم ونزلوا بأعلى وادي سيدي خالد على حافتي الطريق ومرادهم إذا توسطهم

الركب وثبوا عليه رجالا ونساء وصبيانا. وأخبرنا أهل البلد أنهم في غاية ما يكون من الجوع وقالوا لنا لا طاقة لكم بهم ولو قاتلتموهم وقتلهم ما عسى أن تقتلوه فإن ذلك لا يردهم عنكم لشدة جوعهم. وأشاروا علينا بتنكبهم وترك الطريق التي هم عليها، وبثوا إلينا دليلا عارفا بالطريق، واشتد الخوف على الحجاج...)[28] وحدث جدل في تغيير الطريق، والرجوع نحو وادي ريغ، ولكن استقر رأيهم على الابتعاد عنهم، والسير ليلا، ونهارا حتى وصلوا الجبل، ونجاهم الله منهم.[29]

وهذا الحال تكرر في القرن التاسع عشر، عندما سجله المصعبي في رحلته المنظومة، عندما التحقوا بالركب الفلالي، وكيف احتموا به من طغيان أولاد بوعكاز وصولة، بقوله:

اوينا لشيخ الركب ليلة خامس * شريفا عليا ذا وجاهٍ فلاليا
وقد كان ذا صبر وحلم ورحمة * علينا ومنها رده للطواغيا
كأولاد عكاز، وأولاد صولة * وغيرهم من كل طاغ معاديا. [30]

ومع ذلك تعرضوا للمشاغبة من أولئك الأعراب، الذين أخافوا حجاج البيت، في بسكرة وأولاد جلال، وتلك عادتهم في الظلم والبغي:

رجال بني جلال غارت بخيلهم * طليعة شمس إثر ركب فلاليا
دخلنا بنان الشهر شعبان بلدة * تسمى ببسكرى كثير الطواغيا. [31]

ولما كان الركب المغربي في الأراضي التونسية، تعرض له اللصوص، وسلبوهم ما عندهم، ولكن أمير الركب طاردهم واسترد ما أخذوه، مما يبين استعداد الركب بشكل محدود من المسلحين، وفي هذا ذكر العياشي: (وسرنا يوما إلى قرب العصر، خرج لصوص على بعض الصعاليك ممن تقدم أول الركب فسلبوهم، فبلغ الخبر إلى أمير الركب وأتبعهم وحده حتى استنفد منهم ما

أخذوه، وفيه نجدة وكفاية في الأمور المهمة، فكم له من مثل هذه الفعلة الجميلة، جزاه الله خيرا). [32]

وتعتبر حادثة النمامشة مع الركب المغربي معبرة عن موقف السلطة الحاكمة في تونس، ومدى تقديرها واحترامها للركب الفاسي، وحدث ذلك سنة 1750م (1164هـ)، عندما أغار النمامشة على الركب المذكور، وعاثوا فيه اعتداء، وأخذوا الخيل والإبل والامتعة والأموال، ووزعوه بينهم. فاقبل الوفد الشريف على حاكم تونس، ورفعوا أمرهم إلى علي باشا، فخرج لهم بمحلة، وأدركهم قرب زريبة حامد من أرض الزاب، فأخذ انعامهم ومواشيهم، وأدبهم واستأصل امرهم. [33]

الخاتمة:

كان ركب الحج المغربي المنطلق من فاس وأحوازها، أو المؤازر له من الجزائر وتونس، حسنا في معاملاته مع ساكنة البلدان التي يمر بها في خط سيره. وتلك المعاملات ذات أبعاد تاريخية عميقة، عنوانها تمتين الأخوة بين المسلمين في البلدان المغاربية، وهي السمة الغالبة على العلاقات، ويمكن الوقوف على أهم النتائج المستخلصة من تتبع الأحداث، وتقليب صفحات الرحلات الحجازية:

- كانت رحلة الحج خاضعة لتنظيم محكم، وتسير وفق قواعد يحترمها الوفد، ويشرف على شؤونه أمير الركب، ويقبل في طريقه انضمام حجاج من الجزائر، لهم شيخهم أو أميرهم، وعموما يستعينون بكل شخص يتطوع ليدلهم على الطريق الآمن. وهكذا ذكرنا انضمام حجاج الجزائر للركب المغربي في توات، وفي ورقلة، وحتى في طريق العودة، يصحبهم بعض التجار من تونس أو الجزائر، يواصلون معهم الطريق إلى المغرب، مستغلين الرفقة الحسنة.

-كان السلوك الاجتماعي للركب في غاية الأدب وحسن المعاملة، مما جعلهم يحضون بالكرم والضيافة أينما حطوا رحالهم، وسرعان ما يندمجوا في السكان، ويمارسون حياتهم العادية ولاسيما في البيع والشراء، سواء المركوبات من الابل، أو المطعومات من التمر وغيره.

-تنظيم زيارات لبيوت الصالحين من الأحياء، والوقوف على أضرحة الأموات منهم والتبرك بهم. وطلب الدعاء والفاتحة من رجال الزوايا والتصوف، ويصلون الجمعة، كلما وافق ذلك إقامتهم في الحواضر، من أجل الاتعاظ من جهة، والالتقاء بأهل الفضل والعلم والصلاح، والاستفادة منهم.

-تعمد الالتقاء بالعلماء والفقهاء والقضاة، والتحاور معهم، ومدارسة العلم وطرح المسائل على بساط البحث، وفي أغلب الأحيان، يكون العالم المرافق للركب هو الفاعل في تحقيق المسائل، وإصدار الفتاوى، والإجابة عن التساؤلات. كما يطلع أفراد الركب عما تزخر به خزائن المخطوطات، وقد سهر العياشي ليلة كاملة في قراءة مخطوط نادر، ووقف عند أهم مسائله العلمية، ويسجل بعضا منها كلما سمح بذلك الحال.

- كما ترحب السلطات بالركب كلما حل في بلدتهم، وتفتح لهم خزائن الكتب، مثلما حدث في ورقلة، أو ضيافتهم وإكرامهم كما فعل ذلك أمير تماسين الجلابي.

-بروز مصاعب في الطريق، ومنها ضياع الإبل، وهي وسيلة الركوب الأساسية، وضرورتها معروفة في الرحلة، وحينئذ، يجدون المساعدة، ويتم البحث عنها وردها من قبل السلطة المحلية الحاكمة.

-وجود أماكن خاصة لقطاع الطرق معروفة ولاسيما في بلاد الزاب، كأولاد بوعكاز وأولاد صولة، في نواحي أولاد جلال، وسيدي خالد، وتكرر

هذا في أكثر من رحلة، عند العياشي والمصعبي، ويحذر الركب من قبل أهل الرأي والمشورة. كذلك الشأن في بلاد النمامشة، وفي الجريد التونسي. ولكن السلطات تستنكر ذلك، وتضرب بقوة على أيدي المعتدين من اللصوص، وتتابعهم في أرض الجزائر تونس، وتسترد الأموال والأمتعة وترد إلى أصحابها في الركب الشريف.

الهوامش والاحالات:

1- ابن بطوطة ورحلاته، تح ودراسة حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، 1980، ص 21.

2- أبو سالم العياشي، الرحلة العياشية، تح سعيد الفاضلي، سليمان القرشي، دار السويدي للنشر والتوزيع، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2006، مج 1، ص 57.

3- إبراهيم بن بحمان المصعبي، رحلة المصعبي، تح يحي بن بهون حاج امحمد، المطبعة العالمية، ط1، غرداية – الجزائر، ، 2006، ص 68.

4- أبو سالم العياشي، الرحلة العياشية، المصدر السابق، مج 1، ص 127.

5- العياشي، ماء الموائد، نقلا عن مولاي بلحميسي، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 1981، ص 70.

6- العياشي، ماء الموائد، نقلا عن مولاي بلحميسي، المصدر السابق، ص 74.

7- أبو سالم العياشي، الرحلة العياشية، المصدر السابق، مج 2، ص 535.

8- العياشي، ماء الموائد، نقلا عن مولاي بلحميسي، المصدر السابق، ص 68.

9- محمد بن احمد القيسي السراج، أنس الساري والسارب من أقطار المغارب إلى منتهى الآمال والمآرب سيد الاعاجم والأعارب، تح محمد الفاسي، مطبعة محمد الخامس، ، فاس، 1970، ص ص 28-29.

10- العياشي، ماء الموائد، نقلا عن مولاي بلحميسي، المصدر السابق، ص 69.

11- محمد بن احمد القيسي السراج، المصدر السابق، ص30.

12- أبو سالم العياشي، الرحلة العياشية، المصدر السابق، مج 1، ص 128.

13- أبو سالم العياشي، الرحلة العياشية، المصدر السابق، مج 2، ص 532.

14- نفسه، مج 2، ص 533.

15- العياشي، ماء الموائد، نقلا عن مولاي بلحميسي، المصدر السابق، ص 69-70.

16- نفسه، ص ص 84-86.

17- أبو سالم العياشي، الرحلة العياشية، المصدر السابق، مج 2، ص 536.

18- العياشي، ماء الموائد، نقلا عن مولاي بلحميسي، المصدر السابق، ص ص 72-73.

19- نفسه، ص 74.

20- نفسه، ص 90-91.

21- نفسه، ص 97.

22-محمد الطاهر التليلي، إتحاف القارئ بحياة الشيخ خليفة بن حسن الإقماري، ت أبر القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2011، ص 62.

23- أبو سالم العياشي، الرحلة العياشية، المصدر السابق، مج1، ص 127.

24- العياشي، ماء الموائد، نقلا عن مولاي بلحميسي، المصدر السابق، ص 87.

25- نفسه، ص 89.

26- نفسه، ص 92.

27- العياشي، ماء الموائد، نقلا عن مولاي بلحميسي، المصدر السابق، ص 101.

28- نفسه، ص 105.

29- نفسه، ص ص 105-106.

30- إبراهيم بن بحمان المصعبي، رحلة المصعبي، المصدر السابق، ص 68.

31- نفسه، ص 69.

32- أبو سالم العياشي، الرحلة العياشية، المصدر السابق، مج1، ص 129.

33- ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، الدار التونسية للنشر - تونس، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر، 1977، ج2، ص ص 162-163.

العقوبات في الجزائر خلال العهد العثماني

د. بك محمد – جامعة عنابة

المقدمة:

إن انتشار الجرائم بمختلف أنواعها في الجزائر خلال العهد العثماني، جعل السلطة القضائية العثمانية تتخذ إجراءات عديدة لردع جميع الأفعال الإجرامية التي من شأنها تهديد المجتمع والسلطة، من خلال إصدار وتنفيذ العديد من العقوبات. منها العقاب البدني، إلى جانب عقوبة السجن، بالإضافة إلى عقوبة النفي والتغريم والتشهير. فكيف كان يتم تنفيذ تلك العقوبات ؟

وسأحاول التطرق إلى أهم هذه العقوبات التي تنفذ في الجزائر على النحو التالي:

أولا: العقاب البدني:

1-عقوبة الجلد:

ومعنى الجلد في لسان العرب هو الضرب الذي أصاب الجلد أو البشرة، يقال: جلده أو يجلده، جلده بالسوط وأصاب جلده،[1] والجلد من العقوبات المشروعة ينص عليها القرآن الكريم والسنة النبوية في جرائم عديدة. [2] وهو من العقوبات البدنية التي كانت تنفذ في الجزائر خلال العهد العثماني، وتنفيذها يكون على أساس الشريعة الإسلامية، وبالنظر إلى جميع طرق العقاب التي كان يتم تنفيذها في الإيالة، يعتبر الجلد أكثرها شيوعا في الاستعمال. [3]

والحكم على المدنيين بعقوبة الجلد ليس وليدا في فترة الحكم العثماني في الجزائر بل كان من فترات سابقة، [4] ولكن كثر الحكم بهذا النوع من العقاب من طرف الهيئات القضائية العثمانية، وكان يتم تنفيذه بكل صرامة وجدية، فلا

يمر يوم في كل مناطق الإيالة، إلا ويتم تنفيذ عقوبات التكبيل بالسلاسل والجلد.[5]

وتختلف الطرق المستعملة في الجلد من جريمة إلى أخرى، والطريقة الشائعة هي أن يمدد المذنب أرضا ويضرب ضربا خفيفا ولكن بانتظام على مواقع مختلفة من الجسم وخاصة منطقة البطن، أو يتم ربط المذنب على خشبة وإسناده على الأرض ثم جلده،[6]وقد يعلقون في بعض الأبواب أو الأخشاب ويجلدون. [7]

وتستعمل أدوات مختلفة في الجلد منها الكرباج، السوط، أو عصا صغيرة في حجم وسمك الإصبع، أما فيما يخص عدد الضربات فتختلف حسب طبيعة الجريمة المرتكبة، فلا تقل عن 50 جلدة إلى 60 جلدة، وقد تصل إلى ألف جلدة في بعض الأحيان. [8]

وتنفذ عقوبات الجلد بعد إلقاء القبض على المجرمين، ولا يقتصوا في حالة فرارهم، [9] وبعد جلد المتعاقبين يصب الخل على جروحهم ليزدادوا ألما فوق ألم الجلد نفسه. [10] ورغم هذا يشفى المعاقب من آثار الجلد بسرعة. [11]

أما فيما يتعلق بالموظف المسؤول عن تنفيذ الحكم بالجلد، عادة يكون الجلاد، الذي كان يتمتع بمنزلة خاصة لدى الحكام العثمانيين، بل يذكره هاينريش فون مالتسان بأنه كان دائما حبيب البايات، وهذا ما يدل على رغبة الحكام وحرصهم على تنفيذ عقوبة الجلد.[12] وذكر وليام شالر الجلاد باسم «تشو»، الذي يعتبر موظف في منصب محترم، وكل وزير في الحكومة يلتحق بهذا المنصب، والجلادون يترقون ليشغلوا أعلى المناصب في الدولة. [13]

ولا يقتصر تنفيذ الجلد على الجلاد فقط، بل هناك جهاز تنفيذي يوجد في بعض المدن يكون تابعا لمجلس الباي، ويطلق عليه اسم «جماعة الشواش»، أو

«الشاويش»، وهم الذين ينفذون أحكام العدالة، وعددهم الإجمالي هو إحدى عشر يلبسون لباسا أخضر، [14] ليكون مخالفا للباس كبيرهم الباش شاوش، [15] الذي يشرف على توزيع الأعمال بينهم لكثرة مهامهم، ومن هؤلاء الشواش يوجد موظف يشرف على تنفيذ عقوبة الجلد ويطلق عليه اسم «شاوش الكرسي». [16]

وقد توكل هذه المهمة أيضا لمجموعة أخرى من الموظفين، ففي فحص مدينة الجزائر مثلا يقوم رجال مسلحون يعرفون بشرطة الأعياد بتنفيذ العقوبات الجسدية التي يأمر بها آغا العرب على مشهد من الناس عند باب عزون. [17]

ويطبق هذه العقوبة أيضا المزوار الذي له الحق في تنفيذ هذا النوع من العقاب على المخالفين والعصاة، تبعا للأحكام التي يصدرها الخزناجي أفندي أو الداي، وقد يأمر خدمه العشرون بتنفيذ الحكم. [18]

وعادة ما تطبق عقوبة الجلد في جرائم الحدود، كجريمة الزنا وشرب الخمر، وذلك تماشيا مع الشريعة الإسلامية وأحكامها، ومن القضايا التي حكم فيها بالجلد أن الباي محمد بن عثمان الكبير حكم على مسيحي والمرأة التي كانت رفقته، بتعليقهم من أرجلهم وجلدهما 200 جلدة بالسوط، [19] وفيما يخص عدد الجلدات، فإن المسؤول على تنفيذ هذا النوع من العقاب في جرائم الزنا لا يرتبط أحيانا بأحكام الشرع الإسلامي الذي تكون فيه عقوبة الزنا الجلد مائة جلدة، ولا خلاف في ذلك لقوله تعالى: «الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة»، [20] كما يطبق الجلد كعقاب لمرتكبي الجنح البسيطة والمخالفات الليلية. [21]

2-عقوبة الفلقة:

معنى الفلقة في لسان العرب هي الخشبة، وهي شكل من أشكال العقوبات البدنية، حيث يضرب فيها باطن القدمين مرارا وتكرارا باستخدام فلقة أي خشبة. [22] إن عقوبة الفلقة أو الضرب بالعصا من أكثر العقوبات الجسدية شيوعا في الجزائر خلال العهد العثماني، فهي تطبق حالا ضد المتهمين في الأمور الأقل أهمية بحضور القاضي، وهي أكثر أنواع العقاب رواجا بين المخالفين سواء الأحرار أو الأسرى. [23]

أما الطريقة المعتمدة في تنفيذ هذه العقوبة فتختلف من جريمة إلى أخرى، ففي العادة يوضع المعاقب فوق الأرض، ويربط في خشبة يقدر طولها حوالي ستة أقدام ويتم إدخال القدمين في الحبلين وترتفعان بصورة عمودية، ويضرب باطن القدمين أو المؤخرة بالعصا بعدد معين من الضربات المتتالية السريعة،[24] وقبل التعرض لهذا العقاب قد يقيد المذنب بأحد الأعمدة من رجليه ويديه، وفي صباح اليوم الموالي، تنزع عنه القيود ويعاقب،[25] وكطريقة أخرى لتنفيذ العقوبة بالفلقة، يقيد الشخص المحكوم وينزع حذاؤه، ثم يضرب على القدمين بعد رفعها إلى الأعلى من طرف شخصين. [26]

أما فيما يتعلق بعدد الضربات، فهي تختلف باختلاف الجريمة التي ارتكبت، فقد يتلقى البعض عددا بسيطا من الضربات في حال ما كانت العقوبة صادرة في قضية عراك أو خصام بين شخصين، وتنفذ بسرعة في غرفة القائد، [27] وقد يكون العدد بين المائة والمائتي ضربة،[28] وقد يكون أحيانا بين مائتين وألف ضربة، [29] وقد تصل عقوبة البعض إلى 1200ضربة، ونتيجة لشدة الألم المصاحب للضرب، قد يموت من عوقب بهذه الطريقة في اليوم التالي.[30]

وهذا النوع من العقاب البدني الذي يستعمل فيه أداة خشبية في العادة موجودا عند المسلمين في كل العهود والمناطق،[31] واستمر تطبيقه في الجزائر خلال العهد العثماني على المذنبين من النساء والرجال بمختلف أعمارهم،[32] وعلى اختلاف أصولهم، فالأسرى يتعرضون للفلقة عند القبض عليهم في حالة هروبهم، ويتم ضربهم بطريقة لا تؤدي إلى الموت إلا نادرا. [33]

والفلقة تنفذ على المذنبين من العامة، أو من الموظفين في الإيالة، بل تنفذ على أي موظف، ولو كان وزيرا، فإذا ارتكب هذا الأخير ذنبا، فإنه ينال عقابه بالفلقة ثم يعود إلى أهله وأصحابه، ويفضل الكثير من المذنبين هذه العقوبة على غيرها من العقوبات مثل السجن والجلد، خاصة وأنها لا تلصق بصاحبها العار مثل بقية الأحكام، وعلى الرغم من الإهانة الجسدية التي تصيب المعاقبين، إلا أنهم في كثير من الأحيان لا ينظرون لهذه العقوبة إلا لألمها الجسدي، لأن المذنب تبقى كرامته محفوظة بعد أن ينال العقاب الذي يستحقه. [34]

وعلى الرغم من تلقي بعض المذنبين أكثر من مائة ضربة على أرجلهم، إلا أنهم يسيرون بعد ذلك مستقيمين،[35] والبعض منهم يتعرضون للضرب يوميا إلى أن يلفظوا أنفاسهم،[36] أما الذين يضربون بالفلقة على بطون أقدامهم ما بين خمسمائة وسبعمائة ضربة لا يشفون منها إلا بعد مرور أسبوع وتصبح أقدامهم من جراء الضرب عريضة ومسطحة، وقد يتلقى أحدهم ألفا ومائتي ضربة، بحيث يفقد الوعي ولا يستعيده إلا بمرور عدة ساعات ويصاب بعدها بأمراض خطيرة، وتصاحبه الآلام لسنوات عديدة. [37]

وفي بعض الأحيان تقتضي الضرورة إرسال المعاقبين بالفلقة إلى أحد العيادات بسبب خطورة حالاتهم، ويذكر سيمون بفايفر أحد المتعرضين لهذه العقوبة، والذي تم إرساله إلى العيادة، حيث كان قد تلقى ألف ضربة، ومن

شدة هذا العقاب قد يصل المعاقب إلى حد الجنون من قوة الألم وتوهن قواه ويصاب بالعجز عن تناول الدواء والطعام، حيث تتفتت عضلات باطن القدمين وتتقيح وتتعفن، وتتعرى عدد من العظام والأصابع، خاصة وإن دامت عقوبة الفلقة عدة أيام، فقد رأى سيمون بفايفر إنسانا كان في اليوم السادس من عقوبته. (38)

3-عقوبة بتر الأعضاء:

إن تنفيذ عقوبة بتر الأعضاء على مرتكبي بعض الجرائم، تعتبر حائلا دون استمرار هذه الطائفة في مزاولة الجريمة، وهي بجانب ذلك شاهد عليهم أمام أنفسهم يذكرهم باستمرار نتيجة الإقدام على ارتكاب هذا النوع من الجرائم التي عوقبوا عليها، وشاهد عليهم أمام الآخرين، يحذر وينذر من تسول له نفسه إتباع طريقهم، وتعتبر هذه العقوبة مقدرة شرعا في بعض الجرائم ، (39) لقوله تعالى: «أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف». (40)

وعقوبة بتر الأعضاء تعد من العقوبات البدنية التي كانت تنفذ في الجزائر خلال الحكم التركي، ومن بين الأعضاء التي تقطع هي اليد اليمنى، وكان الحكم بقطع اليد ينطق به على السارق الذي تثبت في حقه جريمة السرقة،(41) حيث تقطع أيادي السراق وتعلق على أكتافهم، وبعدها يتم وضع المتعاقبين على حمار ويحاط بهم في المدينة ووجوههم إلى الخلف، يسبقهم أحد الممثلين عن السلطة وينادي «هؤلاء لصوص عوقبوا».(42)

وعقوبة قطع اليد اليمنى تطبق على جميع الفئات العمرية، فيذكر فندلين شلوصر أنه قد رأى طفلا قطعت يده اليمنى لأنه سرق مهمازا من دكان تاجر، (43) ولم تكن جريمة السرقة فقط من يعاقب عليها بقطع اليد، بل حتى جريمة تزوير النقود يتم معاقبة مرتكبيها بنفس العقوبة المذكورة، فقد ذكر فندلين شلوصر

أيضا أنه وصل قبائليان إلى مدينة قسنطينة لشراء بعض البضائع فأحضرا معهما نقودا مزيفة، فاكتشف أمرهما، وقطعت يداهما، وطيف بهما في المدينة، وحول عنقهما حبل ثم أطلق سراحهما.(44)

وكان الحلاق هو الذي يتولى قطع اليد اليمنى للمعاقبين، (45) وهو الذي يلعب دور الطبيب في الجزائر خلال العهد العثماني (46)، أما فيما يخص طريقة تنفيذ هذه العقوبة، فيجلس المتهم فوق مقعد، ويمسك الحفاف اليد اليمنى ويقطعها بموس الحلاقة من المفصل، (47) وقد ينفذ الجلاد ومساعديه عقوبة قطع الأعضاء، وهؤلاء ينتمون إلى زمرة الأطباء، لأنهم كثيرا ما يقومون بإجراء عمليات جراحية في أجساد الناس، فيقطعون أيدي السراق وأرجلهم وغير ذلك. (48)

وبالإضافة إلى قطع اليد اليمنى، قد يأمر الجلاد في الجزائر العثمانية بأن يقطع لسان ويد أحد المعاقبين ويطوف بهم مشوهين، أو يأمر بقطع أنوفهم وآذانهم ثم الطواف بهم، وعند سقوطهم في الأرض من شدة الألم ومن جراء النزيف الكثير، يتركون نصف ساعة في الشمس وعرضة للذباب. (49)

وتستخدم أحيانا أساليب أخرى في العقاب البدني، خاصة على المتمردين من السكان كاقتلاع الأعين، (50) وقد يتم إحضار مجموعة من الكلاب، ويدلونها على المعاقب، حتى تهجم عليه من كل جانب، وتقتلع بعض الأعضاء، ويضطجع المعاقبون فوق الأرض عراة مدرجين بدمائهم. (51)

ومما سبق ذكره يتضح أن السلطات العثمانية في الجزائر حرصت على تطبيق العقوبات البدنية كالجلد والفلقة وبتر الأعضاء حرصا شديدا، من أجل الردع العام لبعض الجرائم، على الرغم من قساوة بعض العقوبات وشدة الألم المصاحب لها.

ثانيا: عقوبة الإعدام:

1-تعريف الإعدام: إن الإعدام في اللغة مشتق من اللفظ «عدم»، وتعني أفقر وأزال، والعدم بمعنى واحد هو فقدان الشيء وذهابه، والعديم هو الفقير الذي لا مال له. [52] وأعدم فلان افتقر، وأعدم الشيء فلانا، أفقد إياه، ومنه يقول المتحدثون من علماء اللغة إعدام الجلاد المجرم، نفذ فيه حكم الإعدام بإزهاق روحه. [53]

واصطلاحا جزاء يوقع باسم المجتمع، وهي إحدى العقوبات الأصلية وأشدها على الإطلاق وتعني إزهاق روح المحكوم عليه، [54] ويظهر مما تقدم أن عقوبة الإعدام في الشريعة الإسلامية هي إزهاق روح الجاني بطريقة رحيمة تحددها نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية بعد إثبات التهمة عليه. [55]

2-طرق الإعدام في الجزائر:

كانت عقوبة الإعدام من العقوبات الصارمة التي تنفذها السلطات العثمانية في الجزائر، حيث كان يطبق على من تثبت في حقه تهمة القتل، وكذلك على ممتهني الحرابة، وذلك حفظا للأرواح ودرءا للصوصية التي انتشرت كثيرا في الإيالة خلال القرن السابع عشر،[56] وقد ذكر وليام شالر مجموعة الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام في الجزائر، حيث كتب: «والقتل والسرقة وقطع الطريق والإحراق العمد والخيانة والزنا جرائم يعاقب عليها بالموت... ». [57]

وطرق الإعدام تتنوع باختلاف الجرائم المرتكبة، وعلى حسب الفئة التي ارتكبت هذه الجرائم، فكان يتم إما بقطع الرأس، الشنق والخنق، وقد يتم الإعدام أحيانا بالرمي من المرتفعات، الصلب أو الحرق، ويتم أيضا بالرمي في البحر أو عن طريق السفود.

3- قطع الرأس: وقد كان الإعدام بقطع الرؤوس عاديا رغم خطورته، وهناك مكان مخصص لتنفيذه في كل مدينة، ففي مدينة قسنطينة مثلا يوجد غرفة كبيرة يجمع فيها كل المسجونين المعاقبين بالإعدام، ويؤخذون إلى مكان التنفيذ مقيدي الأيدي، وهم لا يتوقفون عن الصراخ، قائلين: «لا إله إلا الله، محمد رسول الله»، ثم يوصل بهم إلى مكان يسمى «بطحة الدم»، ويتم قطع رأس الواحد تلو الآخر عن طريق ضربة خفيفة بالسيف كانت كافية لقطع الرأس مرة واحدة. (58)

وقبل تنفيذ حكم الإعدام بهذه الطريقة، يجبر المحكومين عليهم على الاستعداد للموت، (59) فيبعدون اللباس عن رقابهم وينزعون عمائمهم إذا كانوا مرتدينها، (60) وعند قطع الرأس يثقلون المعاقب بالحديد قبل أن يضربوا عنقه. (61)

وقد حضر فندلين شلوصر عملية إعدام بقطع الرأس وذكر تفاصيلها، حيث يطرح المراد إعدامه أرضا، ويستعمل سكين في طول الإصبع لقطع الرأس، ثم يضع المسؤول عن التنفيذ رجله اليسرى على عنق المحكوم عليه، ليظل ثابتا في مكانه، ويمسك حجر ليشد به السكين ثم يحز بها حول عنقه بالقوة، وقد يستخدم السيف في قطع الرأس بدل السكين. (62)

أما فيما يتعلق بالموظفين المسؤولين عن قطع الرؤوس، فيختلف من مدينة إلى أخرى، ولكن كثير من الأحيان، ينفذ هذا الحكم ثمانية شواش، منهم أربعة من الترك ولباسهم مخالف للباس شواش الباشا، وهم عند الباي ليسوا كسائر الموظفين لكون مهمتهم قاسية تكمن في قطع الرؤوس، ومن يتولى تنفيذ هذا الحكم بأمر من الباي موظف خاص يدعى «طزبير». (63)

وقد ينفذ الشاويش هذا الحكم، فيتم أخذ المتعاقبين من ذيل شعورهم ثم يخرجوا سيوفهم وبضربة واحدة تكفي لسقوطهم، وبعد ذلك يمسحون سيوفهم

بملابس الضحايا ويرجعونها إلى أغمادها، ثم يظهرون هادئين فلا يتأثرون بشيء.[64]

ولم يكن الإعدام بقطع الرأس يلحق بالأشخاص فردا فقط، بل ينفذ ولو بطريقة جماعية، فقد يتم قطع مجموعة من رؤوس المعاقبين بهذا الحكم في أقل من عشرة دقائق،[65] وبعد الانتهاء من تنفيذ الحكم، تحمل الرؤوس المقطوعة إلى المدينة، وأحيانا يوكل لليهود مهمة حملها، إذ يعطى لكل واحد منهم رأسان ويطوف بهما في المدينة، لأنه في بعض الأحيان يأخذ المعاقبون خارج المدينة إلى الأدغال والجبال لقطع رؤوسهم ثم ترسل إلى المدن، [66] وفي حالات أخرى توضع الرؤوس المقطوعة في أكياس كبيرة وتحمل إلى ساحات المدن الكبرى، ليشاهدها العامة. [67]

4- الشنق والخنق: إن الشنق هو تعليق الجسم من نقطة ثابتة بواسطة رباط يلف حول العنق لمدة كافية لحدوث الموت، أما الخنق هو الضغط على العنق برباط يلف حوله، أو باليد لمدة كافية حتى يحدث الموت. [68] ولكل من الشنق والخنق طرق لتنفيذهما، ونظرا لاختلاف الفئات الاجتماعية في الإيالة، فإن تطبيق هاذين النوعين من الإعدام على المجرمين والمعاقبين تختلف حسب الفئة التي تنتمي إليها، فالمنتمي للفئة التركية لا يعدم بنفس الطريقة التي يعدم بها الشخص الذي يكون من الأهالي. [69]

ويطبق الإعدام بالشنق على مرتكبي الجرائم من الأهالي، حيث يتم شنقهم باستعمال المشانق في الساحات العامة للمدن، [70] ففي مدينة الجزائر مثلا يتم تنفيذ عقوبة الشنق في باب عزون، [71] وهو الحي المشهور الذي ينتسب اسمه إلى اسم المهندس «عزون» الذي بنى حصونه، وهو حي قائم بجنوب المدينة معوج وأراضيه غير مستوية، وعادة ما ينفذ فيه حكم الإعدام خاصة بطريقة

الشنق، [72] وهذا ما يدل على أن الأحكام تنفذ علانية في هذا الحي خاصة المتعلقة بالحضر وباقي طوائف السكان الآخرين من غير الأتراك.[73] وقد يشنق مرتكبو بعض الجرائم من العرب في أشجار الزيتون جماعات، [74] وقد تنفذ عقوبة الشنق أيضا على النصارى في حالة اكتشافهم متلبسين بتهمة الزنا مع نساء مسلمات،[75] وكذلك عند ارتكاب المسلمين والمسيحيين بعض الجرائم الخطيرة، يساقون إلى قصر الباي، وينفذ فيهم حكم الإعدام بالشنق، [76] كما يتعرض العبيد أيضا إلى هذا النوع من العقاب، فكانوا يشنقون أمام السجن الذي كانوا موقوفين فيه.[77]

وعقوبة الإعدام بالشنق مرتبطة أكثر بأعضاء الإنكشارية، الذين يعاقبون سرا في منزل الآغا وينفذ فيهم حكم الشنق،[78] وهذه العقوبة تنفذ بكثرة على المعاقبين من رجال السلطة، ففي فترة حكم محمد باشا، ارتكب الخزناجي خطأ وتصرف في الأمور من غير الرجوع إليه، فأمر الباش شاوش أن يقبض عليه ويأخذه لدار سركاجي وينفذ فيه الحكم، فذهب الباش شاوش إلى الخزناجي ليسلم عليه، فلما أهوى عليه ليقبل يده كالعادة، رماه بعيدا، ونادى إلى كاهيته، فأسرع له مع أعوانه وقبضوا عليه وذهبوا به إلى دار سركاجي، وعند وصوله تم خنقه.[79]

أما فيما يخص عقوبة الإعدام بالخنق، فتنفذ على الأتراك، خاصة مرتكبو الجرائم السياسية، وذلك بطريقة سرية حفاظا على كرامتهم،[80] فإذا كانوا في السجون فيخنقون ليلا، والخنق يتم عادة باستعمال حبل يضعونه حول عنق المحكوم عليه. [81]

5- الرمي من المرتفعات: ويمارس هذا النوع من الإعدام في الجزائر ضد الأسرى والمرتدين عن الإسلام، وبصفة خاصة للمرتكبين لبعض الجرائم

الخطيرة، غير أنه أواخر عهد الدايات بدأ إلغاؤه بصفة عامة،[82] خاصة وأنه يخالف الشرع الإسلامي الذي ينص على تطبيق الإعدام وإزهاق روح الجاني بطريقة رحيمة. [83]

إلا أن هذا النوع من الإعدام كان ينفذ في الإيالة، حيث يلقى المعاقب من على سور مرتفع، ويتلقفه خطاف حاد من الحديد أثناء سقوطه ليعرف أبشع أنواع العذاب قبل أن يموت، وفي بعض الأحيان يبدي الموظف المسؤول عن تنفيذ العقوبة شعورا إنسانيا، متى دفع له مبلغ معتبر، ويتولى خنق الضحية قبل أن يلقي به من على السور. [84]

وعادة ما يصاحب هذا الرمي عقوبة التعليق بالشناكل، حيث يقذف بالمعاقبين من أعلى سور القلعة على الشناكل المثبتة في جدارها، فيقعون عليها،[85] وكثيرا ما كان المعاقب بالإعدام يلقى من الشرفات فيسقط على الكلاليب الموضوعة، فيبقى معلقا بها محكوما عليه بالموت هناك من شدة الألم.[86]

وكان يتم الرمي من أعلى أسوار المدينة أو المرتفعات الجبلية إلى الأسفل وعلى عقافات حديدية، تمسك بعظام الحنك والأضلاع أو بأجزاء أخرى من الجسم، ويعرف المذنب أنه سيعاني معاناة شديدة عدة أيام من حياته الباقية، خاصة لشدة الآلام والجروح التي يصاب بها بسبب حدة العقافات. [87]

ويذكر وليام سبنسر طريقة الإعدام بالرمي، ويسميها «الإرتماء القصري»، ويعتبرها إحدى أهم الطرق المتبعة في الإعدام، حيث يجلس المحكوم عليه على حائط طوله خمسة أقدام، وتحت المكان الذي يجلس فيه تربط قلنسوة حديد قوية وحادة، ثم يطلق من على الحائط، فيقع على القلنسوة الحديدية. [88]

ولا تعفى المرأة من عقوبة الإعدام بالرمي من المرتفعات في حالة ارتكابها لجريمة الزنا، فبعد أن ينزع عن وجهها النقاب، ويطاف بها في المدينة وشعرها مرسل، يلقى بها من فوق الصخور على ارتفاع ستمائة قدم، ويحق لأقاربها أن يجمعوا عظامها المكسورة ويدفنوها.[89]

6- الحرق: إن الحرق بالنار من بين الطرق المنفذة في عقوبة الإعدام، [90] وقد كان الإعدام بالحرق منتشرا ومستعملا منذ القديم،[91] وتنفذ هذه العقوبة خاصة في فئة اليهود، الذين يتم إعدامهم حرقا في باب الواد. [92]

ويذكر فندلين شلوصر إعدام أحد اليهود بطريقة الحرق، حيث يحمل المعاقب إلى ساحة الإعدام، وهناك يتم ربط يداه ورجلاه بعد أن يطرح أرضا، ثم يجمع الروث الجاف والأشواك ونباتات الحسك وتكوم فوقه، ثم تشعل فيه النار ويبدأ المخالف يشوى شيئا فشيئا، وبما أن المعاقب كان يتحرك من شدة الألم، ولم يكن في وسع الحرس أن يمسكوه من شدة لهيب النار، فيجلبوا عصيا طويلة ويقومون بدفعه هنا وهناك، ولا يموت إلا بعد ساعة من الاحتراق، وكانت تزود النار بالأخشاب إلى أن يختفي آخر أثر لجسده.[93] وعقوبة الإعدام حرقا تطول الأشخاص الذين يرتكبون جرائم تزوير العملات، [94] وكذلك العبيد لا يمنعون من هذه العقوبة، حيث يتم حرق رؤوسهم في حال ارتكابهم لبعض الجرائم.[95]

7- **الصلب:** ونفذ الإعدام عن طريق صلب المحكومين عليهم، حيث كانت تنفذ طريقة صلب المعاقب على كلاليب الحديد، [96] وكمثال عن هذه الطريقة ذكر أحمد الشريف الزهار أن جماعة من جبل مزاية قتلوا عسكريا ولم يقروا على القاتل، فتم القبض على هؤلاء الرجال المتهمين وبعث لهم لكي يأتوا بالقاتل، وإن لم يأتوا به يقتلهم، فلم يمتثلوا لأمره، فصلبهم جميعا في يوم واحد.[97] وكذلك في سنة 1824م، تم صلب محمد بن أحمد الصدمي، الذي علقوه على

خشبة وصلبوه وقطعوا رأسه، والمقصود من الصلب أحيانا هو إشهار أمر المصلوب، وأن يشيع أمره ويبقي معنى للإزدجار به. [98]

8- الرمي في البحر: وقد كان إغراق المخالفين في الماء من العقوبات التي تنفذ على المحكومين عليهم بالإعدام، [99] فإذا قام شخص بقتل شخص تركي، فإن العقوبة الموجهة له تكون الرمي من المرتفعات إلى البحر (100)، ويتم الإعدام بالغرق في كثير من الحالات، بربط المعاقب ووضعه في قفص، ثم يرمى على بعد ميل بالبحر، وعادة ما ينفذ هذا النوع من العقوبات على النساء اللواتي يرتكبن جرائم جنسية مثل الزنا (101)، حيث توضع المرأة المسلمة الزانية في كيس ويخاط عليها بدقة، ثم ترمى بالبحر، إذا تم القبض عليها مع نصراني أو مسيحي في حالة الزنا (102).

9- الضرب: إن الضرب حتى الموت، عقوبة تنفذ في الجزائر، وهي طريقة من الطرق التي تتبع في تنفيذ حكم الإعدام على المخالفين. [103] حيث يتم تنفيذ الإعدام بالضرب من خلال أخذ المخالف ووضعه مضطجعا على ظهره أرضا وهو عار، ويتم ضربه من طرف خادمين بحبلين مضاعفين على بطنه وأمعائه حتى الموت، وعلى الرغم من إمكانية تطبيق هذا النوع من العقوبة، إلا أنها نادرا ما يقع استعمالها، لأنها جد مفزعة للمخالفين. [104]

10- الإعدام عن طريق السفود:

طبقت السلطات العثمانية هذه الطريقة، وهو أن تؤخذ قطعة دائرية من الخشب، يقدر طولها ثلاثة أذرع وعرضها يكون في حجم ساق الرجل، ويكون أحد طرفيها حاد، ثم يتم إدخالها في جسم المعاقب تحديدا بين الكتفين، وتخرج من صدره، وهكذا يتركونه حتى الوفاة. [105]

وهناك العديد من حالات الإعدام الاستثنائية التي قد تخص في البعض دون الآخرين، فقد يقومون بتقطيع المعاقب بالسكاكين والسيوف، أو يأمرون صاحب المدفع، فيتكلم البارود عليه، [106] وقد يتم أحيانا إلقاء القبض على رجل من العرب أو اليهود من طرف آغا بمخالفة، فيعدمون في الشارع دون محاكمة وذلك برميهم بالرصاص.[107]

وقد طالب بعض الأتراك بإبطال حكم الإعدام ضدهم في المستقبل، وبدفع تعويضات مناسبة لهم، [108] إلا أنه تم رفض ذلك خاصة وأن قرارات الإعدام بمختلف طرقه لا تنفع معها وساطات رجال الدولة والعلماء، ولا توسلات الأهالي ولا تهديد قبيلة، أو أتباع طريقة أو مرابط،[109] غير أنه قد يلجأ المحكوم عليه بالإعدام إلى جامع المفتي، لأنه لا يستطيع أي فرد من السلطة إخراجه منه، وبعد أيام يذهب المفتي إلى الباي ويتوسل إليه أن يعفو عنه، وعند رفض الباي ذلك قد يساعده حتى ينجو بنفسه من هذا العقاب ويخرجه من الجامع إلى جامع آخر، ويظل ينتقل المحكوم بالإعدام إلى أن ينجوا في النهاية من هذا العقاب المسلط عليه. [110]

وقد يلغى حكم الإعدام أحيانا إذا كان الرجل الذي تم القبض عليه ثري ويملك منزلا قرب البحر، ويعوض هذا العقاب بآخر كأن يتم سجنه أو يضرب بحوالي 700جلدة، وقد يدفعون الرشوة مقابل الحفاظ على أرواحهم من الإعدام. [111]

وعقوبة الإعدام لا يقتصر تنفيذها على عامة السكان، بل تنفذ أيضا على رجال السلطة وحكام الإيالة، [112] فتمس هذه العقوبة كل فئات المجتمع بما فيهم الكراغلة والحضر بل وأغنيائهم. [113]

ومهما يكن من أمر، فإن السلطة القضائية العثمانية، حرصت على ردع بعض أنواع الجريمة، من خلال تنفيذ حكم الإعدام بمختلف طرقه، وخصصت كل فئة من فئات المجتمع طريقة معينة للإعدام.

ثالثا: عقوبة السجن:

1- تعريف السجن: إن السجن في اللغة معناه الحبس، ويقال سجنه، يسجنه سجنا، والسجان صاحب السجن، ويقال رجل سجين ومسجون، والجمع سجناء وسجنى. (114) والسجن هو الحبس والمنع، قال ابن قيم الجوزية أن المقصود بالحبس الشرعي، ليس الحبس في مكان ضيق، ولكنه تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه سواء كان ذلك في بيت أو في غيره. (115)

2- السجون في الجزائر:

يعد السجن من أهم العقوبات المسلطة على المجرمين في الجزائر، وتواجدت العديد من السجون على اختلافها، سواء تلك المملوكة للدولة أو الملاك الخواص، غير أن في الفترة المتأخرة من الحكم العثماني يلاحظ فيها تراجع كبير لعدد السجون. وما يلاحظ أيضا في هذه الفترة أن هناك من هذه السجون ما هو خاص بالأسرى، (116) ويطلق عليها مصطلح البانيو* وفيما يخص باقي السجون المتعلقة بالعامة فهي كثيرة، والعديد من المصادر الغربية تذكر أنواعا مختلفة منها، فمنهم من يذكر وجود أربعة سجون في وسط القرن السابع عشر وهي: سجن الجنينة أو الباشا، وسجنDouane، وسجن شلبي، وأخيرا سجن سانتا كاتالينا، وأكد آخرون منهم دابر عن وجود ستة سجون، (117) ويذكر دوتاسي الذي أقام في الجزائر فترة معتبرة أنها كانت تضم خمسة سجون تابعة للدولة ، (118)ويحصي فونتير دو بارادي أواخر القرن الثامن عشر عن وجود ثلاثة سجون بالجزائر سجن

البايلك، وسجن سيدي حمودة وسجن جاليرا، ونفس العدد يقدمه لنا كاثكارت الذي أسر في الجزائر خلال نفس الفترة. [119]

وقد ركزت أغلب المصادر والمراجع عن وجود ثلاثة سجون رئيسة في الإيالة، والتي كانت مشغولة وكبيرة الحجم، أما السجون الأخرى، فهي صغيرة الحجم تستعمل فقط عندما يكون عدد كبير من المحتجزين، أما في الحالات العادية فغالبا ما تبقى مغلقة.[120] ومن بين أهم السجون الموجودة في الجزائر، والتي تم ذكرها عند الكثير من المصادر هي:

أ-سجن البايلك:

هو من أهم السجون المتواجدة في إيالة الجزائر، هو مستطيل الشكل، يبلغ طوله 140قدما وعرضه 60 قدما، يتكون من ثلاثة طوابق، وبنيت شققه على شكل أقواس خالية من النوافذ إلا فتحات محصنة بقضبان حديدية في الشقق العليا، أما الطابق الأرضي فيخلو نهائيا من الفتحات أو النوافذ، وقد حول إلى حانات، والطابق الثاني والثالث يحيط به ممر واسع، يمكن الدخول منه إلى غرف ضيقة مخصصة للعبيد، الذين ينامون فيها في إطارات مربعة تقع فوق بعضها البعض في أربعة طوابق، وهؤلاء العبيد لا يملكون من الفراش سوى غطاء قديم تعشش فيه القمل والبراغيث، أما الفئات الأخرى التي تملك الأموال ينامون في الحانات، أو في غرف بنيت على طول الممر المذكور، ويدفعون إيجارها، الذي يتراوح بين 12 و54 ماسون شهريا.[121]

وفي وسط السجن بئر يستخرج منه الماء وصهريج كان يزود بماء المطر، ثم بعد فترة أصبح يزود بالماء من قنوات للمياه، ويعلو هذا المبنى سطح يصعد إليه من منفذين، أحدهما يقع في شقة رئيس موظفي السجن، والمنفذ الآخر يملك مفتاحه رئيس العرافين الإسبان، كما توجد في السجن شقة رئيس الموظفين،

التي تتكون من غرفتين ومطبخ، ويدخل إليها الهواء والشمس دائما نظرا لكونها تحتوي على أربعة نوافذ، ويعمل في سجن البايلك مجموعة من الموظفين أهمهم مدير السجن، ونائبه، ومجموعة من الحراس المسلحون بمختلف أنواع الأسلحة، أما فيما يخص هذا السجن من الخارج، فحيطانه الخارجية مزينة بالهراوات وحبال الشنق والسلاسل والأصفاد والقيود، كما يحتوي على ساحة واسعة وثكنات للجنود وزنزانات للمسجونين، يغلق باب السجن الخارجي، ويجر عن طريق سلسلة ثقيلة من الداخل، أما الباب الداخلي فيغلق بالمزلاج والقفل.[122]

ب-سجن جاليرا:

وهو ثاني سجن موجود في مدينة الجزائر، ويطلق عليه تسمية «سجن المجدفين»، وقد أخذ هذه التسمية، لأنه كان في السابق ينزل فيه العبيد الذين يجدفون في السفن الجزائرية، وقد احتفظ بنفس الاسم بعدما أعيد بناؤه، وأول من نزل به سنة 1750م هم جماعتين من نابولي التجأوا إلى الجزائر بعد هروبهما بسفينتين تابعتين لذلك البلد. [123]

ويطلق عليه أيضا اسم «الغاليارات»، نسبة إلى هاتين السفينتين النابوليتين اللتان فرتا باتجاه الجزائر، [124] وقد بني هذا السجن على نفس تصميم السجن الأول، فيحتوي على طابقين، وتوجد به عدة حانات كغيره من السجون، كما أن غرفه مصممة بشكل مستطيل تتشابه مع غرف السجن السابق، ويوجد فوق السطح غرف صغيرة يسكنها الأسرى الذين يستطيعون دفع إيجارها، كما يحتفظ بحيوانات مفترسة عديدة منها الأسود والنمور، تخرج من أقفاصها رائحة كريهة، ويوجد حوالي 27 أسدا ونمرا يعتني بها المسيحيون المالكين للحانات، وقد تهجم أحيانا على المسجونين، فقد قتلت العديد من العبيد الذين لم يكونوا

يتجرؤون على قتلها، وإلى جانب هذا النوع من الحيوانات، يوجد أيضا في هذا السجن حشود من الفئران والقطط التي كثيرا ما يستعملونها العبيد لسد الجوع الذي ينهش أحشائهم .[125]

ج-سجن سيدي حمودة:

وهو من السجون المهمة في الإيالة ويطلق عليه اسم «سيدي حمودة» نسبة إلى أحد المسلمين الذي توفي بالقرب من السجن، [126] ولكن كاثكارت يذكر أنه أخذ هذه التسمية من مالك بنايته السابق، وهو أصغر السجون الثلاثة، وبنائه غير منتظم الشكل، فيتكون من ثلاثة منازل قديمة تربطها ممرات. [127]

وفي جميع هذه السجون يتجول ليلا باعة من مختلف الفئات الاجتماعية، فنجد الاسكافيون والخياطون والنجارون وصانعو البراميل والبائعون بالتجزئة وغيرهم، وجميع هؤلاء هم من السجناء يعرضون خدماتهم وبضائعهم، ويوجد في معظم السجون حانات يديرها في العادة مسيحيون يدفعون إيجارها ويدفعون أيضا ثمن باهض للحصول على رخصة بيع الخمور والمأكولات فيها، خاصة سجن البايلك الذي يحتوي في طابقه الأرضي العديد من الحانات، وعادة ما تستخدم الغرف الواقعة في الأسفل لمختلف السجون خاصة سجني البايلك وسجن جاليرا كحانات يقوم بتسييرها عبيد، يدفعون للداي مبلغ سنوي مقابل حق الامتياز، وذلك حسب مبيعاتهم من الخمور، يقوم القائمون عليها بتحضير خمورها بأنفسهم في هذين السجنين من العنب الذي يشترونه من الأهالي، وغالبا ما يلجأ إلى هتاتين الحانتين الأتراك عندما يكون العبيد في الأشغال. [128]

تتمتع هذه السجون بنوع من الرقابة والتنظيم كونها تضم عدة موظفين، منها المدير العام للسجن، ونائب المدير، بالإضافة إلى موظف يسمى «الباش سيار» وهو يحمل هذا اللقب الذي يدل على العمل الذي يمارسه ويختص بأدائه. [129]

والباش سيار هو موظف من جماعة الشواش المكلفون بالأعمال الثانوية، ويوزعون على مهامهم وأعمالهم من طرف كبيرهم الباش شاوش، والباش سيار هو المكلف بحراسة السجون، [130] وهو المسؤول عن تنظيمها، ويمكن له أن يقدم تقريرا مفصلا للداي عما يحدث في هذه السجون. [131]

3-العقوبات الموجودة داخل سجون الجزائر:

إن هذه السجون تشهد العديد من الجرائم والمخالفات المرتكبة من طرف المساجين، وقد يتعرض هؤلاء لأشد العقوبات من طرف موظفو السجن. [132] حيث يقف عند المدخل الحراس في صفين ويكونون مسلحين بالعصي والحبال الغليظة وأسلحة أخرى يستعملونها في الحراسة وفي تنفيذ بعض العقوبات على المجرمين، وهناك الحرس من الجنود فهم مسلحون بالتجانات ويمتلكها الحراس، أو باستعمال وسائل وأدوات أخرى، إذ توجد في حيطان الأبواب الخارجية للسجن خاصة سجن البايلك حبال الشنق والسلاسل والأصفاد والقيود، بل يوجد أيضا ساحة يكون فيها المسجونين مكبلين بالأغلال والسلاسل التي تزن نحو 20 أوقية فوق رسخ القدم. [133]

وتنفذ العقوبات عادة على المسجونين خاصة في حالة محاولتهم للفرار، حيث تجري العادة أن يقوم حراس السجن بعد المساجين كل صباح، وعند افتقادهم لواحد منهم يأخذون بالصراخ لدرجة أن يستيقظ من في المنطقة لصراخهم، يبقى البعض لحراسة باقي المسجونين ويذهب البعض الأخر للبحث عن الهارب، ويبعث قائد الدار الذي أخبر بالأمر في الحين بالفرسان لجميع الجهات، ويعد من يعيده إليه بمبلغ من المال، وعند إعادة الهارب تقيد يديه ورجليه، ويضرب ويخدش ولا يرجع للسجن وإنما يوضع في سجن آخر ريثما يتخذ الباي قرارا بشأنه وقد يصل الأمر بقطع رأسه. [134]

وقد يفرض على المحاولين للفرار من السجن مختلف أنواع العقاب مثل الجلد والضرب والتكبيل بالسلاسل وغيرها، وتكون العواقب وخيمة بالنسبة لمن تبقى من المساجين، فقد تشدد الحراسة عليهم وتقام القضبان الحديدية منعا لحوادث الفرار من السجون. [135] وكان يحتجز في مكان خاص من يرتكب جرائم في السجن ليلا أو أثناء عملهم في النهار، وعندما تكون هذه الجرائم كبيرة يرسل مرتكبوها إلى سجن قصر الداي، هذا الأخير هو الذي يصدر الأحكام عليهم. [136]

أما الجنح المرتكبة، فيعاقب مرتكبوها في الحال داخل السجن، حيث يلقى المذنب على وجهه أرضا ثم توضع رجلاه على عمود طوله يتراوح بين ستة وثمانية أقدام، وبعدها يتم ربطها بحبل سميك، ويمسك بهما رجلان وهما في اتجاه عمودي، في نفس الوقت يربط فيه رأسه وتقيد يداه ويجلس أحد حراس السجن فوق كتفه لضمان عدم تحركه من مكانه، ثم يمسك كل من نائب مدير السجن واثنين من مساعديه عصا ويشرعون في الضرب بتلك العصا بالتناوب، حتى يكملوا حوالي خمسمائة جلدة، وبعد الجلد إما أن يوضع المذنب في السلاسل، أو يرسل للعمل، وفي بعض الأحيان عندما يقتضي وضع حالته، يتم إرساله إلى المستشفى ليعالج. [137]

ومع أواخر العهد العثماني لوحظ تنفيذ عقوبة السجن مع الأشغال الشاقة، التي تعد من أنواع العقاب الذي يوجد في سجون الإيالة (138)، أو يتم إرسال المعاقبين من المسجونين إلى أماكن أخرى لتنفيذ العقوبة، حيث يحملون مثلا الحجارة والكلس إلى القصبة والبحرية، [139] وتطبيق هذا النوع من العقاب كان بسبب توفير اليد العاملة للبايلكات في الحقول وتعبيد الطرقات بالنظر للنقص الفادح لعدد العمال خاصة الأسرى المسيحيين. [140]

رابعا: النفي والتغريم والتشهير:

1-عقوبة النفي: النفي لغة يدل على معان شتى منها الدفع، وجاء بمعنى الإخراج، وهو المعنى المراد هنا، فيقال نفي فلان عن بلده إذا أخرج عنه، (141) ومنه قوله تعالى: «أو ينفوا من الأرض». (142) ولفظة الإجلاء ترادف لفظة النفي، فهما لفظتان مترادفتان بمعنى الطرد من البلاد. (143) واصطلاحا النفي هو التغريب عن البلد الذي وقعت فيه الجريمة، لذلك فهي عقوبة شديدة تناسب لمن شرع له هذا العقاب ممن ارتكبوا جرائم خطيرة تخل بأمن المجتمع والدولة كالزنا وقطع الطريق والتجسس... الخ. (144)

وعلى العموم تنفيذ عقوبة النفي قد لا يحرم المعاقب من مزاولة حياته العادية والتكسب من الطرق الحلال لإعالة نفسه، أو أسرته إذا اصطحبها معه إلى منفاه لهذا يعتبر النفي هو إخراج المذنب من بلده وسلب حريته فيه مع إدخاله بلد آخر ومنحه حياة أخرى مقيدة وتحت المراقبة. (145)

2-عقوبة النفي في الجزائر: كان النفي من المدينة أو من الإيالة هو أحد العقوبات التي تستخدمها السلطة العثمانية، وكان يطبق في حق الأشخاص الذين يرتكبون جرائم خطيرة أو يشكلون تهديدا للأمن الاجتماعي أو السياسي كما تشير إلى ذلك مصادر متعددة، وإذا كانت عقود المحاكم الشرعية استخدمت بشكل عام لفظة "الإجلاء" للتعبير عن هذه العقوبة، (146) فإن أحمد الشريف الزهار استخدم لفظة "النفي". (147)

ولم يكن يراعى في عقوبة النفي الحالة العائلية للشخص، وإنما يراعي فيها الخطر الذي يشكله صاحبها على النظام الاجتماعي والسياسي، فهذه العقوبة كانت تشمل الأشخاص دون تمييز وضعياتهم الشخصية متزوجين كانوا أم عزابا. (148)

ولا يقتصر النفي على الرعية بل يتعدى تنفيذ هذه العقوبة على الجند ورجال الانكشارية بسبب الخلافات والمؤامرات التي كانت تحدث بينهم والأمثلة كثيرة، منها ما ذكره محمد بن ميمون الجزائري عن الجندي محمد بكداش الذي تم إجلائه بسبب تخوف السلطة من مكانته وعلو كلمته في صفوف الجند والرعية،[149] وكذلك حالة مرابط يولداش الذي تم نفيه لأنه قتل جنديا كان يعمل معه في المحلة الشرقية. [150]

بالإضافة إلى أن الإجلاء قد يمس أيضا الشخصيات السياسية نظرا للمؤامرات والفتن التي تنشب بين أجهزة السلطة خاصة منهم آغا الصبايحية الذي كان أكبر محيك لها .[151] والعلماء من جهة أخرى قد يتعرضون إلى عقوبة النفي، خاصة بعد غضب البشوات عليهم وحدوث القطيعة بينهم وبين العثمانيين، كما هو الحال مع الشيخ ابن مالك الذي كان قاضي الإسلام ومن أكابر العلماء المسلمين. [152]

وفيما يتعلق بالهيئة القضائية التي تصدر هذا الحكم، فإن كل الهيئات التي تملك سلطة قضائية بالجزائر يمكنها إصدار حكم النفي على المعاقبين، بما في ذلك القضاة، الدايات، البايات وكذلك الزوايا، فالعديد منها في الأرياف تتخذ عقوبة النفي من العقوبات السارية المفعول عند ارتكاب البعض من الجرائم، فمن يسرق أو يتحدث مع امرأة خارج محل الزاوية مثلا فإنه ينفى ولا يرجع أبدا. [153] وأمر النفي في هذه الحالة قد يكون في يد شيخ القبيلة بمفرده، أو بالتشاور مع عقلاء أهل المنطقة والتابعين لتلك الزاوية. [154]

وعقوبة النفي لا تقتصر فقط على شخص معين، بل قد تنفذ على جماعة من الأشخاص، ويتم نفيهم جميعا في حال ما إذا كان العقاب صادر في حق كل أفراد هذه الجماعة، [155] وعادة ما تتعرض الجماعة المخالفة للقوانين العثمانية

والمرتكبة لبعض الجرائم إلى عقوبة النفي، حيث يتم القبض عليهم، وإرسالهم إلى مناطق خارج الإيالة، فقد قام الداي علي باشا (1808-1809م) بإلقاء القبض على عدد كبير من المتمردين وأرسل العديد منهم إلى المشرق على متن باخرة. (156)

وبعد تنفيذ هذه العقوبة لا يمكن لهؤلاء المنفيين الدخول إلى المكان الذي نفوا منه، ولكن قد يكون الرجوع بسرية ليلا تحت ستار الظلام، (157) ومنهم من لا يستطيع العودة أبدا من منفاه أمثال المولى علي القاضي الذي نفاه العسكر من الجزائر إلى تونس وأخرجوه عن أهله وماله، ولم يعد إلى أن مات في منفاه. (158) وقد كان المذنبون بكل أنواع الجرائم يخافون من عقاب النفي كونه يعتبر من أَشد العقوبات التي تسلطها الهيئة القضائية، لأنه يبعدهم عن أسرهم من جهة، ويحول بينهم وبين واجباتهم من جهة أخرى ويعطلهم عن أعمالهم ونشاطاتهم. (159)

وأسرة المنفي هي المتضرر الأكبر من هذا العقاب، فيفقد الأولاد والزوجة الرجل الذي يرعى شؤونهم ويوفر الطمأنينة والحماية، وبعض المصادر تناولت الضرر الذي لحقته بعض الزوجات بعد نفي أزواجهن، مثل زوجة علي برغل وكيل الخرج للبحرية الذي أجلي عام 1791م، والتي طلقوها منه إكراها وزوجوها من مصطفى الخزناجي.(160) والآثار التي تنعكس على أسر الأشخاص المجليين لا تكون معنوية فقط، وإنما مادية أيضا، لأن السلطة أحيانا لا تكتفي بعملية الإجلاء فقط كعقوبة وإنما تضيف إلى ذلك مصادرة أملاكهم وبيعها وإيداع مبالغها في خزينة الإيالة وبذلك تمنع هذه الأسر من الاستفادة منها.(161)

3-التغريم: التغريم لغة لفظ مشتق من الفعل غرم يغرم غرما وغرامة، والغرامة: ما يلزم أداؤه من المال، وما يعطى من المال على كره الضرر والمشقة. [162] واصطلاحا التغريم هو إلزام المسؤول عن الجريمة بدفع مبلغ من النقود، يقدره الحكم القضائي الصادر ضده إلى خزانة الدولة، وبصدور الحكم بالغرامة تنشئ علاقة دائنية بين المحكوم عليه وبين الدولة. [163] والغرامة إلزام الشخص بدفع النقود لتعويض الفعل الإجرامي الذي ارتكبه، من أجل الردع عن هذا الفعل. [164]

4-عقوبة التغريم في الجزائر: إن الهيئات القضائية في الجزائر لا تكتفي بإصدار عقوبات بدنية على المذنبين بل تتعداها إلى إصدار عقوبات مالية تتمثل في الغرامة، وقد تفرض عليهم أموالا يرهقونهم بها، [165] على الرغم من أن هذه الغرامات في كثير من الأحيان تتناسب مع ثرواتهم وتتماشى مع قانون البلاد. [166]

وهذه الغرامة تعتبر نوع من الضرائب المستحدثة وهي عادة ما تفرض بدلا عن الضرائب الاعتيادية من عشور وزكاة، [167] وتعتبر من أقسى العقوبات بالنسبة للمدنيين، فحرصهم على جمع المال لا يسمح لهم بدفع أية غرامة مهما كان مبلغها، وهناك من السكان من يفضل أن تؤخذ قطعة من لحمه على أن يدفع شيئا من ماله على حد تعبير تيدنا في مذكراته. [168]

وتفرض هذه العقوبة المسماة عقوبة المال، [169] على مرتكبي الجرائم البسيطة الأقل خطورة على المجتمع والدولة، فتفرض على ممارسي الغش في الأسواق إلى جانب كسر مكاييلهم، [170] كما أنها تأخذ كمطلب استثنائي في شكل تعويض على الأضرار التي تتسبب فيها المشاجرات والصدامات في الأسواق، أو عند عصيان أوامر الشيخ أو القائد. [171]

كما تنفذ عقوبة الغرامة المالية على من ارتكب جرائم الدعارة والزنا،[172] كما تفرض أيضا في شكل عقوبة على القبائل المتمردة عند إقرارها بسلطة البايلك وإعلانها الخضوع والطاعة كعقوبة على ما كانت عليه في السابق من حالة عصيان ضد الحكم العثماني. [173] وفيما يتعلق بالقيمة المالية المقدرة في هذه العقوبة فتختلف حسب نوع الجريمة المرتكبة، فتزداد وتنقص تبعا للضرر الذي يلحقه الجاني بالمجني عليه، وقد أورد جمال قنان في كتابه نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث أمثلة عن قيمة الغرامات المالية في حالة ارتكاب بعض الجرائم غير المتسامح فيها فعند ضرب شخص مثلا بأحد الآلات والأدوات ولم يلحق الضرر الكبير له، يغرم بدفع ريال أو ربع ريال وتتعدى القيمة من ريال وربع إلى ثلاثين ريال حسب الضرر الذي يلحقه بالشخص. [174]

وفي حالة سرقة شيء من المسجد يفرض على السارق دفع أكثر من ثلاثين ريالات، وعند سرقة الأفراد واكتشاف أمر هذه الجريمة، يتم إجبار السارق على جمع ما سرق ويزيد عليه قيمة مالية أخرى حرمة للبيت أو محل الشخص المسروق. [175] ولا تقتصر الغرامة على دفع مقدار من الأموال فقط بل قد يضاف إليها مجموعة من الحيوانات أو المحاصيل الزراعية، فمثلا عند انتصار صالح باي قسنطينة في حملته ضد منطقة الزيبان وأخضع حاكمها، فرض عليه كعقوبة لتمرده غرامة قدرت بثلاثمائة ألف ريال يضاف إليها مجموعة من الخيل والعبيد، [176] ومن جهة أخرى عوقب بعض قطاع الطرق بأن قرر عليهم الباي محمد بن عثمان خمسين فرسا وألف مكحلة. [177]

وعادة ما تفرض الغرامات المالية كعقوبة تكميلية إلى جانب عقوبات أخرى، فقد يتم تنفيذ عقوبة الجلد على المذنب ثم يغرمونه مقدارا من المال.[178] وهذه العقوبة تفرض على شخص كما يمكن أن تفرض على جماعة معينة أو سكان

منطقة ما، مثلما فرضت على سكان وأهل عين ماضي جميعا بعد عصيان أحمد التيجاني قدرت بـ17 ألف بوجو. [179]

وفي حالة إصدار الحكم بالتغريم على اختلاف القيمة المقدرة، يكون على المعاقبين دفع هذه المبالغ كاملة للجهة المعنية بالقبض سواء القاضي أو الباي أو الداي180، وفي بعض الأحيان يتولى موظفون في الإيالة تنفيذ هذه العقوبة مثل: قائد الفحص في مدينة الجزائر مثلا. [181]

وفيما يتعلق بالمدة الزمنية التي يتم فيها تنفيذ هذه العقوبة فلا تتجاوز أحيانا منتصف الليلة التي صدر فيها الحكم، [182] لهذا يعجز المخالفين المحكوم عليهم بالغرامة في كثير من الأحيان عن الدفع فيضطرون إلى الهروب خوفا من الوقوع في قبضة السلطة. [183] لأنهم في حالة العجز عن دفع الغرامة، كان الغرماء يسجنون حتى تباع كل أملاكهم، فإذا ثمنها يفوق قيمة الدين فيعود المبلغ المتبقي إلى السجين، وإذا كان ينقص يطلق سراحه ولكن لا يمكن له التمتع بيوم الاثنين، بل كان عليه أن يعمل فيه، ويجلد مائة جلدة. [184]

5-التشهير: التشهير في اللغة مصدر شهر، الدال على وضوح الأمر وظهوره، وقيل ظهور الشيء في شنعة حتى يشهره الناس، يقال: شهر فلان بفلان إذا أذاع عنه السوء، كما يأتي التشهير بمعنى الفضيحة والإذاعة والإعلان والتشنيع. [185] والتشهير في الاصطلاح لا يخرج عن معناه اللغوي، وهو الإعلان عن جريمة المحكوم عليه، وإظهار الشخص بعيب يفضحه ويشهره بين الناس ويتحقق ذلك بإخبار الناس بجرم الجاني حتى يشتهر أمره فيحذره الناس، وهو عقوبة تعزيرية يقصد منها إعلان الناس كافة بما ارتكبه الشخص من الذنوب. [186]

6-عقوبة التشهير في الجزائر:

كان التشهير أحد العقوبات التي تصدرها الهيئات القضائية في الجزائر في حق مرتكبي بعض الجرائم مثل: قطاع الطرق والسراق والزناة خاصة المومسات اللواتي كن تحت رقابة المزوار، واللواتي يتم القبض عليهن في الشوارع ليلا دون رخصة ودون إنارة. (187) وعقوبة التشهير يقتصر تنفيذها على فئات اجتماعية دون أخرى، فمثلا الأتراك كانوا عند ارتكابهم للجرائم يحاكمون في جلسات سرية، وعند تنفيذ هذه الأحكام يعاقبون سرا أيضا في دار آغا الانكشارية حتى لا تهان كرامتهم، أما الأهالي وبقية السكان الذين تصدر في حقهم الأحكام، فإن تنفيذها يكون علنا في ساحات المدن والأسواق وافتضاح أمرهم لدى الجميع. (188)

أما الأماكن التي يتم فيها تنفيذ عقوبة التشهير، فنجد ساحات المدن والأروقة التي تعج بالسكان، وتعتبر الأسواق مركزا مهما للتشهير بالمجرمين وقطاع الطرق وفضاء لتبليغ العامة بنوعية العقوبات والأحكام الصادرة في حق اللصوص ومرتكبي الجرائم التي تخل بأمن الإيالة. (189)

وقد تكون عقوبة التشهير تكميلا لعقوبات أخرى جسدية مثل: الجلد والفلقة أو عقوبات مالية تتمثل في الغرامة. والمسؤول عن تنفيذ التشهير بالمجرمين هو موظف من موظفي الإيالة يدعا "البراح". (190)

ويعد البراح من الموظفين العثمانيين المهمين في الجزائر، نظرا للمهام التي كان يؤديها، فيتولى مهمة تبليغ الناس في الأسواق والساحات العامة والمدن بأوامر القياد والبايات وإعلان القرارات والأوامر الصادرة من إدارة البايلك، (191) وينادي في الأزقة للتشهير بالمجرمين خاصة إذا كانوا من ذوي المناصب العالية وموظفون في الإيالة، وعند تشهيره بهؤلاء عادة ما ترافقه الطبول وأصوات

المدافع وفيما يتعلق بكلمة البراح تعد من الكلمات العامية الجزائرية، يراد بها المنادي الشعبي الذي يخبر الناس في الأسواق بجديد الأخبار والأحداث.[192]

الهوامش والإحالات:

1-محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ج3، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 2003م، ص111.

2-عز الدين كيحل، «العقوبة بالجلد في الفقه الإسلامي وإمكان تطبيقها في الأنظمة الجزائرية الحديثة»، مجلة المنتدى القانوني، ع5، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (د. ت)، ص09. 3—3-وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبايدية، دار القصبة للنشر، م2006، ص130.

4-الحسن بن محمد الوزان الفاسي، وصف إفريقيا، ج1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1983م، ص90.

5- أحميدة عميراوي، المرجع السابق، ص53.

6- وليام سبنسر، المرجع السابق، ص ص130-131.

7- أحميدةعميراوي، الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني (مذكرات تيدناأنموذجا)، دار الهدى، الجزائر، 2009م، ص67.

8-وليام سبنسر، المرجع السابق، ص130.

9-جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830م)، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987م، ص93.

10-وليام سبنسر، المرجع السابق، ص ص130-131.

1-أحميدةعميراوي، الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني (مذكرات تيدنا أنموذجا)، دار الهدى، الجزائر، 2009م، ص50.

12-هاينريش فون مالتسان، ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا، ج3، ترجمة أبو العيد دودو، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1980م، ص41.

13-وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824م، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1982م، ص47.

14-أحميدة عميراوي، المرجع السابق، ص39.

15-محمد بن يوسف الزياني، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تحقيق وتقديم الشيخ المهدي البوعبدلي، المؤسسة الوطنية للطباعة والنشر، الجزائر، 1988، ص250.

16-صلاح الدين بن نعوم، القضاء في معسكر (1730-1830م)، مذكرة ماستر، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2017/2016م، ص62.

17-ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، ط2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص363.

18-ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع نفسه، ص195.

19-أحميدة عميراوي، المرجع السابق، ص94.

20-سورة النور الآية[2].

21-هلايلي حنيفي، «الشرطة والقضاء في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني بين ثنائية المصادر المحلية والأوروبية»، المجلة التاريخية والمغاربية، ع134، الجزائر، 2009م، ، ص155.

22-محمد بن مكرم ابن منظور، ج11، المصدر السابق، ص205.

23-هابنسترايت، رحلة العالم الألماني هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ/1732م)، ترجمة وتقديم ناصر الدين سعيدوني، دار المغرب الإسلامي، تونس، (د. ت)، ص39.

24-فندلين شلوصر، قسنطينة أيام أحمد باي (1832-1837م)، ترجمة وتقديم أبو العديد دودو، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1977م، ص83.

25-بلقاسم قرباش، الأسرى الأوربيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830م)، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2016/2015م، ص120.

26-عزيز سامح الترا، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر محمود على عامر، دار النهضة العربية، بيروت، 1989، ص139.

27-فندلين شلوصر، المصدر السابق، ص83.

28-بلقاسم قرباش، المرجع السابق، ص265.

29-فندلين شلوصر، المصدر السابق، ص83.

30-أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان (1830-1855م)، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1989م، ص59.

31-محمد علي بودبوز، تاريخ المغرب الكبير، ج1، مؤسسة تاوالت الثقافية، مصر، 2010م، ص127.

32-فندلينشلوصر، المصدر السابق، ص83.

33-هابنسترايت، المصدر السابق، ص43.

34-أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص110.

35-فندلين شلوصر، المصدر السابق، ص83.

36-أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص73.

37-سيمون بفايفر، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، ترجمة وتعليق وتقديم أبو العيد دودو، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص161.

38-سيمون بفايفر، المصدر نفسه، ص161.

39-أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص173.

40-سورة المائدة الآية[33].

41-مصطفى عبيد، «القضاء في الجزائر خلال العهد العثماني»، مجلة عصور جديدة، ع12، خريف-شتاء (فيفري) 2014م، ص221.

42-وليام سبنسر، المرجع السابق، ص129.

43-فندلين شلوصر، المصدر السابق، ص82.

44-فندلين شلوصر، المصدر نفسه، ص ص81-82.

45-مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص220.

46-فندلين شلوصر، المصدر السابق، ص82.

47-مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص221.

48-سيمون بفايفر، المصدر السابق، ص171.

49-فندلين شلوصر، المصدر السابق، ص51.

50-قدوربوجلال، مظاهر التقارب والقطيعة بين العلماء والسلطة العثمانية فيبايلك الغرب (1671-1830م)، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2017/2016م، ، ص54.

51-فندلين شلوصر، المصدر السابق، ص92.

52-حنان شركاك، عقوبة الإعدام في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مذكرة ماستر، قسم الحقوق، جامعة قسنطينة، 2013/2012م، ص29.

53-عثمان الكردي أوميد، عقوبة الإعدام في الشريعة الإسلامية، ط1، مؤسسة الرسالة، (د. م)، 2008، ص68.

54-ناصر كريمش الجوراني، عقوبة الإعدام في القوانين العربية، دار حامد للنشر، الأردن، 2009، ص ص36-37.

55-حنان شركاك، المرجع السابق، ص11.

56-مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص222.

57-وليام شالر، المصدر السابق، ص46.

58-أحميدة عميراوي، المرجع السابق، ص54.

59-هاينريش فون مالتسان، المصدر السابق، ص41.

60-هاينريش فون مالتسان، المصدر السابق، ص41.

61-حمد بن المبارك بن العطار: تاريخ بلد قسنطينة، تحقيق وتعليق وتقديم سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، دار السويدي للنشر والتوزيع، الرياض، 2005م، ص50.

62-فندلين شلوصر، المصدر السابق، ص ص49-50.

63-الآغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، ج1، ج2، تحقيق ودراسة يحيى بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1990م، ص154.

64-أحميدة عميراوي، المرجع السابق، ص54.

65- نفسه، ص54.

66-فندلين شلوصر، المصدر السابق، ص82.

67-نفسه، ص ص50-62.

68-حسين كامل نوفل، «الشنق والخنق»، مجلة الطب البشري، ع3 كلية الطب، جامعة الملك فيصل بالدمام، 2005م، ص16.

69-وليام شالر، المصدر السابق، ص46-47.

70-وليام شالر، المصدر نفسه، ص46.

71-عمار بوحوش، التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص72.

72- E. Lessiore, W. wyld, **Voyage Pittroseque Dans La Régence D'Alger**, Maison Elouma, Alger, 2002,p43.

73-هابنسترايت، المصدر السابق، ص39.

74-سيمون بفايفر، المصدر السابق، ص161.

75-أحميدة عميراوي، المرجع السابق، ص50.

76-هلايلي حنيفي، المرجع السابق، ص155.

77-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص72.

78-هلايلي حنيفي، المرجع السابق، ص155.

79-أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص ص128-129.

80-وليام شالر، المصدر السابق، ص46.

81-أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص70.

82-بلقاسم قرباش، المرجع السابق، ص263.

83-حنان شركاك، المرجع السابق، ص11.

84-شالر، المصدر السابق، ص47.

85-عزيز سامح الترا، المصدر السابق، ص139.

86- E. Lessiore, W. wyld,op,cit,p44.

87-بلقاسم قرباش، المرجع السابق، ص265.

88-وليام سبنسر، المرجع السابق، ص130.

89-فندلين شلوصر، المصدر السابق، ص83.

ويعرف المكان الذي يتم الرمي منه بـ «كاف الشكارة»، ويقع شمال القصبة، انظر، فندلين شلوصر، المصدر نفسه، ص83.

90-عزيز سامح الترّ، المصدر السابق، ص139.

91-أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص65.

92-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص146.

93-فندلينشلوصر، المصدر السابق، ص82.

94-مؤيد محمد حمد المشهداني، «أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830م»، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلد5، ع16، جامعة تكرت، 2013م، ص33.

95-بلقاسم قرباش، المرجع السابق، ص266.

96-مؤيد محمد حمد المشهداني، المرجع السابق، ص430.

97-مذكرات أحمد الشريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر1754 - 1830، تحقيق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص111.

98-قدور بوجلال، المرجع السابق، ص288.

99-هاينريش فون مالتسان، المصدر السابق، ص34.

100-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص72.

101-بلقاسم قرباش، المرجع السابق، ص266.

102-أحميدة عميراوي، المرجع السابق، ص50.

103-هلايلي حنيفي، المرجع السابق، ص222.

104-وليام سبنسر، المرجع السابق، ص130.

105-وليام سبنسر، المرجع السابق، ص130.

106-أحمد بن المبارك العطار، المصدر السابق، ص148.

107-هلايلي حنيفي، المرجع السابق، ص154.

108-أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص58.

109-قدور بوجلال، المرجع السابق، ص287.

110-فندلينشلوصر، المصدر السابق، ص83.

111-هلايلي حنيفي، المرجع السابق، ص154.

112-أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر (1766-1791م) سيرته-حروبه-أعماله-نظام الدولة والحياة العامة في عهده، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص33.

113-أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص172.

114-محمد بن مكرم ابن منظور، ج7، المصدر السابق، ص112.

115-أبو المعاطي حافظ أبو الفتوح، المرجع السابق، ص502.

116-بلقاسم قرباش، المرجع السابق، ص253.

*هو مصطلح كان يطلق على السجون الخاصة بالأسرى في الجزائر خلال العهد العثماني، استخدم لأول مرة للتعبير عن الرهائن الأوربيين في إسطنبول، لأنهم كانوا يحتجزون في حمامات المدينة، ليطلق بعدها على كل السجون المتواجدة على الأراضي العثمانية ومنطقة شمال إفريقيا الخاصة بالأسرى، انظر، بلقاسم قرباش، المرجع نفسه، ص ص254-255.

117-بلقاسم قرباش، المرجع السابق، ص266.

118- Laugier De Tassy, **Histoire Du Rayaume D'Alger**, Amsterdam, 1815, p164.

119- Venture de paradis, **Alger au 18eme siècle, Mémoire et observations** rassemblés et présentés par Josef Cuoq, Saindbad, paris, 1983, p51.

120-بلقاسم قرباش، المرجع السابق، ص259.

121-جيمس ليندز كاثكارت، مذكرات أسير الداي قنصل أمريكا في المغرب، ترجمة اسماعيل العربي، الجزائر، د م ج، ص ص57-58.

122-جيمس ليندزكاثكارت، المصدر السابق، ص ص52-56.

123-جيمس ليندزكاتكارث، المصدر نفسه، ص59.

124-بلقاسم قرباش، المرجع السابق، ص259.

125-جيمس ليندزكاتكارث، المصدر السابق، ص ص59-60.

126-بلقاسم قرباش، المرجع السابق، ص259.

127-جيمس ليندزكاتكارث، المصدر السابق، ص61.

128-جيمس ليندزكاتكارث، المصدر نفسه، ص114.

129-ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص187.

130-ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص187.

131-Laugier de Tassy, op. cit, p-240.

132-جيمس ليندزكاثكارت، المصدر السابق، ص132.

133-جيمس ليندزكاثكارت، المصدر نفسه، ص ص53-54.

134-فندلين شلوصر، المصدر السابق، ص ص38-39.

135-فندلين شلوصر، المصدر السابق، ص38.

136-جيمس ليندزكاثكارت، المصدر السابق، ص71.

137-جيمس ليندزكاثكارت، المصدر نفسه، ص70-71.

138-وليام شالر، المصدر السابق، ص ص46-47.

139-أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص72.

140-هلايلي حنيفي، المرجع السابق، ص156.

141-محمد منصور الحمودي، «عقوبة النفي بدراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقانون»، مجلة جامعة دمشق، ع2، دمشق، 2003م، ص500.

142-سورة المائدة، الآية [33].

143-محمد منصور الحمودي، المرجع السابق، ص502.

144-محمد منصور الحمودي، المرجع نفسه، ص501.

145-أبو المعاطي حافظ أبو الفتوح، المرجع السابق، ص315.

146-خليفة حماش، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة دكتوره، قسم تاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006م، ص80.

147-أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص71.

148-خليفة حماش، المرجع السابق، ص80.

149-محمد بن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص91.

150-خليفة حماش، المرجع السابق، ص81.

151-خليفة حماش، المرجع نفسه، ص81.

152-أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص82.

153-جمال قنان، المرجع السابق، ص188.

154-جمال قنان، المرجع نفسه، ص189.

155-عبد الكريم الفكون، منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تقديم وتحقيق وتعليق أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987م، ص96.

156-أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص58.

157-محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص ص21-22.

158-عبد الكريم الفكون، المصدر السابق، ص227.

159-أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص110.

160-أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص71.

161-خليفة حماش، المرجع السابق، ص82.

192-محمد بن مكرم ابن منظور، ج2، المصدر السابق، ص110.

163-أبو المعاطي حافظ أبو الفتوح، المرجع السابق، ص357.

164-أبو المعاطي حافظ أبو الفتوح، المرجع نفسه، ص ص358-359.

165-عبد الكريم الفكون، المصدر السابق، ص84.

166-الآغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود، ج2، المصدر السابق، ص71.

167-ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص232.

168-أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص110.

169-الآغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود، ج2، المصدر السابق، ص170.

170-بوغفالة ودان، المرجع السابق، ص136.

171-ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص232.

172-وليام سبنسر، المصدر السابق، ص93.

173-ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص233.

174-جمال قنان، المرجع السابق، ص182.

175-جمال قنان، المرجع نفسه، ص183.

176-ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص363.

177-أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص326.

178-أحميدة عميراوي، المرجع السابق، ص69.

179-أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص55.

180-جمال قنان، المرجع السابق، ص159.

181-ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص363.

182-أحميدة عميراوي، المرجع السابق، ص69.

183-جمال قنان، المرجع السابق، ص150.

184-وليام سبنسر، المصدر السابق، ص130.

185-المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناجي، المكتبة القلمية، بيروت، (د. ت)، ص97.

186-عبد القادر عودة، التشريع الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، ط3، مؤسسة الرسالة، 1990م، ص704.

187-Venture de parqdis, Alger au 18eme siècle, op. cit, p 112.

188-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص71-72.

189-بوغفالة ودان، المرجع السابق، ص137.

190-صالح الدين بن نعوم، المرجع السابق، ص61.

191-عبد القادر بلغيث، الحياة السياسية والاجتماعية بمدينة وهران خلال العهد العثماني، مذكرة ماجستير، قسم الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2014/203م، ص52.

192-أحمد بن مبارك ابن العطار، المصدر السابق، ص ص148-149.

انعكاس الوجود العثماني على تطور الفن المعماري في الجزائر

د. نجوى طوبال – جامعة الوادي

مقدمة:

عرفت الجزائر تطورا ملحوظا في الجانب المعماري، وذلك خلال الفترة العثمانية، وخاصة في المدن الكبرى، وقد تجلى ذلك التطور في ميادين العمران المدني والديني والعسكري، وهذه الميادين لها تفرعاتها المتعددة والمختلفة، ما يعني انعكاسا بشكل أو بآخر للوجود العثماني، وقد ساهمت عدة ظروف ومعطيات -داخلية بالأساس إلى جانب العوامل الخارجية- في هذا التطور سنقف عندها في ثنايا هذه الدراسة وإليكم بعض التفصيل:

أولا: الفن المعماري المدني:

ونعني بالفن المعماري المدني، هو شكل وهندسة وزخرفة العمارة أو المباني المدنية والمنازل والأسواق، التابع لعموم الناس أو السلطة الحاكمة في البلاد بمختلف مواقعها، من قصور ومساكن وظيفية وإدارات... وهي المرافق والمؤسسات والمباني التي نقدم حولها صورة عامة نوضح من خلالها كيف تطور فن العمارة المدنية في الجزائر شكلا ومضمونا.

أ – **القصور:** وتتمثل في قصور الداي وقصر الآغا وقصر الباي. وهي من المباني التي يتجلى فيها فن العمارة في الجزائر خلال الفترة العثمانية، هي القصور بمختلف أنواعها وأشكالها ومراتب أصحابها، ونذكر منها:

1-قصر الداي: وهو مقر السلطة المركزية، واجهته الخارجية عادية وغير مميزة والجزء المغطى منه يظهر مسطحا، أما الزخرفة والتجميل فهي بداخل القصر، وهو كثير الأقواس والأعمدة ونوافير المياه المغطاة بالسراميك أو المنحوتات

المزخرفة... ويضم القصر العديد من الأجنحة التي تتكون من طوابق وأروقة وقاعات، ومنها جناح الداي، وهو من ثلاثة طوابق، ويتألف الجناح من رواق وسبع قاعات وكُشك وجناح للموسيقى، وبالغرب من هذا الجناح يقع جناح الحريم (زوجات الداي وبناته والخادمات...)، وهو الآخر يتكون من ثلاثة طوابق وعدد من الغرف، تختلف عددا بحسب الطوابق، وهو يطل على حدائق القصر، ويقابله جناح الداي، وله فتحات في الطوابق العليا، تطل على القصبة، ويضاف إلى القصر كذلك مجموعة من الحدائق ويطلق عليها حدائق نساء الداي أو حدائق الحريم، لأنه يُسمح للنساء بدخولها.

ويضم القصر كذلك المطابخ (جناح المطابخ)، وبه الجناح الخاص بإعداد الطعام، يتكون من سبعة أفران موزعة بين المدخل الشرقي والجنوبي للقصر، والمطبخ الخاص بتحضير الحلويات وهو أصغر من المطبخ الأول، ويقع بالجهة الغربية ويتكون من فرنين. وهناك المطبخ الخاص بإعداد الشاي والقهوة، وهو يقع إلى الشمال من تلك المطابخ، وتُقدم القهوة ثلاث مرات باليوم، وفي مرحلة لاحقة أصبحت المطابخ تتكون من طابقين، وبالقصر كذلك المخازن ومنها التي تم تشييدها بالجنوب منه، وهي تابعة للمطابخ، وتُخزن بها مواد السكر والملح والشمع والزيت والفواكه الجافة... وهي تتكون من خمسة أقبية بها تهوية، وكان تشييدها مع بداية بناء القصبة، كما شيدت المخازن شمال القصر، مقابلة للمقهى، تُحفظ بها الأغراض الخاصة بالقيادات العليا. ويحتوي القصر أيضا على مجموعة من الحمامات (الحمام القديم والحمام الجديد والمراحيض تقع في شرق القصر ووسطه).

وهناك جناح الخدم، الذي يتبع إلى قصر الداي، الذي يتبعه كذلك مقر الديوان، والذي يقع بالجزء الغربي من الطابق الأرضي للقصر، وبه القاعات

الخاصة بالاجتماعات والأخرى الخاصة بالاستقبالات، إلى جانب القاعات الخاصة بالخزينة والسجلات وأرشيف القصر، ولعل أهم القاعات بمقر الديوان، هي القاعة الأساسية التي يعقد فيها اجتماع مجلس الديوان، وفيه يتم استقبال القناصل وممثلي البعثات الدبلوماسية والتجار الأجانب، وهو المكان الذي شهد حادثة المرحة المشهورة بين الداي حسين والقنصل الفرنسي سنة 1827م.

ومن توابع قصر الداي، نجد قاعات خزينة الدولة المحاذية لمقر الديوان، وتتكون من خمس قاعات، منها قاعة الخزناجي (وزير المالية)، ويخضع القصر على الدوام إلى الطلي والترميم، وعمليات التنظيف كانت بشكل يومي...

2-قصر الأغا: يعتبر الآغا في مرحلة الدايات، هو المسؤول عن الشؤون العسكرية والأمنية للقصبة، والآغا ونوابه لهم قصر خاص بهم، يقع وسط المجمع العسكري، وهو بالقرب من قصر الداي في الجهة الشرقية لحدائق الداي، وغرب مسجده (مسجد الداي)، وهو مكون من مجموعة من القاعات (خمس قاعات)، قاعته الأولى الكائنة بالشمال منه تربط القصر بقصر الداي، وقصر الآغا من طابقين وبه مطبخ وخزان ماء وحمام. وقصر الآغا يحتوي على أروقة وقاعات بها نوافذ، يُطل بعضها على فحص دار السلطان، وبعضها الآخر على القصبة، وتمر عبر ناحيته الشرقية والغربية قنوات المياه الخاصة بدار السلطان والمدينة.

3-قصر البايات: وهو صر موجود حصرا في دار السلطان (مدينة الجزائر)، عاصمة البلاد، ويعود تشييده إلى القرن السادس عشر ميلادي، وأخذ هذه التسمية في وقت متأخر من الوجود العثماني، كونه أصبح خاصا ببايات بايلكي وهران وقسنطينة، وهو يقع بالجنوب الشرقي لقصر الداي، ويتألف من ثلاثة

طوابق وحديقة ومرافقة خاصة وجناح للخدم، ومن مرافقه الأخرى، الحمام والمراحيض والمطبخ والمغاسل والمخبزة وجناح للضيافة والاستقبال...

ب- المنازل: كانت المنازل البلاد تشيد عادة داخل الأسوار، متشابهة في هندستها المعمارية، وتبنى بشكل موحد، ويكون الاختلاف في الحجم والسعة والتزيين والزخرفة من الداخل، الجزء السفلي من هذه المنازل يبنى من الحجر وباقي الطوابق بمادة الطوب، وتُطلى بالجير الأبيض باستمرار، (يذكر البعض أنها كانت تطلى كل أسبوعين في مدينة الجزائر مثلا)[1] من أجل الحفاظ على بياضها ونظافتها، كما تُطلى في المناسبات الدينية والخاصة، وهي متدرجة بحيث لا يحجب منزل عن آخر الرؤية أو أشعة الشمس أو التهوية، وبالجدار الخارجي لهذه البيوت أحواض لاصقة به، مخصصة لرمي الأوساخ التي يجب طرحها صباحا.

الواجهة الخارجية للمنازل تكون في المدن واحدة، وهي قليلة النوافذ، وصغيرة في العادة ولا يتم فتحها إلا في المناسبات المختلفة، وهي مُسيجة بشباك من الحديد أو النحاس، والمظاهر الخارجية خالية من الزخارف والفنون المعمارية كما ذكرنا، ويتكون البيت في الأغلب من طابق أرضي وطابق علوي، وهي مزينة ومزخرفة ومنقوشة ومطلية بحسب إمكانيات أصحابها، ويضم البيت عموما غرفة الاستقبال التي تعرف بالسقيفة، وهي الأكبر في البيت، ويربط بينها وبين باقي الغرف ممر يؤدي إلى صحن البيت، الذي تتوزع حوله الغرف، وبوسط الصحن نافورة ماء وبئر وخزان ماء يتغذى من مياه الأمطار...

وكانت هذه البيوت مزودة بقنوات المياه الصالحة للشرب والطبخ، ومزودة كذلك بقنوات صرف المياه المتجمعة في صحن البيت، جراء الأمطار أو أعمال التنظيف والغسل.. ، وفي هذا الصحن يقمن النسوة بأعمال الحياكة والطرز

والخياطة، وهو مكان لعب الأطفال كذلك وتقام فيه احتفالات الزواج والختان... وهناك غرفة أو غرف أخرى بالطابق الأرضي تُستعمل كخزان للمواد الغذائية والأفرشة وإسكان الخدم بالنسبة للأسر الغنية التي لها خدم، أما الطابق العلوي فإن غرفه مخصصة لأهل البيت، وله مطبخ به مدخنة، وبذات الطابق توجد المراحيض والحمام.

ومنازل الميسورين، تكون غرفها مغطاة بالسجاد الذي يؤتى به من المشرق (السجاد الدمشقي)، ويزخرف البيت بكل الأشكال والأنواع من الجص والخشب. والغرف بها شرفات مزينة ومزخرفة، تُطل على صحن البيت، الذي يحتوي على أنواع من أشجار والنباتات المخصصة لتجميله أو تطلق الروائح الزكية مثل أشجار الياسمين والريحان ومسك الليل. وعادة ما يكون بهذا البيت سطح يطل على الخارج وجدرانه مرتفعة بالقدر الذي يحمي من السقوط، ويستعمل السطح لتجفيف الملابس وبعض المواد الغذائية وتواصل النساء مع بعضهن البعض. كما قد يكون به غرفة كبيرة يستعملها أصحابها للاستقبال والراحة، وهي في المدن الساحلية تطل على البحر.

وعلى سبيل المثال تبدو المنازل في مدينة الجزائر متصاعدة على سفح الجبل وهي تشكل مدرجا، وتظهر المنازل الناصعة البياض (1) وسط أشعة الشمس الإفريقية الدافئة بحسب جون ب ولف. ولم يكن بناء المنازل في مدينة الجزائر، كما في العديد من المدن الأخرى، يخضع لأي تخطيط أو برمجة أو تسطير مسبق، بل أن العشوائية والحاجات الفردية كانت لها اليد العليا في بناء المنازل ومدَ الأنهج دون مراعاة للمستقبل وما يفرضه النمو العمراني، وعندما زاد عدد السكان ظهرت مشكلة السكن، فارتفعت بنايات المنازل حتى في بطون الشعاب، وكذلك الأمر بالنسبة للأنهج والأزقة التي أخذت تلتوي بالتواء

الشعاب، وهذا ما يفسر لنا كثرة الدروب والأنهج الملتوية، حتى سمي أحد الأحياء بـ"حومة سبع لويات" كناية عن شكلها الكثير الالتواء.

وعلى الرغم مما قيل ويقال عن البناء العشوائي للمنازل، إلا أن الحقيقة الثابتة التي يُقر بها حتى خصوم الجزائر، هي أن تلك المنازل من الظاهر كان يصعب تمييزها إن كانت للعامة أو الخاصة، نظرا لشكلها الموحد، فالتمييز الوحيد بينها لم يكن من الممكن رصده إلا بعد الدخول إلى المنازل. أما انتقاد الأوربيين لاعتماد نموذج البناء الانطوائي في المدن، فإن ذلك راجع دون شك لاعتبارات اجتماعية ودينية، منها حفظ الخصوصية العائلية عامة والنسوية بصفة خاصة، ناهيك عن خصائصه المميزة في توفير الإضاءة والتهوية، حيث كان لا يسمح بتجاوز عدد معين من الطوابق (اثنان أو ثلاثة على الأكثر)، حتى تصل الشمس لجميع المنازل، ومن أسباب اعتماده أيضا، عامل العُرف المحلي الذي ينشأ بين سكان المدينة.

كثيرا ما يُجمع السكان على وجوب امتناع الرجال عن استعمال الأسطح، وعدم تجاوز المباني ارتفاعا معينا، حيث تصبح بدورها معايير وقيم حضرية يحترمها الجميع، إلى جانب العامل الشرعي من ذلك تواتر النصوص والأحاديث النبوية الشريفة الواردة في ذمَ التعالي في البناء، مما كان له الأثر الاجتماعي المباشر في حفظ التجانس واللجوء أحيانا إلى البناء الأفقي المكثف. إضافة إلى أن اعتماد طابع البناء الانطوائي يتماشى مع الصفات الأخلاقية لسكان مدينة الجزائر، والتي أشار إليها بعض الرحالة الأوربيين وحتى الأمريكيين الذين زاروا الجزائر ومكثوا فيها برهة من الزمن، بحيث يذكرون أن هؤلاء السكان كان لديهم إيمان قوي بالإسلام، الذي يستمدون من قوانينه وتعاليمه جميع تصرفاتهم وتحركاتهم.

-**المساكن الوظيفية والمؤسسات الإدارية:** وهذه المباني السكنية والإدارية خاصة بالقيادات العليا للبلاد أو الباليك أو التي تضم الإدارات المختلفة لتسيير شؤون البلاد، وهي بنوعيها تتكون عموما من طوابق ومجموعة من المرافق، أهمها الغرف بالنسبة للمساكن والحمامات والمطبخ... وهي كائنة بالقرب من القصر التابع للداي بالنسبة لدار السلطان أو الباي بالنسبة للبايلك، ومن المسكن والمباني المميزة والجميلة تلك الخاصة بخوجة الباب (مسؤول الحراسة)، وكذلك باقي المسؤولين وإداراتهم سواء في مدينة الجزائر أو باقي عواصم المقاطعات الأخرى.

ثانيا: العمارة الدينية:

والمقصود بها الكيفية التي كانت تبنى بها المساجد والزوايا والأضرحة، وما كان يميزها من حيث الشكل والهندسة والجوانب الجمالية من تزيين وزخرفة داخلية وخارجية، مع ملاحظة الفروق بين الطراز المحلي والوافد.

أ-المساجد: كانت المساجد والجوامع كثيرة الانتشار في ربوع الجزائر خلال الفترة العثمانية، وكان بناؤها وزخرفتها تمتان على الطراز المحلي لكل جهة من جهات الوطن، والذي كان في غالبه موروثا عن المرابطين والموحدين، أو الطراز الوافد مع مهاجري الأندلس أو مع القادمين من الدخول العثماني (العنصر العثماني). وقبل تقديم بعض التفصيل حول الطراز العثماني، نشير إلى أن أغلب المساجد في العهد العثماني كانت في المدن تقوم على أنقاض منازل وحتى مساجد قديمة، مما يوحي بانحسار الأراضي والمواقع الشاغرة، وهو ما لا ينطبق على البوادي والأرياف، حيث كانت المساجد تشيد على أراضي جديدة، وقفية أو توهب من طرف المحسنين.

ومن المساجد التي بنيت على أنقاض بنيات أو مساجد سابقة بمدينة الجزائر، نجد على سبيل المثال مسجد علي بتشين الذي شُيد حوالي 1622-1623م،

والذي لم تتجاوز مساحته الخمسمائة متر مربع، وقد قام على أنقاض أحد القصور المندثرة، والأمر نفسه يقال عن مسجد باب الجزيرة المعروف بمسجد شعبان خوجة، الذي بُني في العام 1693م، وفوق أرض كانت في الأصل منازلا تم تهديمها، كما أن البناء الكامل لمسجد كتشاوة (1794-1795م)، جاء على أنقاض مسجد قديم، كان يحمل نفس التسمية، وقد أشرف على إنجازه بصفة شخصية ومباشرة الداي حسن باشا (1798/1791م). وبالإضافة إلى مدينة الجزائر وجد الطراز المحلي في كافة مدن البلاد الداخلية منها والساحلية.

ب-الطراز الوافد: بعدما أصبحت المجموعات الوافدة إلى الجزائر من الأندلسيين والعثمانيين تُشكل مجموعات معتبرة، شرعت هذه الأخيرة في إقامة المساجد على النمط الذي كان موجودا في موطنها الأصلي، وقد تفنن الوافدون أو المهاجرون في عملية وطريقة تشييد تلك المساجد، بحسب الجهات التي قدموا منها، وعليه نجد بعض المساجد بقاعات (بيوت) للصلاة على شكل مربع تتوسطها قبة كبيرة الحجم، وأخرى بقاعات طويلة تشبه الصليب، ونجد في بعض المساجد يُدمج الوافدون بين طرازهم والطراز المحلي. ومن الأمثلة على الطراز الخليط بين الوافد والمحلي في مساجد مدينة الجزائر، نجد المسجد الكبير (الأعظم)، الذي شيده يوسف ابن تاشفين، مؤسس دولة المرابطين (1009م/1106م- 400-500ه)، وقد جمع بين الطراز المحلي والطراز الأندلسي.

ومن النماذج عن المساجد المشيدة على النمط الوافد، مسجد السيدة بمدينة الجزائر، والذي شيد مع بداية الدخول العثماني، وكان على الدوام عرضة لهجمات الاسبان، خاصة خلال المرحلة الأولى من استقرار العثمانيين، وأعيد ترميمه خلال القرن الـ 18م، وهو عبارة عن تحفة فنية وأثرية بأتم معنى الكلمة.

وإلى جانب مسجد السيدة، هناك مسجد الجامع الجديد بمدينة الجزائر، المُشيد سنة 1660م من طرف الإنكشاريين، ويعرف بجامع الصيادة أو الحواتين، وهو محاذي للجامع الكبير بساحة الشهداء اليوم، وقد انتشرت المساجد المبنية على الطراز العثماني في بعض المدن الأخرى ومنها مدن: وهران وقسنطينة والمدية وجيجل وغيرها، كما كان الطراز الأندلسي في مساجد مدن تلمسان والبليدة والقليعة وبجاية...

ج-الأضرحة والزوايا: لعل من بين أهم الأضرحة التي بقيت محل اهتمام الجزائريين وإلى اليوم، وخاصة لدى سكان مدينة الجزائر، وكانت سابقة للوجود العثماني، ضريح سيدي عبد الرحمن الثعالبي (وهو من أهم علماء الجزائر ومصلحيها، والذي أصبح اسمه لصيقا بمدينة الجزائر، عاش خلال القرن التاسع هجري، من مواليد منطقة يسر القريبة من مدينة الجزائر، حوالي سنة 1384م، وعاش ودفن بمدينة الجزائر حوالي سنة 1471م بأعالي باب الوادي)، وهو ضريح بسيط في طريقة بناءه، ونظرا لمكانة هذا العالم في الجزائر، فقد اجتهدت السلطة العثمانية الحاكمة في البلاد في إظهار اهتمامها بهذا الضريح، فكانت تقوم بترميمه وطليه بشكل مستمر، وبداية الاهتمام بالضريح وجعله مزارا وله بعض الملاحق، تعود إلى سنة 1611م، وشيد الداي الحاج أحمد باشا (1695م/1698م) بالقرب من ضريح الشيخ الثعالبي جامعا بهذا الاسم، ولم يستكمل بناؤه إلا في عهد الداي عبدي باشا (1724م/ 1732م).

وشكل هذا الضريح كان في البداية بالطراز المغربي المحلي، وبعد أن أصبحت السلطة العثمانية في الجزائر تقوم بصيانته وترميمه وتوسيعه، أدخلت عليه الطراز العثماني، وأدخل تعديل على قبة الضريح، وأصبحت بثمانية أضلاع مثلما هو عليه

الحال في الأضرحة في مقر الخلافة وما جاورها (تركيا حاليا)، وتم زخرفة المحراب الموجود بالغرفة حيث الضريح، كما تم تزيين الجدران بالرخام والجص...

ومن ملحقات الضريح مسجد صغير بمئذنته مربعة الشكل، وبالجوار منهما محلات للتجارة والتبضع للزوار، وبنايات للسكن لمن يقوم بهذا الضريح والمسجد والمراحيض والميضأة وبقية المرافق، وهذه المرافق وحدت في كل الأضرحة التي تكون محل اهتمام السلطة القائمة في الجزائر حينها.

وإلى جانب ضريح سيدي عبد الرحمن الثعالبي، هناك ضريح سيدي محمد بوقبرين [2]، وله ضريح بمسقط رأسه وآخر بمدينة الجزائر، وهذا الضريح تم تشييده برفقة المسجد زمن الداي حسن باشا سنة 1791م، وسيدي محمد بوقبرين الملقب بالأزهري يعود نسبه بحسب بعض الروايات إلى سيدنا الإمام علي ابن أبي طالب كرم الله وجهه، وموقع هذا الضريح جاء وسط أشجار الزيتون، وتحيط به بعض المقابر، وهو عبارة عن غرفة متسعة بعض الشيء، بها ثلاثة أروقة، وبالغرفة محراب وسبعة أقبية كان الشيخ محمد يقدم فيها الدروس لتلاميذه عند حلوله بمدينة الجزائر، وقد تحول المكان حيث الضريح إلى مقبرة أثناء مرحلة الاحتلال الفرنسي وبالتحديد سنة 1850م، ومن حيث الزخرفة والتزيين، يمكن القول أنها محلية وبسيطة في داخل هذا الضريح أو خارجه.

وهناك ضريح آخر ويعود إلى بداية الوجود العثماني في الجزائر، وبالتحديد سنة 1530، ألا وهو ضريح الشيخ العلامة سيدي أحمد بن يوسف الراشيدي المليانى (840/ 931ه) (1524/1437م)، وضريحه بمدينة مليانة حيث دفن، ويحتوي على صحن به ثلاثة أروقة مكونة من عقود ترتكز على أعمدة، ووسط الصحن نافورة ماء، وقاعة الضريح على الطراز العثماني بشكل مربع مغطاة بقبة ثُمانية أضلاع، ترتكز على ثمانية أعمدة، الجدران مبلطة بأشكال

زخرفية. وهو من الأضرحة التي حظيت باهتمام العثمانيين في الجزائر، فقد تكفل بتشييده ورعايته باي وهران محمد الكبير، والتاريخ المسجل على الضريح يحمل سنة 1192هـ الموافق ل 1774م.

ثالثا: العمارة العسكرية:

ويتجلى هذا النوع من العمارة في العديد من المؤسسات التابعة للجيش بشكل مباشر مثل: الثكنات والأبراج والحصون والسجون التابعة له والمصانع الحربية، أو غير مباشر مثل: سجون الأسرى المسيحيين أو سجون الحق العام، وهذه بعض تفاصيل تلك العمارة ومميزاتها الفنية:

1-الثكنات: هي عبارة عن مجموعة من الغرف وساحات التدريب والتجمع، ومن مميزاتها وجود مجموعة من نوافير الماء بها، والغرف واسعة لأنها مخصصة لمبيت الجنود، وبعضها مزخرف ومُزين، خاصة غرف كبار الضباط، وهي جميعا مرقمة. وداخل الثكنات هناك مرافق أخرى، تكون مزخرفة بحسب الأهمية والمكانة، وهذه المرافق التي يتم تشيدها عادة في طابقين، أرضي وعلوي، هي المصلى والمطابخ والمغاسل والحمامات والمراحيض ونادي للجنود والضباط لاحتساء وشرب القهوة أو الشاي.

2-الحصون: كانت عموم المدن الساحلية تتميز بحصونها، نظرا لطبيعة المحلة التي ميزتها كثرة الهجمات الأوربية على بلاد المغرب عموما والجزائر خصوصا، ومن ضمن تلك المدن المحصنة نجد مدينة الجزائر، التي كانت محمية بالحصون، وهذه الحصون يعود بناؤها إلى عهد خير الدين بربروس، أي مع بداية الدخول العثماني للجزائر، وقد أكملها خلفاؤه من بعده، فجعلتها غاية في المناعة والتحصن، ومن ثمة عصية على الخصوم والأعداء. وكانت الحصون تتألف من سور القصبة ومن عدد معين من الحصون وبطاريات المدافع، أما من جهة البحر فكان يحمي

المدينة البرج الجديد وبرج باب الوادي وبرج الانجليز وبرج باب عزون، ومدافع الربوة التي زيد عددها وضمت إليها مدافع جديدة بعد غارة أوريلي (O'Reily) في 1775م، وغارة اللورد إكسموث في مطلع القرن التاسع عشر (1816م)، ولا تقل عن 180 مدفعا من العيار الثقيل. وهو ما جعل جميع المحاولات الأوربية المعتدية الراغبة في بسط سيطرتها على مدينة الجزائر منذ عهد خير الدين، إلى بداية القرن التاسع عشر-الحملة الفرنسية 1830م- تبوء كلها بالفشل، نظرا لكون السلطة الحاكمة حينها قد طورت دفاعاتها بعناية كبيرة، وبدرجة عالية من المهارة العسكرية والفنية.

3-الأبراج: وما دمنا جئنا على ذكر الأبراج وأهميتها واعتبارها جزءا من حصون المدن عموما والساحلية منها خصوصا. بدية نشير إلى أن الأبراج تقام بالعادة في المدن الساحلية، وهي واحدة من أهم مظاهرها ومميزاتها التي يلاحظها القاصي والداني، وهي عموما تتألف من أربعة طوابق وخندق أرضي، وينتهي البرج بمنارة مرتفعة عن سطح آخر طابق بحوالي 14 مترا إلى 21 مترا، مما يجعل ارتفاع الطوابق مع المنارة يقدر بحوالي 37 مترا، أو تزيد قليلا، وما يميز الطابقين العلويين الثالث والرابع هو وجود فتحات مخصصة للمدفعية. وهذه الأبراج المحصنة من حيث شكل البناء، لم تكن محل اهتمام للزخرفة أو التزيين، وبعضها به قبو (طابق تحت الأرض)، بها مراحيض وحمامات خاصة بالجنود والمقاتلين المتمركزين فيها للحراسة والمراقبة، وهذه الأبراج كانت منتشرة على وجه الخصوص في المدن الساحلية للجزائر، وتحديدا المدن المهمة والإستراتيجية، مثل مدينة الجزائر وتلمسان وجيجل وبجاية...

4-السجون: هي بعمومها المدني منها أو العسكري متشابهة من حيث طريقة البناء والمرافق، مع بعض الاختلافات التي تفرضها طبيعة الأسرى، كوجود

كنيسة في السجون المخصصة للأسرى المسيحيين، يقابلها وجود مصلى للمسجونين الجزائريين عسكريين كانوا أو مدنيين، وهذه السجون تتكون من مجموعة من الغرف الصغير، الواقعة في طابق أو طابقين، بحسب كل سجن، ويتوسط السجن صحن به خزان الماء. وتحتوي هذه السجون، باختلاف أنواعها وأغراضها على المرافق الأساسية للحياة، فإلى جانب أبراج الحراسة والمراقبة والغرف المخصصة لنوم ومبيت المسجونين، هناك المراحيض والحمامات والمطابخ.

5-المصانع الحربية: وهذه المصانع ذات الأغراض العسكرية، تابعة لمؤسسة الجيش، ولأسباب أمنية وعسكرية تكون بالعادة مجاورة للثكنات، ومنها مصانع البارود، وتتشكل هذه المصانع من قاعات تكون في الغالب مستطيلة الشكل، ومغطاة ببلاطات من الطين، وتُخصص إحدى هذه القاعات لكي تكون مطامير للبارود محفورة في الصخر، وهي مطامير متقنة وبها فتحات للتهوية.

الإحالات والمصادر والمراجع:

1-الإحالات:

1-كان المواطنون يستعملون الجير لتبيض المنازل، مرة في السنة على الأقل، آملين بذلك السيطرة على الطاعون.

2- هو محمد بن عبد الرحمن الأزهري، نسبة إلى جامع الأزهر الذي درس فيه، من مواليد نواحي بوغني بتيزي وزو سنة 1720م، دفن بمدينة الجزائر سنة 1793م، وهو من العلماء المتصوفة، وأخذ هذه التسمية لأن له مقامين، مقام بمسقط رأسه آيت عيسى ببوغني حيث توفي، ومقام بمدينة الجزائر حيث دفن (ناحية بلوزداد حاليا).

2-المصادر والمراجع:

- وليام شالر: مذكرات ويليام شلر قنصل أمريكا بالجزائر (1824/1816م).
- سيمون بفافير: مذكرت جزائرية عشية الاحتلال.
- جميس لاندر كاثكارث: مذكرات أسير الداي...
- كورين شوفالية: الثلاثون سنة الأولى لقيام مدينة الجزائر (1541/1510م).
-أندري ريمون: المدن العربية الكبرى في العصر العثماني.
-مصطفى بن حموش: فقه العمران من خلال الأرشيف العثماني الجزائري (956 - 1246 ه / 1549 1830م)، من واقع الأوامر السلطانية وعقود المحاكم الشرعية.
- محمد الطيب عقاب: قصور مدينة الجزائر في العهد العثماني.
-نجوى طوبال: الزواج وواقع المصاهرات في مدينة الجزائر عهد الدايات 1710م/1830م، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله، 2014/2013.
-يوسف أمير: أوقاف الدايات بمدينة الجزائر وفحوصها من خلال سجلات المحاكم الشرعية 1081-1246ه/1671-1830م.
-منصور درقاوي: الموروث الثقافي العثماني بالجزائر ما بين (13/10ه- 19/16م) بين التأثر والتأثير، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث التاريخ والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران، 2014/ 2015.

- بودريعة، ياسين: أوقاف الأضرحة والزوايا بمدينة الجزائر وضواحيها خلال العهد العثماني من خلال المحاكم الشرعية وسجلات بيت المال والبايلك، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007/2006.

- سعيد مهيبل: مواد وتقنيات البناء في قصر الداي بقلعة الجزائر في العهد العثماني – دراسة معمارية أثرية-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2008-2009.

- – Laugier de Tassy.: **Histoire du royaume d'Alger**
- – G. ph Valliére,: **Mémoire du consul G. ph Valliére,**
- –H. D. De Grammont.: **Histoire d'Alger sous la domination turque (1515–1830 (**

مسألة الأوقاف لدى السلطة العثمانية
وأثارها على الوضع الاجتماعي بالجزائر

د. محمد الحاكم بن عون -جامعة الوادي

المقدمة:

كان للتواجد العثماني في البلدان المغاربية عامة والجزائر بخاصة، دورا هاما في حفظ الدين الإسلامي، ومن بين أهم السياسات الدينية مسألة الأوقاف والتي كان لها عظيم الأثر، على المستوى الاجتماعي والثقافي الجزائري، فكيف تم تسيير المؤسسات الوقفية؟ وفيم تمثلت آثارها على المجتمع الجزائري؟

أولا: الوقف في العهد العثماني:

الوقف يعبر عن ارادة الخير لدى الانسان المسلم في كامل ربوع العالم الاسلامي، "فلا يعد واجبا دينيا؛ بل هو عمل فردي احتسابي، يشق المرء في فعله على نفسه من أجل التسامي ورجاء الآخرة، فضلا عن وعي بالحاجات الاجتماعية والانسانية ".[1]

فهو من شيم المجتمع الجزائري الذي أقبل عليه بجميع شرائحه ومختلف طبقاته، حتى قبل مجيء الأتراك إلى بلده (1515م)، فأوقفوا ممتلكاتهم وأموالهم؛ مما أدى إلى انتشاره في ربوع الوطن؛ خاصة في أواخر العهد العثماني (عهد الدايات1771-1830م).

1-العوامل التي أدت إلى انتشاره:

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى انتشار الوقف في الجزائر منها المرتبطة بالدين ومنها المتعلقة بالسلطة السياسية أو الجانب الاجتماعي وهي:

أ-الوازع الديني: فهو أهم عامل محفز على الوقف، الذي يقترن بنية الواقف؛ فقد يكون مخلصا لله في بذله هذا وقد يغلب عليه هواه فيكون مفاخرة، وذكرا حسنا بين قومه؛ بل قد يكون وقفه هذا إبعادا لبعض الورثة. [2]

ب- الحرية المذهبية: في المسالة الوقفية، فلا يوجد إجبار على الالتزام المذهبي (الحنفية والمالكية)، مما جعل المسلم الجزائري يوقف ممتلكاته على المذهب الحنفي؛ لأنه لا يبطل الوقف الذري،[3] من جهة ؛ والذي سيمكنه من الانتفاع من وقفه ثم عقبه – إن شاء ذلك - ثم يؤول إلى الفقراء من بعدهم، ويحتوي على نظام المعاوضة،[4] من جهة أخرى. [5]

ج- حصانة الوقف: فلا تمتد يد أي سلطة إليه من جهة، مما يضمن انتفاع الواقف وعقبه منه من جهة ثانية؛ لذلك كان رؤساء الحكومة الاتراك (بايات، ضباط) والأثرياء الذين يخشون من جور السلطان عليهم أو عزلهم أو خوفا من تعسفه يلجأون إلى وقف ممتلكاتهم لمنع مصادرتها، يقول ابن خلدون في هذا الصدد: "إن الأمراء الترك في دولتهم يخشون عادية سلطانهم على ما يستخلفونه من ذريتهم لما له من الرزق أو الولاء، ولما يخشى من معاطب الملك فاستكثروا من بناء المدارس والزوايا والربط ووقفوا عليها الأوقاف المغلة يجعلون فيها شركا لولدهم ينظر إليها أو نصيبا منها مع ما فيهم غالبا من الجنوح إلى الخير والتماس الأجور في المقاصد والأفعال فكثرت الأوقاف لذلك. " [6]

د-روح التضامن والتكافل الاجتماعي: بين أفراد المجتمع الجزائري في الداخل ومع اخوانهم المسلمين في الخارج.

ه-التنظيم المحكم: خاصة في فترة الدايات؛ مما أدى إلى ثقة الواقف وشجاعته على الوقف، إذ كان يرى أن وقفه مسجل،[7] وينفذ حتى يصل إلى مستحقيه.[8]

2-تنظيم الأوقاف:

إن الجهاز الإداري المسؤول عن الأوقاف، يتمتع بالاستقلالية في قراراته، رغم أن الداي (الباشا) أو الباي يتدخل لصالح التسيير الحسن، لكن يبقى قرار الهيئة التنفيذية مستقل وفق ما يتماشى مع مقاصد الشريعة الاسلامية، تتناسب مع توثيق وإدارة الوقف ووسائل استثماره وكيفية تحصيل إيراداته.[9] ويتكون جهاز إدارة الأوقاف من:

أ-الولاية على الوقف: وهي السلطة المتحكمة في الوقف، فبداية

تكون خاصة وهي للواقف،[10] أما العامة فتكون للحاكم حتى يتصرف في هذا الملك وفق مقاصد الشريعة.

ب- الهيئة التشريعية: والتي تتألف من مجموعة عناصر أهمها:

-المجلس العلمي: الذي يضم أعضاء يتمتعون بالكفاءة العلمية والأخلاق الفاضلة من قضاة للمذهبين المالكي والحنفي، وكذا مفتيين لكل مذهب، وعلماء وخطباء ووعاظ.

-الناظر: الذي يعرف بالوكيل، والذي يعينه الداي أو من ينوبه في البيالك الثلاث (الباي)، وتكمن وظيفته، في السهر على تنظيم وتسيير الوقف وتنفيذه ليصل إلى المستفيدين، فهو ملزم بتنفيذ ما في الوقف، ولا يتصرف فيه بمحض إرادته،[11] ويقدم تقريرا سنويا لصالح المجلس العلمي، فيه كل ما يتعلق بالأوقاف من احصاء وايرادات. [12]

-الوكلاء: وهم مساعدو الناظر، والمشرفون على الأملاك داخل المؤسسات سواء أكانت مساجد أو زوايا أو مدارس، من عملية تسجيل أو حساب للمداخيل أو المصاريف المتعلقة بكل مؤسسة.[13]

-**أعوان المؤسسات الوقفية:** ويقصد بهم الكتاب الذين ينسخون ويحفظون الأوقاف التي تم تدوينها، والعدول الذين يشهدون على صحة أو زيف هذه الأوقاف وعمال يقومون بصيانة الوقف ويحرسونه. (14)

إن هذا التنظيم المحكم المستقل عن السلطة التركية أدى إلى انتشار الكثير من المؤسسات الوقفية في كامل ربوع الوطن وخاصة الجزائر العاصمة والبيالك الثلاث، وفيما يلي بيان لأهمها:

3-أهم المؤسسات الوقفية:

أ- مؤسسة الحرمين الشريفين: شكلت هذه المؤسسة أغلب الأوقاف الخيرية أو الأهلية نظرا للمكانة الرفيعة التي خص بها سكان الجزائر في البقاع المقدسة بالحجاز، وقد كانت هذه الأوقاف من الكثرة إذ بلغت نسبتها في أواخر العهد العثماني ثلاثة أرباع 4/3 الأوقاف الموجودة آنذاك. (15)

وتقدم هذه المؤسسة الإعانات لأهالي الحرمين الشريفين المقيمين بالجزائر وأبناء السبيل الوافدين عليها من الحجاز، وتتكفل بإرسال حصة من مداخيلها إلى فقراء الحرمين في مطلع كل سنتين عن طريق مبعوث شريف مكة أو بواسطة أمير ركب الحجاز.(16)

ب - مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم: تحتل هذه المؤسسة المرتبة الثانية بعد أوقاف مؤسسة الحرمين من حيث مردودها وكثرة عددها، وهذه يعود بالأساس إلى الدور الذي لعبه الجامع الأعظم في الحياة الثقافية والدينية؛ الذي بلغت أوقافه ما يناهز 550 وقفا شملت المنازل والحوانيت والبساتين والمزارع والمنيعات وغيرها ويعود التصرف فيها للمفتي المالكي الذي يوكل أمر تسييرها إلى الوكيل العام ويساعده في ذلك وكيلان. (17)

أما إدارة هذه المؤسسة فكان يتولاها ثلاثة عشرة وكيلا تحت إشراف المفتي المالكي مباشرة، يشرفون في أداء مهامهم الإدارية وفق مبدأ التخصص فوجد وكيل المؤذنين ووكيل رئيسي له مهمة الرقابة العامة. [18]

ج – **مؤسسة أوقاف سبل الخيرات:** أسس هذه المؤسسة " شعبان خوجة " عام 999هـ واتجه نشاطها إلى المشاريع الخيرية العاملة كإصلاح الطرقات ومد قنوات الري وإعانة المنكوبين وذوي العاهات، وتشييد المساجد والمعاهد العلمية وشراء الكتب ووقفها على طلبة العلم وأهله وكان يسير هذه المؤسسة إدارة تضم إحدى عشر عضوا من بينهم مستشارين منتخبين وناظرا أو وكيل أوقاف المؤسسة وكاتبا ينظم عقود المؤسسة، ويعين الوكيل والكاتب وجميعهم من بين أهل العلم، ويضاف إليهم مستخدم مكلف بالسهر على حماية أبنية هذه المؤسسة وتسهيل عمل وراحة 8 طلاب قراء يقرءون القرآن بالمؤسسة.[19]

وكانت الإدارة في هذه المؤسسة تدار بطريقة جماعية تشرف على جميع الأوقاف المتعلقة بخدمة المذهب الحنفي من مدارس ومساجد وموظفين وفقراء حيث كانت تدير ثمانية مساجد حنفية من بينها: الجامع الكبير، مسجد كتشاوة، مسجد علي خوجة، كانت تقوم بإدارة وتثمير الأوقاف التي كانت تقبلها والموجهة لخدمة الفقراء والعلماء والطلبة والمقعدين. [20]

د – **مؤسسة أوقاف بيت المال:** تعتبر هذه المؤسسة من التقاليد العريقة للإدارة الإسلامية في الجزائر والتي تدعمت في العهد العثماني، وهي مؤسسة ذات وظيفة رسمية وطبيعية اجتماعية خيرية فكانت تتولى إعانة أبناء السبيل واليتامى والفقراء والأسرى وتتصرف في الغنائم التي تعود للدولة، كما تهتم بشؤون الخراج وشراء العتاد وتشرف على إقامة المرافق العامة من طرق وجسور وتشييد أماكن العبادة، كما كانت تقوم بتصفية التركات وتحافظ على ثروات الغائبين

وأملاكهم، ومنح الصدقات للمحتاجين وتقوم بإدارة أوقافهم مع مساهمتهم في دعم إيرادات خزانة الدولة بمبالغ مالية منتظمة، وكان يشرف عليها موظف سام يعرف بـ "بيت مالجي "، يساعده قاضي يلقب بـ " الوكيل " ويتولى شؤون التسجيل فيها موثقان يعرفان بالعدول كما يلحق بها بعض العلماء. [21]

ه - مؤسسة أوقاف أهل الأندلس: ظهرت هذه الأوقاف بفحص مدينة الجزائر مع توافد عدد كبير من مهاجري عرب الاندلس وامتلاكهم الأراضي الزراعية بها.[22]

وقد كان أغنياء الجالية الأندلسية يوقفون الأملاك على إخوانهم اللاجئين الفارين من جحيم الأندلس، حتى بلغت مؤسساتها حسب بعض الإحصائيات ستين (60) مؤسسة وقفية وكانت لها أوقاف مشتركة مع مؤسسة الحرمين أو مؤسسة الجامع الأعظم بالعاصمة، إما إدارتها فأسندت لموظف خاص يعرف بـ " وكيل الأندلس. [23]

بالإضافة إلى هذه المؤسسات الوقفية وجدت مؤسسات أخرى لا تقل أهمية عنها، كمؤسسة أوقاف الأشراف والزوايا والاولياء التي خصص لها الحكام بعض الأوقاف لرعايتها، والتي كان يعين لها وكيل وقفي بحيث لا يتدخل نقباء الأشراف في إدارتها بل يجتمعون مع وكيل الأوقاف كل سنة للوقوف على أحوال الوقف، وإليها تضاف مؤسسة أوقاف الجند والثكنات والمرافق العامة الأخرى كالعيون والسواقي والآبار وقد خصص لكل هذه المرافق " وكيل خاص" يرعى أوقافها ويتعهد شؤونها .[24]

إن هذه المؤسسات الوقفية رغم استقلاليتها، إلا أنها تبين مدى حرص الأتراك على قدسية الوقف، وتطبيق مقاصد الشريعة فيه، توضيح أو إبراز التعايش الموجود بين المذهبين المالكي والحنفي؛ ويدل على المستوى الحضاري

الذي وصل إليه المجتمع الجزائري، وكفاءة رجاله ومثقفيه الذي ساهمت المؤسسة الوقفية في ترقيتهم، فكان لها دور في ترقية هذا المجتمع في شتى المجالات ففيم يتمثل ذلك؟

4- دور الأوقاف في العهد العثماني:

للأوقاف أهمية اجتماعية واقتصادية وعلمية في المجتمع استحدثها المسلمون لتوفير المال والسكن لمساعدة العلماء والطلبة والفقراء والغرباء واللاجئين وصيانة المؤسسات، التي أنشأت لهذه الأغراض، وهذا النظام يرمز للتكافل الاجتماعي والتضامن بين المسلمين، وكان الوقف المصدر الأساسي لنشر التعليم والمحافظة على الدين؛[25] وتمثل الأوقاف عصب حياة المجتمع الجزائري، من خلال الأدوار التي لعبها والتي سنذكر أهمها في النقاط التالية:

أ-التكافل بين أفراد المجتمع داخليا وخارجيا: مما يؤدي إلى تعزيز روابط الأخوة والاتحاد بين أفراد المجتمع المسلم.

ب-تحسين وضعية الطبقة الضعيفة: في المجتمع من مستحقي الوقف (الفقراء والمحتاجين)، والتخفيف من مصائبهم، مما يجعلهم عناصر صالحة في المجتمع، فيبتعدون عن التشرد والحرمان وتابعاتهما (الانحراف، السرقة).

ج- الوقف هو الممون والممول الرئيسي للتعليم: والمغذي له، فقد بنيت المعاهد والمدارس والكتاتيب والزوايا من خلاله، بل اهتم بشؤون طالبي العلم من إيواء ومأكل وملبس، واقتناء الكتب والمخطوطات، والإنفاق على العلماء والمدرسين. ويتأثر القطاع التعليمي سلبا في حالة استخدامه في غير محلَه، فيتراجع المستوى التعليمي نتيجة ذلك؛ وهو ما تحدث عنه الحسين الورثيلاني[26] في رحلته عن التجاوزات التي حدثت في الأوقاف؛ بسبب التصرف وتوجيه أموال الوقف في غير أسسها، ورغم ما قيل في الجانب التعليمي من نقليته دون علميته

وعقليته،[27] إلا أن وضعيته إبان العهد العثماني مشرفة، بشهادة المحتل الفرنسي نفسه.[28]

د-يعتبر ملجأ للحد من التظالم والجور: نتيجة قرارات العزل والمصادرة أو التغريم؛ وهو دافع للساسة الأتراك والأثرياء الجزائريين وراء الوقف.

ه-توفير مناصب عمل لفئات المجتمع: بمختلف طبقاتهم، مما أدى إلى تحقيق نشاط اقتصادي.

و-حفظ حقوق الورثة في الوقف الذري.

ز-رعاية الجانب الخدماتي: بما توفره من عيون وسواقي وآبار، لمواطنيها وعابري السبيل المنتشرة في ربوع الوطن.

ح- دعامة النشاط الاقتصادي: رغم أن بعض الباحثين يرون عكس ذلك ؛ بل وصفوا الاقتصاد-في ظل الأوقاف- بالجمود والركود لقلة المستثمرات فيه وعدم تحويل وسائل الانتاج (بيعا وشراء) خاصة العقارات إلى طبقة منتجة،[29] فما دليلنا عن مد شبكة الطرق والمسالك والجسور، التي تعتبر بنية تحتية للتبادل التجاري، والمحلات والدكاكين التي تستغل في الكراء والاستثمار؛ وهل من مصلحة العائلة الجزائرية عدم استثمار ممتلكاتها،[30] ولو تمعنا في الانتاج الزراعي لوجدنا أن الجزائر- رغم وسائلها التقليدية- كانت تصدر القمح لأوروبا حتى في مرحلة ضعفها .[31]

الهوامش والاحالات:

1-رضوان السيد: "فلسفة الوقف في الشريعة الاسلامية"، مجلة المستقبل، ع 274، ديسمبر 2001، ص78.

2- فاطمة بن مصباح: "إدارة الأوقاف في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: الأمير بوغدادة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2015م، ص15.

3- الوقف الذري: ويسمى أيضا الحبس الأهلي، ويقصد بها حبس على أشخاص معنيين مثل حبس الانسان دارا على أولاده وأبنائهم الذكور ما تعاقبوا أو تناسبوا ليستمر انتقاءهم محمود احمد مهدي، نظام الوقف في التطبيق المعاصر، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، ط1، السعودية، 2003، ص 19.

4- نظام المعاوضة: يتم تعويض حبس بآخر، ويشترط فيه توقفه عن أداء منفعة مادية أو مالية ووجود مصلحة متبادلة، وهذا النظام يوجد في المذهب الحنفي ينظر: فاطمة بن مصباح، نفسه، ص20.

5- فاطمة بن مصباح: نفسه.

6- ابن خلدون: ديوان المبتدأ والخبر في أخبار العجم والعرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج2، ص128.

7- في عهد صالح باي قسنطينة تم ضبط العملية الوقفية فهي توثق في سجلات ودفاتر لإحصائها، وتدون كل ما يتعلق بها. ينظر: ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص236.

8- ناصر الدين سعيدوني: دراسات... ، ص ص235-236.

9- محمد كمال هشام: الوصية والوقف في الاسلام مقاصد وقواعد، ط1، دار منشأة المعارف، الاسكندرية، 1999، ص209.

10- الواقف يشترط فيه: الاسلام-العقل -حر -مكلف-غير مدان ينظر: ارنست مرسيي: الوقف أو الحبوس قواعده وأحكامه، تع: أمينة كواتي، بن مرابط للنشر، 2014، ص113.

11- فلقد اشتكى سكان قسنطينه من ظلم وتعسف بعض الوكلاء وهو ما جعل السلطة تتدخل لصالح التحقق من الأمر، فحينا فرض صالح باي على النظار إرسال تقارير عن الأوقاف كل ستة أشهر، ينظر: فاطمة بن مصباح: مرجع سابق، ص37.

12- فاطمة بن مصباح: مرجع سابق، ص ص34-36.

13- رشيدة شدري معمر، العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات 1671) 1870)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث، اشراف: فلة موساوي القشاعي قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006 2005، ص 76..

14- فاطمة بن مصباح: مرجع سابق، ص ص38-39.

15- ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي، مجلة الأصالة، العدد 90/89، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 1981، ص 92.

16- ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية... ، ص 84. نقلا عن: busson jensens **contribution letude des habus biblique Algérienne**. Thèse doctorat. ..ALGER. 1950. p27

17- ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته... ، المرجع السابق، ص 93.

18- ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، المرجع السابق، ص 90.

19- ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته، مرجع سابق، ص 94.

20- كمال منصوري، الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف – دراسة حالة الجزائر -، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، 2008، ص 227.

21- ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية... ، مرجع سابق، ص ص 94-95.

22- نفسه، ص 97.

23- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر هجري إلى الرابع عشر هجري (16م / 20م)، شركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص237.

24- ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته... ، مرجع سابق، ص 95.

25- أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص152.

26- أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج الشريف الزهار، مج، السابع، دار عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010ص88.

27- حافظ على التعليم الديني التقليدي، وهو ما يعاب عليه من جهة أخرى في عدم التوجه إلى الثورة الفكرية والعلوم الصناعية، وهو ما يرجعه الكثير من الباحثين على غرار عبد المالك مرتاض إلى" غلق باب الاجتهاد وبالتالي انعدام الإبداع الفكري " (عبد المالك مرتاض، 2003، ص76).

28- وكان التعليم منتشرا تقول إيفون تيران: "... كانت المدارس والكتاتيب منتشرة، خاصة في الريف فلم يكن هناك دائرة أو دوار أو حي من أحياء المدينة يخلو من كتاب، حيث كان أغلب السكان يعرفون القراءة والكتابة. وكل الأحياء في المدينة كان لها قبل الاحتلال الفرنسي مدرسة ومعلم ". (إيفون تيران: 1972، ص118، نقلا عن رابح تركي: السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر، ص 73.

29- ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص191.

30- فارس مسدور، التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف، مجلة أوقاف، العدد 15، نوفمبر، الكويت، 2008، ص 69.

31- وقفت الجزائر إلى جانب فرنسا، بعد الحصار الذي فرض عليها من طرف الملكية الأوربية، نتيجة الثورة الفرنسية1789م.

قراءة في جوانب من مظاهر الوضع الاجتماعي في الجزائر خلال العهد العثماني

ط. د. نبيل تشيش - جامعة الوادي

مقدمة:

تعتبر فترة التواجد العثماني بالجزائر من أهم الفترات التاريخية في تاريخ الجزائر حيث استطاع فيها الأتراك تثبيت دعائم الحكم العثماني طيلة ثلاثة قرون كاملة، شهد فيها الحكم التركي عدة تقلبات، وتميز بتعاقب عدة أنظمة سياسية عبر فترات تاريخية محددة.

فحكم "البايلربايات " 1518 - 1588م الذي ابتدأ باستقرار الحكم التركي، ثم فترة حكم الباشوات 1588 - 1659م، مرورا إلى فترة حكم الأغوات القصيرة نسبيا 1659 - 1671 والتي عرفت اضطرابا في نظام الحكم، وصولا إلى المرحلة الرابعة والأخيرة، وهي فترة حكم الدايات الطويلة التي استمرت دون انقطاع من 1671 إلى 1830م، هذه الفترة التي تمتعت فيها إيالة الجزائر بالاستقلال في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية عن الدولة العثمانية، ففي هذه الدراسة نحاول التطرق إلى الجانب الاجتماعي في الجزائر خلال العهد العثماني، سواء من خلال التعرف على التركيبة السكانية التي هي بالتأكيد تغيرت مع انضمام الجزائر للدولة العثمانية في سنة 1518م بدخول أجناس مختلفة كان لها دور مهم وفعّال في جوانب الحياة العامة، السياسة على وجه الخصوص والاقتصادية والاجتماعية، هذه الأخيرة التي سنتعرف من خلالها على الحالة العمرانية، والعادات والتقاليد، كما لا ننسى الحالة الصحية والتي تعتبر ركيزة أساسية يقوم عليها المجتمع، هذا خلال فترات مختلفة من العهد العثماني سواء

في القرن السادس عشر أو القرن السابع عشر مع التركيز على بعض المعطيات خلال القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر قبيل الاحتلال الفرنسي.

أولا: التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري:

إن معرفة الحياة الاجتماعية في الجزائر يستدعي معرفة مكونات هذا المجتمع، وعلى غرار كل المجتمعات فالمجتمع الجزائري يمكن تقسيمه إلى مجموعتين رئيسيتين هما سكان المدن وسكان الأرياف.

1- **سكان المدن:**

وهم الأقلية التركية وجماعة الكراغلة وجماعة الحضر والمجموعات البرانية والجالية اليهودية والدخلاء.

أ-الأقلية التركية: هم من الطبقة الحاكمة التي كانت تمثل السلطة في الجزائر حتى نهاية الحكم التركي بالجزائر سنة 1830م، وبالرغم من أن هذه الجالية لم يتراوح عددها20 ألف نسمة سنة 1830 كانت ذات نفوذ واسع وكانوا يقلدون في المناصب الحكومية عازلين السكان الأصليين عنها، وتميزت هذه الطبقة بإتباع تقاليدها التركية والاعتماد على الأعمال العسكرية والتمسك بلغتهم الأصلية وإهمالهم خدمة الأرض. [1]

ب-الكراغلة: هم أبناء الأتراك من أمهات جزائريات وهم أقرب إلى الأهالي من قرب الأتراك إليهم، يشكل هؤلاء الكراغلة طائفة فوق الطوائف الأخرى، ولكن تحت طائفة الأتراك [2] بلغ عددهم في نهاية القرن 18 في الجزائر حوالي 6 ألاف نسمة، وتزايد العدد في تلمسان وهم طبقة يستثمرون في المزارع بعيدين عن خدمة الأرض والأعمال اليدوية .[3]

ج-جماعة الحضر: تتكون من المجموعات السكانية القاطنة بالمدن والتي ترجع في أصولها إلى الفترة الإسلامية وما انضم إليها من الأندلسيين والأشراف، وبعد

استقرارهم أسهموا بشكل فعال في تطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية من خلال توسيع وبناء المدن في الجزائر، أما الأشراف فهم فئة قليلة تنتسب إلى آل البيت وقد خصهم بعض الدايات بالعطايا والمساعدات.

د-المجموعات البرانية: هم السكان الأصليون هاجروا من مدنهم الصغيرة وقراهم إلى المدن الكبيرة كمدينة الجزائر للعمل بها [4] ومنهم البسكريون الذين كان عملهم في الحمامات المعدنية والأغواطيون اشتغلوا بنقل الأوساخ، وبنو ميزاب احتكروا قسما هاما من النشاطات التجارية وهم أغنى المجموعات، والقبائليون كانوا يسيطرون على أشغال البناء وقد اكتسبوا هذه المهنة من مناطقهم الجبلية التي كان سكانها يعتمدون على بيوت الحجارة بنسبة عالية ومعظم هؤلاء البرانية يعودون بأموالهم إلى أهاليهم من وقت لأخر ويستثمرونها في الفلاحة.

هـ -اليهود (أهل الذمة): هم أحد عناصر الهرم السكاني بالمدن الكبرى وترجع أصولهم إلى ما قبل الفترة الإسلامية ومنهم من فر مع المسلمين من الأندلس جراء اضطهاد النصارى. اندمجوا كلية في المجتمع الجزائري، وهم يقلدون الأهالي في عاداتهم وتقاليدهم ويتكلمون اللغة العربية، كما كان لهم شأن كبير في الحياة العامة وبالأخص يهود الفرنجة الذين كانوا من أصل إيطالي مثل سليمان حاكت وبكر وبوشناق حيث كان أثرهم واضح في التجارة ولهم نفوذ في الشؤون الجزائرية كما لهم علاقات مع أوربا .[5]

و- الدخلاء: هم جماعات الأسرى المسيحيين المستخدمين في الحانات أو السجون أو مسخرين للخدمة في قصر الداي أو رعاية بعض البساتين إلى جانب التجار الأجانب والقناصل الأوربيين ورجال الحملات التبشيرية. [6]

ز- **جماعة الزنوج:** تتكون من الأحرار والعبيد السود الذين جاءوا عبر الواحات الصحراوية بحثا عن العمل، كان أغلبهم من السنغال والسودان، بلغ عددهم في القرن 18م مابين 2000- 3500 نسمة بمدينة الجزائر. اشتغل هؤلاء العبيد في الأعمال المنزلية من خلال قيامهم بالتنظيف والغسيل. أما الأحرار مارسوا مختلف المهن كالبناء والنسيج، إضافة إلى ممارسة بعض الفنون كالغناء والرقص، والموسيقى. (7)

2- سكان الأرياف:

يشكلون غالبية سكان الإيالة(8) وهم كلهم جزائريون منهم الأجواد والمرابطون وقبائل المخزن وقبائل الرعية.

أ-الأجواد: هم الذين فرضوا نفوذهم وسلطتهم بمنطق القوة حيث لم يكن أمام الأتراك إلا الاعتراف بنفوذ هؤلاء الأجواد، اضطرت السلطة التركية التعاون معهم في الكثير من المناطق خاصة في شرق الإيالة، ولقد كان هؤلاء أسيادا في مناطق نفوذهم يجمعون الضرائب ويفرضون أعمال السخرة ويجمعون الغنائم دون تدخل مباشر من السلطة المركزية.

ب-المرابطون: انتشرت ظاهرة المرابطين منذ بداية القرن 15م وتواصلت في العهد التركي بقوة، حيث ازدادت الطرق عددا في هذه الفترة، فبعد القادرية والشاذلية ظهرت التجانية والرحمانية وغيرها. تكمن قوة هؤلاء المرابطين ورجال الطرق في استعمالهم الدين حيث كانوا يحظون بمكانة عند الجميع، وقد كانت السلطة التركية تستعين بالمرابطين في نقل الأموال عبر الطرقات غير الآمنة لأنهم كانوا ينتقلون في طول البلاد وعرضها دون خوف من هجوم اللصوص وقطاع الطرق عليهم. (9)

ج-قبائل المخزن: مخازنية أو زمول (زمالة) هي مجموعات سكانية لها صبغة فلاحية وعسكرية وإدارية، كانت منتشرة على مستوى البايلكات، فقبائل هاشم في الغرب والحراكتة في الشرق وعمراوة في بلاد القبائل، وهي قبائل قائمة على علاقات الدم والقرابة، هذا وتشكل قبائل المخزن[10] حلقة وصل بين الأهالي والحكام،[11] كانت لهذه القبائل أهمية تكمن في استخلاص الضرائب ومعاقبة المتمردين مقابل امتيازات دون بقية سكان الأرياف الأخرى.

د-قبائل الرعية: هي المجموعات السكانية الخاضعة مباشرة للبايلك والمقيمة بالمداشر والقرى لم تحض بأي امتيازات من السلطة التركية، وكانت معرضة لدفع الضرائب، ولم تكن وضعيتها أحسن من تلك القبائل التي لم تخضع للسلطة المركزية، لأنها متحصنة في المناطق الجبلية البعيدة كالأوراس. [12]

ثانيا: العادات والتقاليد:

1- اللغة: من الطبيعي جدا تأثر المجتمع الجزائري بكل من المؤثرات العثمانية والتركية الأناضولية وذلك في العديد من الأساليب، فقد كانت اللغة الرسمية التركية العصمانلية[13] وهي اللغة الرسمية في الديوان وفي كل الاتصالات الحكومية وقد كتبت بالخط العربي وهي شديدة الصعوبة للترجمة، وقد جلب توارد الموظفين للأوجاق من الأناضول شكلا آخر من التركية أكثر صلابة إلى شمال إفريقيا، وبسبب انشغال الجزائر بالعمل العسكري البحري، فقد تمركزت هناك 72 كلمة عسكرية في طبيعتها بين 634 كلمة تركية الأصل مستعملة اليوم، وبقيت اللغة العربية شائعة الاستعمال لأنها كانت اللغة التي تجمع العرب داخل الحضر الذين سبق سكانهم الفتح التركي، والمهاجرين الإسبان والتجار الأوربيين إلى وجود لغة عملfranca ligua تدعى فرنكو franco أو سبيرsabir وهي خليط من العربية والاسبانية والتركية والإيطالية. [14]

2- اللباس: وفي جانب اللباس والتجهيز المنزلي، والتقاليد البينية، والموسيقى، وبقية الأنواع المماثلة، أيضا تأثر الجزائريون فيها بمجتمع القسطنطينية العثماني فبالرغم من بعدهم الشديد وتباعدهم الثقافي من العاصمة العثمانية، يبدو أنهم قد نظروا لأنفسهم كمركز ثقافي عثماني في المغرب. [15] وأن اللباس التقليدي لرجل شمال إفريقيا هو ثوب فضفاض عريض متصلة جوانبه بأكمام وقلنسوة أحيانا تدعى جلابة في المغرب الأقصى وتدعى في تونس جبة وبرنوس [16] في الجزائر، ويضاف إليه ألبسة تحتية مهذبة، ويلبس الرجال الأغنياء سروالا مطرزا عريضا وفضفاضا ويتخذ من الموسيلين [17] أو النسيج القطني الأبيض ويضاف إلى هذا إما شاش أو شاشية حمراء، وتلتئم خياطة السراويل بواسطة تطريز حريري واسع يلتصق به لابسة مسدسه أو سيفه أو خنجره وعند نهايته يخبئ حاملة نقوده من الحرير، والساعة من صنع البندقية، وعرف هذا اللباس عند الرجل الجزائري خاصة.

أما الأريحيات بالأقدام المنحرفة نحو الأعلى أما فيما يخص التغيرات في البنية العسكرية العثمانية فقد أخل سليم الثالث وجاء بعده محمد الثاني، وفي القرن 18م ظهر شيء من العصرية في لباس الأوجاق فحل الطربوش والسراويل التي تلبس فوق أحذية ملساء عالية، أما لباس اليهود فهو أسود عبارة عن معطف ذا أكمام عريضة وخناجر كبيرة توضع على الجانب الأيسر وأحذية ملونة. [18]

وقد لبس الجزائريون من غير الأتراك باستثناء اليهود لباسا بسيطا عبارة عن قميص من الكتان وسراويل في طول الركبة وفي الشتاء يلبسون الغليلة وهي لباس طويل حتى الركبة تأتي بعدها جبة طويلة من القماش الرفيع ويكمل هذه المجموعة البرنس[19] وقد شغلت المرأة دورا ثانويا في المجتمع الجزائري، فكانت

المرأة الفلاحة في البادية تظهر استنادا إلى ما قاله Chow: "في حايك تلبس تحته قميصا وسروالا وتغطي رأسها بقطعة قماش قد تخللتها خيوط ذهبية وفضية، وتلبس معها قطعة مثلثة من القماش وقد زركشت ولونت. "

أما نساء المدن اتبعن أناقة أكثر دقة وكان نساء الأتراك المتزوجات يلبسن الفارملة بشكل شاسع، وهي اللباس ذو الحزام المفتوح عند الصدر، مع معطف أو أكثر بأكمام قصيرة مع ألبسة داخلية تتدلى على سراويل مطلوقة، عندما يكن في المنزل وعندما يخرجن للحياة العامة فإنهن يضعن ثوبا مزركشا من ثلاث طبقات طوله يصل إلى الركبة، ويتحزمن بشاش مزركش عريض ثم تأتي سراويل عريضة، وفوق الكل يأتي الحايك الأبيض ويتحجبن حتى عيونهن بقطعة قماش شفافة بيضاء [20] وقد كانت النساء الجزائريات شديدات الرغبة في الروائح والأطرزة المزركشة، وكانت السيدات يذهبن إلى الحمام مرة واحدة في الأسبوع، ويمثل هذا الحدث ليس فقط للتنظيف تقليديا ولكن نوعا من إظهار الأزياء إلى جانب تبادل الأخبار العائلية فربما لبست بورجوازيات الجزائر أشرطة ثقيلة الوزن من الذهب حول الوسط العنق وتتدلى أذانهن أقرطه على شكل هلال، أما الحجاب فكان قليل الاستعمال في معظم جهات شمال إفريقيا في السنوات الأولى لقيام الايالة ثم أصبح لباسا خارجيا ضروريا في سنة 1780م وهناك نوعين الصغير بنصف الوجه (القناع) ثم هناك قطعة اللباس المزركشة التي تتم خياطتها ملتصقة بالحايك وقد وصف باراداي paradais المتحجبات الجزائريات في مظهرهن الخارجي كمجمع من الآلهة الإغريقيات.[21]

وقد كانت النساء الجزائريات يمارسن التطريز والأشكال الأخرى من عمل الإبرة، وقد اختصصن في القطع الخاصة بالنوافذ والألبسة والمحارم اليدوية

والقفطان وألبسة الرجال، وقد تأثرت الأشكال بالأناضول والشرق، وكان الرمز المعتاد هو التفاح البنادوري pome granute والقرنون articho وكلاهما من تقاليد تركية وكانت الألوان الشائعة الأحمر والأزرق الباهت. [22] وكان الشعر هو ظاهرة الجمال الأساسية، يقدر جماله أكثر كلما يطول حتى القدمين.

3- التأثيث:

يعتبر التأثيث من بين الأشياء المعتادة لدى كل منزل، فالتأثيث بالنسبة للفقراء يكون بطريقة بسيطة وساذجة مثل حصير وخزانة صغيرة من الخشب.

أما الأغنياء فيملكون زربية وبساط للتزيين، ولكن بالنسبة للفلاحين فقد كان من أجل الغطاء أيضا والراحة لكل العائلة، كما لم يملك الفقراء أواني لتحضير وجباتهم عدا قصعة من الخشب لأكل الكسكسى.

أما في المنازل الكبيرة نجد جرة أو إناء من الطين وخوابي مخصصة لتخزين الأغذية مثل الحبوب والزيت والجبن وغيرها، توضع في وسط الغرفة الرئيسية أو معلقة على الجدار ونجد كذلك طبق من الطين موضوع في زاوية الغرفة مما يعرف بالرحى التي تستعمل في طحن الحبوب، كما يوجد أيضا معصرة للزيت، وخزانة، ومقاعد، وصناديق الأمتعة، وكراسي المطبخ خشبية، وخزف في مختلف الأشكال ذات ألوان أرجوانية.

4- الغذاء:

لقد ارتبط النظام الغذائي في الجزائر بعوامل مختلفة على رأسها الوضعية الاقتصادية للسكان، حيث كان سكان الأرياف يتمتعون بالقناعة والبساطة، وغذائهم كان غير متنوع إلا في الاعتماد. والأغذية كانت بسيطة عبارة عن حليب فواكه (تين، زيتون، تمو، زيت، كسكسى، خبز (كسرة)، وماء)، وهو المشروب الوحيد بالنسبة للقبائل الفقيرة المتمركزة في الحوض المتوسط من

الأطلس المتيجي، يستهلكون البلوط، والخروب، حيث يقومون بتهريسه برحى الفرينة لجعله كسرة أو كسكسي، وكان اللحم يحتل مكان الشرف في كل الوجبات ولا يستهلك إلا مرة واحدة في الأسبوع من طرف عائلات الفلاحين الميسورين، أما الفقراء فلا يتناولونه إلا في مناسبات أو أحداث هامة أو في حالة قسمة شاة مضحاة بعد حادث أو موت في جماعة، بالإضافة إلى استهلاك الحليب الذي من المفترض أنه كان غير متاح لكل السكان باعتبار فترات الجفاف التي سادت في القرن 19م، والتي أثرت على الثروة الحيوانية التي كان يملكها السكان، وبالتالي على مردودها من إنتاج الحليب خاصة بالنسبة إلى الأبقار.[23]

أما الأثرياء من العائلات الغنية وسكان fohos يستهلكون أطباق شهية مستخرجة من عادات المطبخ المدني (تركي وأندلسي)، وكانوا يقومون بتخزين المربى، العسل، والعنب المجفف في الشمس للشتاء. كما كانوا يحضرون مشروب رائع من الفواكه (العناب) المخمر في 3 أرباع من الماء ويحفظ للفصل المقبل.

وكان استهلاك القهوة مقتصرا إلا على ميسوري الحال ويقومون بتحضيرها خفيفة جدا، والفطور كان سريعا مشكلا من الحليب والكسرة، وفي فصل العمل في الحقول تحضر لقمة من العصيدة والروينة. أما الغداء يتكون عادة من حساء "rassaoua " مزود بقليل من الزيت، الخبز والحليب وقليل من الفواكه. وأخيرا العشاء، أو وجبة المساء مكونة من الكسكسي. [24]

5-الزواج والأعياد.

أ- الزواج: الزواج في الجزائر كان له نظامه الخاص، فهناك تجمع عناصر الترفيه والسياسة وخاصة لما يتعلق الأمر بالعائلات الغنية، وهناك السلوك الاجتماعي الخاص، وهناك العرف والتقاليد وحتى الاقتصاديات، وكذلك استمرار الارتباط العرفي الذي تقرره المجموعة العصبية أو القبلية.

وهناك ظاهرة كانت شائعة في خصوص العرف الزواجي في مدينة الجزائر تتمثل في التوسط، ويتم عن طريق امرأة مسنة صديقة لعائلتي زوجة وزوج المستقبل، ونظرا للسرية العامة المتعلقة بالأنثى فإن الوسيطات يقمن بعمل ذي قيمة. وربما يذهبن من بيت إلى بيت في مهمات للعائلات اللائي لهن أولاد في سن الزواج ويعلمن عن تواجد الفتيات القابلات للزواج [25] وكثيرا ما ترغم الفتيات على الزواج في وقت مبكر. [26] وكانت حفلات الزواج الجزائرية تختلف حسب الظروف المالية للعائلات وحسب المجموعة الاجتماعية المعينة، وربما كان هو متوقع حسب التنوع المدني والريفي. [27] وعندما تقع أفراح أو أعياد عائلية، فإن هؤلاء السكان يستلفون من بعضهم حليا وجواهر ثمينة ويفوق سعرها في بعض الأحيان 10 أو15 ألف فرنك، وكل شيء في هذه الظروف يرتكز على الثقة ولا يشترط أي دليل لإثبات الدائنين. [28]

ب- الأعياد: وعلى غرار العديد من الدول الإسلامية فإنّ التفرغات، والنشاطات الاجتماعية تعكس أهمية النفوذ التركي على الحياة الجزائرية، فقد كانت الأعياد الجزائرية تدعى بيرمات bayrams من الكلمة التركية الخاصة بالعطل الدينية، وقد كان أكبر الأعياد هو قربان بيرامي kurban bayrami أو كيوك بيرامي küyük bayrami (ومعناه عيد المسلم الكبير للتضحية) وهو عيد الأضحية المبارك، [29] وفيه كانوا يستمتعون بمشاهدة الألعاب البهلوانية

وهذه الألعاب عبارة عن نوع من المصارعة بين الرجال تبرز فيها القوة وخفة الحركة. (30)

والأعياد الأخرى كانت تسمى سكر بيرام seker byram، أي عيد السكر وقد سمي هكذا بسبب تبادل الهدايا فيه والقطع الصغيرة من الحلويات المصنوعة بالسكر، وذلك بمناسبة نهاية رمضان، وهناك عيد المولد الشريف Mevlid-i-Serif وهو ميلاد الرسول –صلى الله عليه وسلم- (31) أما فيما يخص حفلات الختان والولادة، فكما يذكر فاغنر أن هذا النوع من الحفلات يشبه الحفلات الأخرى تماما، حيث يختن الطفل في سن الرابعة والرجل الذي يقوم بهذه العملية أقصى ما يتسلمه من الأثرياء هدية لا تزيد عن ثمانية "بوجو"، أما الفقراء فيختنوا أولادهم مجانا. ويتم ختان أبناء البادية على يد المرابط، فالختان بالنسبة لعرب الريف حفل ديني أكثر منه دنيوي. (32)

ثالثا: الحالة الصحية:

عرفت البلاد خلال بداية العقد الثاني من القرن 18م حدوث زلازل في أعوام 1716، 1717، وحصول قحط وجفاف وانتشار الفقر وقلة المؤن والمحاصيل الزراعية ونتج عن ذلك غضب وتذمر شعبي، بالإضافة إلى حدوث أوبئة في أعوام 1723، 1730، 1731، 1732، 1738م الذي استمر حتى سنة 1758 م، اكتسح كل من القالة وعنابة إذ قدرت نسبة الوفيات يوميا في عام 1740م، من 200 إلى400 وفاة. أما عن أسباب الوباء فهي متنوعة فإما أن تكون عن طريق البحر أو بواسطة سفن الحجاج التي تأتي من أماكن مصابة بالداء تدخل إلى الموانئ الجزائرية، وبما أن الجزائر يحدها البحر الأبيض المتوسط ومنفتحة على أقاليم السودان ومرتبطة بالمشرق العربي، فقد سهل ذلك في انتشار الوباء، فمن الحجاز وإستانبول انتقلت عدة أمراض مثل الكوليرا، الجدري،

السل، ومن أهم الأوبئة الفتاكة التي تسببت في إفقار فحص الجزائر من سكانه في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر تلك التي حدثت أثناء السنوات التالية: 1787م 1812و1816و1822م، [33] إلا أن بعضهم قاموا بعملية الحجز الصحي أو الوقاية، كالداي إبراهيم باشا (1732-1745م) حين منع المركب الذي جاء من الإسكندرية محملا بالحجاج المحتمل أنهم مصابين بالوباء، فمنع دخوله حتى تأكد من سلامتهم من المرض.[34] إلى جانب هذا تميزت الأوضاع الاجتماعية في أكثر الأحيان بالفوضى والاضطرابات وحركات التمرد نتيجة إرهاق السكان بالضرائب والإتاوات الكثيرة والمتنوعة [35] على سبيل المثال يروي إبن "حمادوش" عن ثورة الزواوة في 22 مارس 1748م على قائد سباو "محمد الفريرا" الملقب بالذباح الذي قام بإخماد هذه الثورة . [36]

لقد تفشت الأمراض والأوبئة بين سكان الجزائر أواخر العهد العثماني ابتداء من العقد الأخير من القرن 18م، وضربت السكان بقوة خاصة خلال الربع الأول من القرن 19م.

ويعود سبب سوء الحالة الصحية إلى انتقال العدوى وانتشار الأمراض من الأقطار المجاورة، وذلك لصلة الجزائر بعالم البحر المتوسط وانفتاحها مع أقاليم السودان وعلاقتها بالبلاد الأوروبية وارتباطها بالمشرق العربي. [37]

1- الأوبئة:

إن انتشار الأمراض المعدية كان من الأسباب التي أهلكت صحة السكان على رأسها الأمراض الزهرية، [38] وقد تميزت فترة نهاية القرن18م وبداية القرن19م بظهور عدة أوبئة أهمها ما يلي:

-وباء عام 1740، دام 3 سنوات وأهلك في الأسبوع الأول10000نسمة، وفي الشهر الأول ما بين300و400 نسمة في اليوم الواحد.

-وباء عامي 1787/1786، أدى إلى هلاك 16721نسمة من مدينة الجزائر منهم 14334من المسلمين والباقي من الأسرى واليهود[39] فتناقص عدد السكان لمدينة الجزائر إلى500000نسمة، كما تسبب في موت ثلثي سكان مدينة عنابة، بينما كادت البوادي أن تفقر من سكانها حتى أن أغلب الحقول تركت بدون حصاد.

-وباء عامي1798/1792 أضر بجميع الجهات لاسيما وهران، الجزائر العاصمة، قسنطينة.

-وباء عامي1818/1817 قضى في مدينة الجزائر على أكثر من 14000نسمة وأدى إلى هلاك ثلثي سكان مدينة عنابة التي لم يعد يتجاوز سكانها بسبب هذا الوباء 5000نسمة، كما تضررت به أغلب الجهات الجبلية والصحراوية.

لقد كان انتقال هذه الأوبئة الفتاكة من مواطنها الأصلية إلى الجزائر عن طريق توافد البحارة والحجاج والطلبة من أقطار الشرق الأوسط إلى الموانئ الجزائرية. [40]

2- المجاعة:

من بين المجاعات التي عرفتها البلاد الجزائرية، نذكر منها مجاعة عام 1752، التي استمرت مدة 4 سنوات، وذهب ضحيتها 1700شخص في مدينة الجزائر في مدة 30يوما، كما نذكر من هذه المجاعات مجاعة1778و1779، التي تميزت بوطأتها على الناس والتي ذكر منها شريف الزهار والعنتري أن الناس كانوا يموتون من جرائها من الجوع في شوارع مدينتي الجزائر وقسنطينة، وكذلك مجاعة 1787-1789التي تسبب فيها الجراد وصاحبها الوباء.

ومن السنوات التي عرفت المجاعة كذلك عاو1794الذي ارتفعت فيه الأسعار وانقطعت الأقوات وعمت الفوضى.

هذا وقد تميز الربع الأول من القرن19م بتكاثر المجاعات التي تميزت بها سنوات1800-1807-1816و1819، واتصفت مجاعة 1800 بانعدام المؤن، الأمر الذي اضطر معه الداي "مصطفى باشا" إلى استيراد الحبوب من موانئ البحر المتوسط، ونفس الإجراءات اتخذها "حسين باشا" عام1819، عندما سارع إلى شراء 50ألف صاع من الحبوب من موانئ البحر الأسود لتغطية استهلاك مدينة الجزائر، أما مجاعة 1816 التي تميزت بخطورتها والتي اشتدت وطأتها إثر انقطاع الأمطار وزحف سراب الجراد، فاختفت الحشائش وزالت المزروعات من الحقول بمناطق التل والساحل، مما أضر بالسكان وزاد الحالة الصحية والمعيشية سوءا. (41)

3-الكوارث الطبيعية:

بعدما تعرفنا على الأوضاع الصحية التي في أكثر الفترات كانت سيئة، حدثت كوارث طبيعية أدت بدورها إلى تناقص السكان وتضرر الاقتصاد، وتتمثل هذه الآفات والكوارث الطبيعية في الزلزال والجفاف والجراد والفيضانات وغيرها، ونظرا لانعكاسها على الوضع الديمغرافي فإننا نشير إليها فيما يلي:

أ- الزلزال: حيث عرضت البلاد الجزائرية أثناء العهد العثماني سلسلة من الهزات الأرضية العنيفة التي تسببت في تخريب بعض المدن، ونتج عنها في كثير من الأحيان خسائر في الأرواح والممتلكات، وقد عرفت السنوات الأخيرة من القرن 18م، والأعوام الأولى من القرن 19م، بتعدد الهزات الزلزالية، وكان أشدها زلزال وهران عام 1790م، وقد كان هذا الزلزال من الشدة حيث قضى على 1000 شخص ماتوا تحت الأنقاض وأدى إلى انقطاع المياه من العيون والينابيع، مثل مياه منبع رأس العين الغزيرة، التي جفت بسبب

شدة الهزات الأرضية، ثم تكررت الهزات الأرضية العنيفة في عدة جهات فتأثرت بها عنابه عام 1810م والعاصمة عام 1818م، وجهات الأطلس البليدي، ونواحي الساحل ومتيجة عام 1825م. (42)

ب- الجراد والجفاف والفيضانات والحرائق: تعتبر من الآفات الطبيعية التي أضرت بالجزائر في العهد العثماني، وتسببت في حدوث مجاعات واختفاء الحبوب وانقطاع المؤن وهلاك كثير من السكان، فقد اعتاد السكان حدوث مجاعات إثر سنوات الجفاف وفي أعقاب زحف الجراد، وفي الغالب كان يعقب هذه الآفات الطبيعية المجاعات المتعاقبة، فتنتشر الأمراض وتتكاثر الأوبئة فمن بين الفترات التي عرضت فيها البلاد زحف الجراد نشير إلى السنوات التالي: 1760-1778-1779-1780 وما بين 1784-1787-1798-1799-1800-1804-1822-1824.

أما الأعوام التي عرفت فيها الجفاف، فهي التي كانت في الفترة الممتدة من عام1734 إلى1737 ومن عام 1778إلى1779 وكذلك عام 1800 بالإضافة إلى عامي 1806 -1807 وأعوام 1816-1819.

أما الفيضانات والعواصف البحرية المدمرة فنذكر منها تلك التي غطت فيها المياه مساحات شاسعة من متيجة إثر الفيضانات التي حدثت في شهر مارس1673م، كما تكررت حوادث الغرق وجنوح السفن وتحطمها في السنوات التالية التي تميزت بشدة العواصف البحرية. (43)

رابعا: الأحوال العمرانية:

لبست المدينة في العهد التركي حلة معمارية بمساجدها الزاهرة، ومآذنها العالية، وحصونها العاتية وقصورها الخلابة، وحماماتها الكثيرة والرائعة التي تستحق الذكر والتي كانت تشبه بدقة حمامات القسطنطينية والقاهرة، امتزج فيها الذوق المحلّي بالذوق العثماني الشرقي، وكانت أدوات البناء والزينة أحيانا محلية وفي بعض الأحيان تجلب من الخارج خصوصا من تونس وإيطاليا، وقد لاحظ الفرنسي جورج مارسي georger marçais " إن أول ما يلفت انتباه المسافر عندما يحل بأرض الجزائر هو الوجود التركي الذي يتجلى فيما تركوه من آثار معمارية زاهية ".(44)

والفن المعماري للجزائر على عهد الأتراك يمتاز بدقة البناء والزخرفة واستعمال الرخام والنقوش بالعربية والتركية على الجدران وغيرها من ضروب الإبداع الفني، وتمثل المساجد والزوايا والقصور جزءا كبيرا من هذا الفن المعماري.(45)

1-المساكن والمساجد:

أ- المساكن: كان المسكن يخضع لعوامل جغرافية واقتصادية أدت إلى تميزه من منطقة إلى أخرى، والمساحة المبنية عبارة عن منازل جبلية تسمى " جنان"، وكانت ملك للأتراك والإسرائيليين والأوربيين، وفي الجزائر العاصمة كان القناصلة يختارون سكنات جبلية قريبة من المدينة وكذا في القليعة وشرشال.(46)

كانت المساكن مبنية داخل الحدائق وبالقرب من الطريق التي تشق الجبال والسهول، وكانت منفصلة بحواجز عبارة عن أشجار مثمرة كانت تحجبهم عن المارة وتخلق لهم جوا من الراحة داخل العائلة.

كانت تبنى المنازل في القرى الصغيرة أو في الأكفار بالأخشاب والقصب ويربط بعضه في بعض ولكل منزل أربعة أوجه، وتفرش أرضه بنفس مادة

البناء ثم يحصن الكل بخليط من الطين وخثي البقر لمنع المياه من التسرب. وعلى السطح يزرع نوع من العشب يسمى الديس، ولا يزيد ارتفاع هذا البناء عن قامة الرجل.

ثم إن الأهالي يجمعون الحشائش وأوراق الأشجار فيدخروها لتغذية الحيوانات عندما يسقط الثلج، وتأوي هذه المساكن في نفس الوقت: النعجة والمعزة والدواجن والكلاب والرجال والنساء والأطفال، كلهم يعيشون مكدسين في مكان واحد. (47)

أما أهل المدن كالجزائر والبليدة يستعملون منازل كسكنات صيفية مريحة توفر لهم الراحة ومناظر طبيعية خلابة.

فسكان العاصمة كانوا يقومون بدهن منازلهم بالجير مرة في السنة على الأقل، الأمر الذي أعطى للمدينة والمنازل الجبلية جو من النظافة، وهذا حسب الاعتقاد السائد في ذلك الوقت، ولم يكن المقصود النظافة في حد ذاتها وإنما الاحتماء من أشعة الشمس الحارقة.

وسجل " I Sidore HEDD " بأن هاته المساكن الجميلة كانت متخفية كأوكار العصافير وبداخلها نافورة من الماء تتوسط دائرة مصنوعة من الرخام الأبيض وهذا عند الأغنياء فقط.

وكانت بعض المنازل لها غرف تطل على الخارج وبها نوافذ مشكلة بطريقة غير منظمة وبها سياج بحيث تحميهم من العوامل الخارجية، وتعتبر من أحسن الغرف لأن سقفها من اللوح وبه نقوش مطلية باللون الذهبي. وكانت لهم قاعة جلوس تقابلها أشجار من الليمون والبرتقال وأزهار عطرة، وكانت بعض المنازل مميزة بفنها المعماري وأثاثها الثمين، مما أدى إلى انبهار المستعمر وتعجبه من وجود منازل بتلك الصفات عند شعب يعد عندهم قراصنة، ومن الملاحظ أن هناك

فرق بين المساكن في العاصمة والمدن الأخرى، بحيث أن السكنات في نواحي البليدة والقليعة كانت بصفة عامة عبارة عن طابق أرضي مغطى بالتين وليس فيها فناء ولا حنفية. (48)

ونجد ثلاث أنواع من السكنات خيمة للرعاة، وبيت طين للخماسين ومنازل للفلاحين.

-**الأحواش:** كانت تتكون من منازل أهل المدينة " وممتلكات البيلك "، وهي عبارة عن مزرعة حقيقية ومنازلها على شكل مستطيل، وكانت مسيجة بأشجار، التين الشوكي والزيتون.

-الخيمة: كانت تتموقع في جنوب وغرب دار السلطان.

-البيت الطيني: مبنى من الطين والتين وجذوع الأشجار.

-المنزل " الدار ": كانت تعرف في سهل المتيجة وجبل الساحل وقد تم بناؤه من الحجر بالقرب من الدويرة مثل منزل" القائد إبراهيم".

إن الهندسة المعمارية الشرقية، وتقسيم المنازل المحلي يختلفان كل الاختلاف عما تعود عليه أهل فرنسا مجاعة (49) ففي أواخر القرن 18 م كثير من المعطيات تدل على انحطاط بطيء ولكن مؤكد للمنازل، وهذا راجع إلى الزلزال الذي ضرب المنطقة في 1791 و1825 م، والاستعمار الفرنسي زاد من تدهور الوضع خاصة بالجزائر العاصمة إبان تموقعه بها، بعد موجة من السرقة والتوسع والتخريب وهذا حسب Pélissier de Reynaud في شهر أوت 1830، وحسب تقرير اللجنة الإفريقية " فإن الجنود قاموا بنزع الأبواب والنوافذ وأعمدة الأسقف وكذا قطع الأشجار المثمرة من أجل التدفئة "، وامتد التخريب حتى طال القصور الراقية.

ب-المساجد: تميزت بنايات المساجد الجزائرية في الفترة العثمانية بطرق وتقنيات بسيطة إذا ما قورنت بغيرها من المساجد سواء في الوطن أو في خارجه، وهذا يعود إلى الظروف الدولية التي كانت تعيشها الإمبراطورية العثمانية، حيث كانت أكثر هذه المساجد قريبة من الحصون والربط الجهادية من حيث الهندسة وطريقة بنائها، فكان يغلب عليها الطابع الفني " المغربي الأندلسي " وخاصة في هندسة ونمط بناء المآذن، حيث لم تتأثر كثيرا بالنمط العثماني، بل حافظت على النمط المغربي الأندلسي (50)، ومن المساجد الكثيرة التي كانت بمدينة الجزائر نجد " الجامع الأعظم " ويسمى الجامع الكبير وهو أعظم مسجد بالعاصمة ومساحته نحو 200 م2، وهو للمالكية، إذ قبل نزول الأتراك بالجزائر لم يكن مسجد للحنفية، وتشييده يزيد بكثير على 9 قرون. (51)

2- الحمامات والقصور:

أ- الحمامات: لقد كان هناك من الحمامات حوالي 60 في أيام Haedo وكانت بناياتها واسعة ونظيفة مضاءة من السقف ومجهزة بالماء البارد والمسخن، يدخل المستحم فيدفع أجره بورقتين اثنين، ثم يضع ثيابه في غرفة خارجية واسعة، ومنها يمر إلى حجرة أخرى عريضة قد قسمت إلى مكعبات تتسع كل منها لأشخاص يتراوح عددهم بن 10 إلى 12، وفي كل مكعب يمر الماء الساخن عبر أنابيب البرونز المقامة على الحيطان والمعممة لسحابات البخار، ويمر المستحم عبر بخار تزداد حرارته شيئا فشيئا حتى يصل بالسكاك أوداسي sicak odaçi " الكاليداريوم Caldarium لدى الرومان، بالإضافة إلى وجود أرائك من القطيفة تغمرها ساحابات من البخار الساخن المعبأ بالرائحة الزكية، كما توجد بها غرف مخصصة للملابس. (52)

ب- القصور: وإلى جانب هذه البنايات الدينية تفنن البناؤون الجزائريون في الأشكال الهندسية للقصور واستعملوا فيها النقوش الجميلة الممثلة في الأقواس المختلفة والقبيبات والخطوط المستقيمة والحلزونية والدوائر والمربعات والزخرفة النباتية بالفواكه أو الأزهار المتنوعة على الجدران بمختلف ألوانها الزاهية، والكتابة التذكارية بالخط على الباب الرئيسي لمدخل القصر، وكانت القصور تبنى بالآجر والخشب لتدعيم المبنى مجاعة [53] تحتوي كلها على طابق أرضي يضم سقيفة تقوم مقام غرفة الاستقبال، تأتي مباشرة بعد البوابة الرئيسية للقصر، والفناء يتوسط الدار وبها أروقة وغرف بالإضافة إلى مطبخ وحمام ومرحاض وصهريج لتخزين المياه، وعيون جدارية ومخزن وطابق أو يضم غرف متفاوتة الأحجام ومن فوقه يوجد سطح يستعمل لنشر الغسيل وعرض الثمار والأطعمة كالكسكسي للتجفيف وبجانب من السطح توجد غرفة للتنزه والترفيه أثناء سهراتهم الليلية.

كما تحتوي على باب ضخم في المدخل الرئيسي للقصر مصنوع من الخشب ومزخرف بالنحاس، ونوافذ قليلة مسيجة بشباك من الحديد توجد في الطابق الأرضي، تزود الغرف بالنور وأعمدة موجودة في المستوى الأرضي، وقد اعتنى أصحابها بتزيينها بالتحف الذهبية والفضية والأسلحة الثمينة والزرابي الرفيعة حتى أصبح وجهها الداخلي يشبه الفردوس، وخير مثال قصر " حسان باشا " المجاور لجامع كتشاوة، وهو الذي أمر ببناء هذا القصر البديع سنة 1791 م بعد توليه الحكم، فنجد فوق إطار الباب المؤدي إلى السقيفة الكبرى لوحة من الرخام كتبت عليها العبارات التالية " حبذا دار بناه مثل عدن ونزهة حسن باشا بجد وجد، قد كساه بهجة وزينة للناظرين وأتم عتبته بالسرور والسعود ". [54]

خاتمة:

- إنّ المجتمع الجزائري لم يكن مجتمعا طبقيا كما تذكر الكثير من الكتّابات الأوروبية، بل أن التفاوت الذي كان موجودا بين فئة وأخرى، ولم يكن بين طبقة وأخرى كما كان الحال بالنسبة للمجتمعات الأوروبية في العصور الوسطى.

- إنّ المجتمع الجزائري تأثر ببعض العادات والتقاليد التركية خاصة اللباس وبعض الأطعمة.

- إنّ تدهور الأوضاع الاقتصادية أدى إلى ظهور مجاعات وانتشار مختلف الأمراض والأوبئة خاصة مع نهاية العقد الأخير من القرن 18م والربع الأول من ق 19م اثر سلبا على الحالة الصحية للسكان.

- إنّ امتزاج الذوق المحلي بالذوق العثماني في الميدان العمراني ساهم في ازدهار الحضارة العربية الإسلامية.

- من خلال الدراسة نلاحظ أن دور المرأة في المجتمع الجزائري كان محدودا جدا حيث اقتصر على الأعمال المنزلية بالنسبة للمرأة الحضرية أما المرأة الريفية بالإضافة إلى قيامها بالأعمال المنزلية كانت تقوم بأعمال أخرى كجمع الحطب والفلاحة وغيرها.

- إنّ السلطة التركية في الجزائر ظلت على قطيعة سوسيولوجية مع المجتمع الجزائري، حيث لم تعمل على الاندماج بالمجتمع الجزائري، وهذا ما أدى مع مرور الوقت إلى ازدياد الهوة بين الشعب والسلطة وأدى بالتالي إلى ضعف الدولة الجزائرية، وهذا كان من العوامل التي ساعدت على الاحتلال الفرنسي للجزائر فيما بعد.

الهوامش والإحالات:

1- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص73.

2- صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، ط2، دار هومه، الجزائر، 2007، ص357.

3- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص74.

4- عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، ج2، د. ط، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص216.

5- المرجع نفسه، ص ص217-218.

6- أبو راس الناصري، عجائب الأسفار ولطائف الأخبار، تح، محمد بوركبة، ج1، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان، 2011، ص42.

7- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، د. ط، دار البصائر، الجزائر، 2014، ص238.

8- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تق، تع، تح، محمد العربي الزبيري، د. ط، ش. و. ن. ت، الجزائر، 2006، ص13.

9- صالح عباد، المرجع السابق، ص335.

10- المخزن: كلمة عربية يمنية قديمة، أدخلت في الإصلاح العثماني، ومعناها الحكومة أو الدولة، وتستعمل بنفس المعنى في المغرب الأقصى، أنظر: أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تح، أحمد توفيق المدني ش. و. ن. ت، الجزائر، ص69.

11- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات في أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص ص 206-207.

12- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792-1830م)، د. ط، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1979، ص49.

13- ويليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، ت: عبد القادر زبادية، دار القصبة، الجزائر، 2006، ص 102.

14- ابو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان (1815-1830)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975، ص 12.

15- وليام سبنسر، مرجع سابق، ص 103.

16- برنوس: نوع من المعاطف ذات قبعة capuchon

17- الموسولين: نوع من القماش أملس يشبه الحرير.

18- وليام سبنسر، مرجع سابق، ص103.

19- المرجع نفسه، ص ص 104-105.

20- ناصر الدين سعيدوني، "المرأة التركية الوارثة للتقاليد الوطنية والإسلامية "، مجلة الأصالة، ع 46 -47، ص34.

21- وليام سبنسر، مرجع سابق، ص 109.

22- المرجع نفسه، ص 110.

23- حمدان خوجة، المرآة، تر، العربي الزبيري، الجزائر، 2005، ص 36.

24- الكسكسي: غذاء ممتاز كان يحضر غالبا من فرينة القمح أو الشعير، والحبيبات المتحصل عليها، توضع بعد ذلك في كسكاس لتفور ويطبخ باللحم والخضر في مرق (sauce).

25- وليام سبنسر، المرجع السابق، ص ص 116-117.

26- عمار عمورة، المرجع السابق، ج2، ص223.

27- وليام سبنسر، المرجع السابق، ص 116.

28- حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 64.

29-وليام سبنسر، مرجع سابق، ص 120.

30- عمار عمورة، مرجع سابق، ص 222.

31- وليام سبنسر، مرجع سابق، ص 120.

32- أبو العيد دودو، مرجع سابق، ص ص 122-123.

33- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص ص 359-360.

34- عبد الرزاق إبن حمادوش الجزائري، رحلة إبن حمادوش المسماة لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال، تق أبو القاسم سعد الله، د. ط، الجزائر، 2007، ص121.

35- صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من العهد الفينيقي إلى خروج الفرنسيين، (814 ق م – 1962)، د. ط، دار العلوم، الجزائر، 2002، ص 126.

36- إبن حمادوش، المصدر السابق، ص163.

37- ناصر الدين سعيدوني المرأة التركية، مرجع سابق، ص 559.

38- عرف في أوربا نهاية ق 15م، وقد تم اكتشاف الجرثومة المسببة لمرض الزهري عام 1905 على يد شو ديني هوفمان. أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر (بداية الاحتلال)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 169.

39- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص 360.

40- نفسه، ص 359-362.

41- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص 360-361.

42- المرجع نفسه، ص ص 362-363.

43- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص 370.

44- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 192. نقلا عن مرسيي.

45- نفسه.

46- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 193.

47- حمدان خوجة، مصدر سابق، ص27.

48- حمدان خوجة، مصدر سابق، ص27.

49- المصدر نفسه، ص 65.

50- أحمد مريوش وآخرون، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، ص 25.

51- نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر (من أقدم عصورها حتى انتهاء العصر التركي)، دار الحضارة، الجزائر، 2006، ص 155.

52- وليام سبنسر، مرجع سابق، ص ص 114-115.

53- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 196.

54- المرجع نفسه، ص ص 196-179.

أوضاع الفئات الاجتماعية في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني.

ط. د. عبد الرزاق هزبري - جامعة الوادي

مقدمة:

إثر الاحتلال الاسباني للمدن الساحلية للجزائر، استنجد الشعب الجزائري بالعثمانيين، الذين لبوا النداء وتم إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية سنة 1518م، ومنذ تلك السنة بدأت الدولة العثمانية تتحكم في تسيير شؤون الجزائر، وأدى ذلك إلى اختلاط السكان الأصليين بالأتراك مع وجود العنصر اليهودي والمسيحي بالمنطقة، إضافة إلى الهجرات الأندلسية في القرنين 9 و10م، ونتج عن ذلك الاختلاط تنوع وتباين في التركيبة السكانية للشعب الجزائري، فظهرت عدة فئات اجتماعية، إلا أن تعقد الوضع الاجتماعي أثر على الحياة الاجتماعية. وعلى ضوء هذا نطرح الإشكال التالي: كيف كان الوضع الاجتماعي لسكان الجزائر؟ وما هي الفئات الاجتماعية وكيف تشكلت؟ وكيف كانت التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري؟ وقد اتبعنا في عرضنا خطة، أسست على ثلاثة محاور، أولها: العوامل المؤثرة في السكان. ويليها استعراض فئات وطبقات المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني، وختمت بالحديث عن الأوضاع الاجتماعية، والحياة المعيشية والصحية. واعتمدنا في دراستنا على المنهج التاريخي الوصفي الذي ساعدنا في سرد الأحداث ووصفها وصف دقيقا.

أولا: العوامل المؤثرة في السكان:

خضعت الجزائر خاصة أواخر القرن الخامس عشر وخلال القرن السادس عشر لتحولات كبيرة ولاسيما من الناحية السياسية التي كان لها تأثير واضح على الجانب الاجتماعي.

فنحن نعلم أن الجزائر كانت مقسمة، شرقها كان خاضعا للإدارة الحفصية وغربها كان خاضعا للدولة الزيانية، ولكن في أواخر عهد هذه الدولة استقلت عنها كثير من المناطق وأصبحت تشكل وحدات مستقلة عن العاصمة تونس أو تلمسان، سواء كانت قبائل عربية أو مدن ساحلية، أو حتى مدن تعرضت للاحتلال مثل مدينة وهران التي احتلها سنة 1510 م إلى سنة 1752 م. إن هذا الضعف سوف يفتح المجال لقوتين بأن تتدخلا في المنطقة، الإسبان كما ذكرنا، ثم التدخل العثماني وفرضه الحماية على البلاد.[1]

وهناك ثلاثة عوامل خارجية أثرت في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية خلال العهد العثماني، الأول هجرة الأندلسيين التي بدأت خلال القرن التاسع وتقوت خلال العاشر. والثاني الوجود العثماني نفسه. ويمكننا أن نضيف إلى ذلك عاما ثالثا، وهو الوجود المسيحي واليهودي. فقد حل بمعظم المدن الساحلية الجزائرية عدد كبير من المهاجرين الأندلسيين الفارين من اضطهاد الإسبان الذين استولوا على أملاكهم وديارهم وهددوهم في عقيدتهم ولغتهم. وأشهر المدن التي حلوا بها هي: شرشال وتنس ومستغانم ومدينة الجزائر ودلس وبجاية وعنابة .[2]

ثانيا: فئات وطبقات المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني:

-أقسام الفئات الأولى: سكان المدن: أما التنظيم الاجتماعي لسكان المدن في العهد العثماني فقد اتخذ شكلا هرميا تحتل قمته الطائفة التركية.

أ-فئة الأتراك: لم يتجاوز عدد الجماعة التركية -حسب المعلومات المتوفرة – في حدود عشرين ألف نسمة والتي كانت منعزلة عن بقية السكان، وكان الدافع إلى هذه العزلة - على ما يظهر - هو رغبة الجماعة التركية في إبقاء هيمنتها على المناصب الحكومية، وصيانة تقاليدها الخاصة في نظم العيش والسلوك، فالتركي فخور بعمله العسكري، متمسك بلغته الأصلية، لا يميل إلى استغلال الأرض، يقنع بالعيش بمرتبه الإداري أو من مدخول دكانه الخاص أو بستانه الواقع بالفحوص المجاورة للمدينة التي يقطنها، وحرصا منهم على المحافظة على وضعهم الاجتماعي الخاص كان الأتراك يستقدمون بين فترة وأخرى جماعات من اتراك الأناضول للعمل في فرق الأوجاق. ونظرا لهذه الأوضاع الخاصة التي عاشتها الأقلية التركية الحاكمة، أصبحت علاقتها مع بقية السكان تتصف بالروح العدائية والنفور المتبادل، وقد نتج عن هذه العلاقة السيئة إبقاء الأهالي بعيدين عن أي مساهمة جدية في أمور الدولة، والحيلولة دون إمكانية اندماج الأتراك بالأوساط المحلية عكس ما حدث في عهد الأسرة الحسينية بتونس، أو حكم محمد علي بمصر، وإن كانت بعض الأحداث التي جرت بالإيالة الجزائرية منذ مطلع القرن 19، تفيد بأن التقارب بدأ يحدث بين الطائفة التركية الحاكمة وأوساط الأهالي، مثل مشاركة الكراغلة وفرق الزواوة في القضاء على عصيان الانكشاريين في عهد علي خوجه (1817م). إلا أن نتائج هذه الأحداث لم تتبلور نتيجة الاحتلال الفرنسي. (3)

ب-فئة الكراغلة: تعد من أهم الفئات الاجتماعية في بعض المدن الجزائرية بعد فئة الأتراك العثمانيين والأعلاج، نظرا لما كانت تتمتع به من امتيازات مادية، مثل تعيين أفرادها في مناصب الدولة، والتمتع ببعض التسهيلات، وإعفائهم من بعض الضرائب. أما عن عدد أفراد هذه الفئة، فإنها كانت في

تزايد مستمر، فكان يحددها مدى ارتباط الأتراك العثمانيين بالأهالي، ومصاهرتهم لهم. وقد ظهر الكراغلة في بداية الأمر، في مدينة الجزائر وأصبحوا في أواخر القرن 10 هـ/16م يشكلون قوة متميزة تنافس الأتراك العثمانيين في الامتيازات.

وقد ورد في إحدى الدراسات التي اعتمد صاحبها على التقارير التي أعدها الضباط الفرنسيون، لأغراض استعمارية خلال السنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي، أن الكراغلة في بايلك الغرب كانوا يتوزعون على المدن الآتية: خمسمائة جندي في تلمسان، وخمسمائة وأربعه في مستغانم، وخمسمائة في مازونه، وكانت تقيم بقلعه بني راشد ثمانون عائلة، وكانت مدينة المدية في بايلك التيطري تضم عددا كبيرا منهم. أما في وسط البلاد فإن عددهم كان ضئيلا في مدينة الجزائر، إلا أنهم كانوا يشكلون القسم الأكبر من سكان مدينتي القليعة والبليدة. (4)

ج- **الحضر:** ويعتبر الحضر أهم عنصر في المدينة يتراوح عددهم بين الثلاثين والأربعين ألف مجاعة(5) ويطلق لقب الحضر على السكان القاطنين في المدن منذ الفترة الإسلامية.(6) وحضر الجزائر كانوا طبقة غنية منحدرة من أهل البلاد ومن مهاجري الأندلس، وكانوا سياسيا في المرتبة الثالثة بعد الأتراك والكراغلة. (7) كان اشتغالهم الأساسي في حرفهم وتجارتهم وتنمية أموالهم، وأصبحوا بذلك يشكلون ما يسمى ببرجوازية المدن الصغيرة،(8) وكانت هذه الفئة رغم دورها الاقتصادي والاجتماعي والعسكري أيضا محرومة من التطلع السياسي لأن احتكار العثمانيين للسلطة قد أوصد الأبواب في وجهها، ولكن هذه الفئة لم تكن بدون نفوذ فهي عن طريق الجاه المادي (النفوذ الاقتصادي) على يد كبار التجار وأمناء أهل الحرف والصنائع والجاه الروحي (العلماء

والمرابطين بالمدن والقضاة والمفتون)، كانت تؤثر أحيانا في ميزان القوى، ولكن تأثيرها لا يصل إطلاقا إلى درجة الحكم نفسه، وقد كان الحرمان السياسي بل الإبعاد المقصود عن السياسة، سببا في جعل هذه الفئة تتطلع إلى ساعة الخلاص من الحكم العثماني. [9]

د- **الأشراف:** تمثل فئة قليلة العدد وهم الذين ينتسبون إلى أهل البيت، كانوا يتمتعون بمكانة اجتماعية ودينية وسياسية، حيث كانوا يحكمون في النزاعات بين الأهالي وأصحاب السلطة ويحمون المهاجرين والضعفاء من الناس، فلذلك تمتعوا باحترام كبير، وهم أحسن وضعية عن غيرهم من الأهالي، لأنهم اعفوا من الضرائب كما تقلدوا مناصب القضاء والإفتاء والتعليم، وغيرها من المقاليد الهامة التي مكنتهم من اكتساب مكانة مرموقة في المجتمع.[10]

و-**المهاجرين من الأندلسيين:** ويطلق عليهم اسم المورسيكيون، أسهموا بدور فعال في تطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية من خلال توسيع وبناء المدن في الجزائر، وإنشاء مدن جديدة إذ لم يكن بإمكانهم الالتحاق بالجيش أو الوظائف العليا لذلك اتجهوا إلى ممارسة العديد من الصناعات المحلية منها صناعة البارود والخزف وغيرها بفضل الأموال التي جلبوها معهم من الأندلس.[11]

ه- **فئة البرانية والأهالي:** أو ما يصطلح عليهم بالوافدين هم سكان المدينة المؤقتين أي العناصر المحلية الوافدة إليها من مختلف الأقاليم المجاورة إليها، بغرض البحث عن العمل لكسب لقمة العيش، وقد اختصت كل جماعة من جماعة البرانية في مدينة الجزائر القيام بأعمال معينة ولها انتماءات متعددة نذكر منها :(12)

1-جماعة البساكرة: تتكون من أهالي مناطق الزيبان ووادي ريغ وسوف وتقرت، الذين قدموا إلى المدن الكبرى طلبا للعيش، فأوكل إليهم بعض المهن المتواضعة والأعمال الشاقة، كإحضار المياه إلى المنازل وتنظيف القنوات والمجاري من الأوساخ، والقيام بالحراسة ليلا، وحمل السلع والبضائع كالفحم والحطب والتين والحبوب، والعمل في ورشات المرسى، وهذا ما عرضهم إلى الأخطار والأمراض التي كانوا ضحيتها الأولى. (13)

2- **الميزابيون:** بالرغم من الدور الاقتصادي الذي تميز به هذه المجموعة في مدينة الجزائر، حيث كانت تمتلك العديد من الحوانيت التجارية التي تتخذها أيضا مسكنا لها وتدير الحمامات والمطاحن، فإنها لم تندمج في مجتمع حضاري بحيث ظلت مهمشة بداخلها فمعتقداتها الاباضية وممارستها الدينية التي تختلف عن أهل السنة، من المالكية والأحناف، كانت من بين الأسباب التي أدت إلى انكماش الميزابيين على أنفسهم، ومع هذا فقد احتكر الميزابيون في مدينة الجزائر أعمال المشرفين على الحمامات وشكلوا أغلبية الجزارين والرحويين. (14)

3- **الجيجليون:** تذهب بعض المرويات إلى أن استقرار أقدم العناصر الجيجلية في مدينة الجزائر يعود إلى عام 1516م حينما رافق هؤلاء الإخوة بربروسة عقب استنجاد أهل مدينة الجزائر بهم، ومنذئذ أصبح هؤلاء يحظون بمكانة خاصة بل وغدوا يتمتعون بامتيازات وحظوة خاصة، ومن النشاطات التي استقطبت العناصر الجيجلية الغزو البحري. (15)

4-**القبائل:** تسمية القبائل مشتقة من الكلمة العربية قبيلة، والقبائل يسكنون الجبال دائما ويفضلون قممها، حيث يقطنون في القرى ويسمنوها الدشرة، وهي التي تتكون من أكواخ مبنية بالطين.(16) وأصولهم بربرية امازيغية من زواوة وبني عباس واقبو، هناك من جاء من بعض الجبال القريبة من وهران ومن

الظهرة وفليتة، وجبال ترارة بتلمسان، وبني سنوس، وولهاصة ومسيردة وجبال ندرومة، وكانوا باعة متجولين، وصناع وحرفيين وبنائيين وقد حافظوا على عاداتهم القبائلية، ويطلق عليهم اسم زواوة وأولاد عباس.[17]

5- الزنوج: وهي طبقة دخيلة عن المجتمع الجزائري وتتألف من العبيد السود الذين قدموا من السودان عن طريق الواحات الصحراوية للعمل في المنازل، وقد تكاثر عددهم حتى أصبحوا مع نهاية القرن 18 ميلادي ما بين 2000 إلى 3000 نسمة بمدينة الجزائر وحدها، وكانت الفئات الحاكمة تمتلك العبيد كنوع من التباهي والشراء.[18]

6-فئة الدخلاء:

اليهود: بالرغم من وجود عدة فئات أجنبية مسيحية فإن الجماعة النشطة التي ارتفع شأنها في الجزائر هي جماعة اليهود، لأن اليهود كانوا يتعاملون مع الداي وقادة الجيش (الرياس)، ويقومون بشراء وبيع البضائع، والغنائم التي يحصل عليها رجال الجيش، كما اشتهر اليهود بعمليات السمسرة والقيام بدور الوساطة في كل العمليات التجارية إلى درجة انه أصبح من الصعب على أي عربي أن يبيع دجاجتين بدون واسطة مأجورة من أحد اليهود، وقد اغتاظ سكان الجزائر من الكسب الفاحش والأموال الهائلة التي يحصل عليها اليهود على حساب الدولة الجزائرية وسكانها، إلى درجة أن أحد الجنود الانكشاريين غامر بحياته وأقدم يوم 28 جوان 1805 م على قتل زعيم الجالية اليهودية نفتالي بوشناق عند خروجه من قصر الجنينة حيث خاطبه بعبارته المشهورة " السلام عليك يا ملك الجزائر"، ونتج عن هذا الاغتيال نهب الحي اليهودي وقتل الداي مصطفى (1798-1805م) المتعامل مع كبار تجار اليهود وذلك يوم 30 أوت 1805م.[19]

-**المسيحيون:** ما يميز هذه الجالية أنها كانت أحسن حالا من الجالية اليهودية، وضعهم الاجتماعي كان جيدا. وهذه المكانة أهلتهم للقيام بمختلف المهام التي تلائم مهاراتهم، كالعمل في ورشات بناء السفن وصنع الأسلحة، وهناك من اشتغل في المنازل والبساتين والمقاهي والحانات مقابل أجرة وعلاوات وهدايا متنوعة في مواسم الأعياد، أما الأسرى منهم فلا يحد من حريتهم سوى قضاء الليل في سجون البايلك.[20]

-أقسام الفئات الثانية:

-سكان الأرياف:

أ-قبائل المخزن: يمكن تعريف قبائل المخزن بأنها مجموعات سكانية لها صبغة فلاحيه وعسكرية وإدارية لما تقوم به من أعمال، وهي لا تعود في أصولها إلى نسب واحد وأصل مشترك، بل هي في واقع الأمر تجمعات سكانية تعميرية ذات تكوين اصطناعي فمنهم العبيد والكراغلة وعرب الصحراء وسكان الهضاب والجبال، هذا وتشكل قبائل المخزن نظرا لارتباط مصالحهم بالبايلك حلقة وصل بين الأهالي في الأرياف والحكام في المدن، بل أنها أصبحت في أواخر العهد العثماني تؤلف رابطة متينة تشد المحكوم إلى الحاكم، وتبقي على تماسك الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الريف، وتستمد قبائل المخزن وظائفها الحربية والإدارية من تقاليد التبعية والولاء التي طبقها الموحدون واتبعها فيما بعد، الزيانيون بتلمسان، وبنو حفص ببجاية وقسنطينة، وقد عمل الأتراك بالإبقاء على هذا النوع من القبائل المتعاونة عندما تيقنوا من أهميتها في استخلاص الضرائب ومعاقبة المتمردين منذ حكم الباشاوات. أما المهام العسكرية التي تكلف بها هذه القبائل فهي تتمثل أساسا في المشاركة في المحلات الفصلية لاستخلاص الضرائب وإيقاع العقاب بالممتنعين والمعاديين لسلطة البايلك، كما كلفت بحراسة الأبراج

والحصون والخوانق الجبلية والممرات الصعبة، ومقابل هذه الخدمات كانت قبائل المخزن تحظى ببعض الامتيازات وتنال بعض الحقوق دون بقية سكان الأرياف، زيادة على تلقي بعض المنح والتجهيزات مجانا من الدولة كالسلاح والمؤونة ووسائل النقل وغير ذلك. (21)

ب-الأجواد: أو النبلاء وهم الذين فرضوا نفوذهم بالقوة في منطقة من المناطق تتسع أو تضيق حسب وضعية السلطة المركزية التركية، لم يكن أمام الأتراك إلا الاعتراف بنفوذ هؤلاء الأجواد، وفي الكثير من الأحيان يعلنون عليهم الحرب، ويؤججون الصراعات داخل عائلاتهم فيناصرون صفا ضد آخر. واضطرت السلطة التركية إلى التعاون مع هؤلاء في الكثير من المناطق التي كان القادة الأجواد أسيادا في مناطق نفوذهم، يجبون الضرائب ويفرضون أعمال السخرة، ويجمعون الغنائم دون تدخل مباشر من السلطة المركزية. لكن هذه السلطة تحاربهم حين تشعر بأن قوتهم زادت وأصبحت تهددها. (22)

ج-المرابطين: انتشرت ظاهرة المرابطين منذ بداية القرن 15م، وتواصلت في العهد التركي بقوة، حيث أورد لويس زين إحصائيات رسمية تعود إلى 1880م تذكر أن عدد العائلات المرابطة بلغت حوالي 115 عائلة وزادت الطرق عددا في العهد التركي، فبعد القادرية والشاذلية ظهرت الشيخية والتيجانية والرحمانية والراشدية وغيرها. وتكمن قوة هؤلاء المرابطين ورجال الطرق في استعمالهم الدين حيث كانوا يحظون بمكانة عند الجميع، وكان المرابطون ورجال الطرق ينتقلون في طول البلاد وعرضها دون خوف من هجوم اللصوص وقطاع الطرق عليهم. (23)

د-قبائل الرعية: هي القبائل التي لم تحظ بأي امتيازات من السلطة التركية، وهي التي كانت تدفع الضريبة والرسوم المختلفة، كما كانت تفرض عليهم أعمال

السخرة وكانت وضعيتها أسوأ من وضعية تلك القبائل التي لم تكن تخضع للسلطة المركزية لأنها كانت تقطن مناطق وعره يصعب على القوات التركية أن تتواجد فيها بصفة دائمة .[24]

ثالثا: الأوضاع الاجتماعية:

1-السكان: أول ما يلفت الانتباه من ناحية الأوضاع الاجتماعية هو اختلاف في إحصائيات وتقدير العدد الإجمالي لسكان مدينة الجزائر.

اختلف العدد الإجمالي لسكان مدينة الجزائر من فترة لأخرى وهذا نتيجة لأهمية المدينة من حيث الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فكلما ازدهر النشاط البحري والتجاري والزراعي والصناعي زاد نمو السكان والعمران، وكلما ضعف النشاط الاقتصادي وتقلصت أرباح القرصنة تناقص السكان، فقد بلغ 30 ألف سنة 1518م، ثم 60 ألف سنة 1580، ثم 100ألف سنة 1634م، ثم إلى أكثر من 100 ألف نسمة سنة 1755م.[25] وقد بلغ عدد سكان الجزائر عند دخول الفرنسيين إلى ثلاث ملايين نسمة حسب المصادر الفرنسية، [26] بينما يذكر حمدان خوجة في كتابه المرآة أن العدد الإجمالي لسكان الجزائر يقدر بعشرة ملايين نسمة،[27] وحسب مصادر الجاسوس الفرنسي بوتان BOUTIN لعام 1808م أنه كان يقدر عدد الأتراك بالجزائر نحو عشرة آلاف نسمة وخمسة آلاف من الكراغلة.[28]

و لقد توزع العدد الأكبر من سكانها بنسبة حوالي 95 بالمائة بالريف بينما توزعت ال5 بالمائة الباقية على المدن، [29] وكانت هذه النسبة المتواضعة من سكان الحضر تختلف كثافتها من منطقة إلى أخرى فهي في المنطقة الغربية تتراوح ما بين 7 إلى 8 بالمائة، أما المنطقة الوسطى تنخفض إلى 6 بالمائة، بينما في المنطقة الشرقية لا تتجاوز 3 بالمائة من مجموع السكان. [30]

2- الحالة الصحية والمعيشية:

كان للحالة الصحية والمعيشية التي ازدادت سوءا وتدهورا في أواخر العهد العثماني تأثير سلبي على نمو السكان، وتأثير واضح على وضعهم الاجتماعي، فتضاءل سكان المدن وتناقص سكان الأرياف ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر [31] وترجع الأسباب إلى:

-ظهور الأوبئة:

تعرضت الجزائر للعديد من الأمراض والأوبئة المختلفة أصابت سكانها مرات متعددة، وأحدثت خسائر تكاد تكون خيالية من كثرة هولها وارتفاع عدد الضحايا، وبما أن العلوم لم تكن قد بلغت درجة فائقة من التطور بحيث تحدد جراثيم الأوبئة تحديدا مضبوطا، فان السكان والأطباء كانوا ينسبون كل هذه الظواهر المريعة إلى مرض الطاعون الذي كثيرا ما وقفت السلطات المحلية عاجزة أمامه، لا تقوى على اتخاذ أية تدابير وقائية لما كان من اختلاف بين رجال الدين فيما يتعلق بمعاملة المصابين ومعالجتهم. فمنهم من يدعو إلى الاحتراز [32] معتمدا على قوله تعالى: (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة، وأحسنوا، إن الله يحب المحسنين.) ،[33] ومنهم من يدعو إلى التوكل على الله وعدم الاحتراز معتمدين في رأيهم على قوله تعالى: (قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا. هو مولانا، وعلى الله فليتوكل المؤمنون.) [34]

ولقد ظلت الأوبئة تجتاح البلاد طيلة العقد الأخير من القرن الثامن عشر والربع الأول من القرن التاسع عشر، وإن آخر مرة تعرضت فيها الجزائر للطاعون قبل الاحتلال هي سنة 1816، ولم يختف إلا في سنة 1822. ويمكن عرض بعض الأوبئة:

-وباء عام1793: وهو طاعون أصاب مدينة الجزائر سنة 1793م، نقله إليها بحارة قدموا من القسطنطينية، وتم اتخاذ التدابير الوقائية التي تتلخص في إغلاق الموانئ ومنع القادمين إليها من الدخول، وعدم الاتصال بالبواخر الأجنبية المجهولة الأصل وهو بالضبط ما أوصى به رسول الله عندما قال: (إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه.) وبالرغم من جميع المجهودات التي بذلتها السلطات المحلية، فان الوباء لم ينقطع وبقي في تصاعد إلى أن بلغ أوجه سنه 1794 .[35]

-وباء عام 1799: لقد وردت الإشارة إلى هذا الطاعون بكيفية عابرة في جريدة المونيتور فيذكر صاحب المقال: "انه حل بمقاطعة قسنطينة وانتشر حتى وصل إلى الجنوب حيث صار الموت يحصد يوميا، ما بين مائة ومائة وعشرين شخصا".

-وباء عام 1816: هو أخطر وباء أصاب الايالة، وقد اختلف المؤرخون حول مدة بقائه، فهناك من يقول انه دام أربع سنوات وهناك من يجعلها ستا. كما أن الاختلاف كان واضحا فيما يخص ظهور المرض وأسبابه، إلا أن الجميع متفقون على أن المرض الحق أضرارا كبيرة بالمنطقة وقد أصاب الشرق الجزائري في هذه الفترة وانتشر في كامل أنحائه بسبب التنقلات، أما بالنسبة لموقف السلطات اتجاه المصابين فقد كانت سلبية. [36]

-مرض الجذري La véroleou la variole: هو وباء قاتل يسببه فيروس يتنقل ويعدي بصفة سريعة، يتميز باندلاع بقع حمراء أو طفح جلدي يشبه البثور على جلد المريض، بالإضافة إلى التقيؤ وسقوط قشور مخلفة ندبا مجوفة. أرجع المؤرخون تاريخ ظهوره في منطقة شمال إفريقيا إلى 3 آلاف سنة، وهناك من أرجعه إلى بداية القرن 16 م، حيث اعتبر هذا المرض من أشهر الأمراض

التي فتكت بالسكان إذ كان يظهر مرة كل أربع سنوات تقريبا مخلفا وفيات كثيرة. ومن أهم الفترات التي ظهر فيها بالجزائر - وبخطورة شديدة - كانت سنة 1803 م -1804 م وكان هذا الأخير ليس المباشر في إدخال التلقيحات ضد الجذري إلى الجزائر، ليظهر مرة أخرى في شهر جويلية عام1817 .[37]

-**التيفوس Typhis:** مرض التيفوس يسمى كذلك الحمى النمشية وهو واحد من مجموعة الأمراض المعروفة التي تسببها الريكتيسا، وهي كائنات مجهرية دقيقة لا ترى بالعين المجردة تنسب للبكتيريا لكنها كثيرا ما تسلك سلوك الفيروسات، تقوم هذه الفيروسات بإتلاف جدران الأوعية الدموية مما يؤدي إلى نزيف وطفح جلدي ينتقل عن طريق البراغيت والقمل والسوس وفيها أنواع: التيفوس الوبائي والتيفوس الفأري والتيفوس القرادي. ظهر هذا النوع من المرض بين صفوف الفرق العسكرية الاسبانية المتمركزة ببجاية وكان يظهر تقريبا كل عشرين سنة، وقد تضرر منه السكان بصورة شديدة خاصة في شهر أوت من سنة 1826 م.[38]

-**الكوليرا le collera:** وهي عبارة عن جرثومة تغزو أمعاء المريض وتسبب له الإسهال الشديد والتقيؤ، مما يؤدي إلى جفاف الإنسان. وهو المستودع الطبيعي لها حيث ينتقل مباشرة عن طريق الأيدي وبطريقة غير مباشرة عن طريق استهلاك المياه الملوثة والأوساخ، ومن بين أعراضه نذكر: تقلص في عضلات الأرجل وفقدان سريع للسوائل ثم تعرض الإنسان لصدمة، وموته خلال ساعات إذا لم يتلق العلاج. حيث يعد هذا الوباء من الأوبئة الخطيرة التي مست الجزائر خلال العهد العثماني فانتشرت في الكثير من مدنها وعرفت آنذاك بوباء الهواء الأصفر، نزل هذا الوباء ببايلك الشرق، فتشاءم الحاج أحمد باي منه خاصة وأنه استمر مدة ستة عشر يوما في البايلك.[39]

بالإضافة إلى العديد من الأمراض الغير وبائية نذكر منها: مرض الزهري، الجذام، البرص، مرض الحصبة، الأمراض الصدرية كمرض السل، الحمى وأنواعها من الأمراض الأخرى.[40]

ب-الكوارث الطبيعية:

ومن الآفات الطبيعية زحف الجراد (1722 و1794 م)، واشتداد الجفاف (1800 و1804 م)، وحدوث الزلازل المدمرة أثناء سنوات) 1716، 1717، 1755 م). وكانت النتيجة المباشرة لهذه الكوارث الطبيعية والأمراض الخطيرة تشتت وهلاك كثير من السكان، واشتداد الضائقة الاقتصادية بفعل غلاء الأسعار وشح الأقوات وإتلاف المزروعات 41).

ج- الاضطرابات الداخلية:

والتي وقعت في مطلع القرن التاسع عشر والتي أدت إلى مقتل الداي مصطفى، وهجرة 100 عائلة يهودية إلى تونس و200 عائلة أخرى إلى ليفورن، بالإضافة إلى الثورات التي عمت الأرياف الجزائرية والتي نتج عنها هلاك عدد كبير من السكان.

د- الحملات الأوربية:

وهي الأخرى تسببت في تناقص عدد السكان في الجزائر مثل حملة

اللورد إكسمورد سنة 1816 والتي قتل فيها 1500 من السكان وأطلق سراح عدد كبير من الأسري، كذا عدم التزام السكان بالقواعد الصحية وانعدام الأدوية حتى بالصيدلية الموجودة بالجزائر ماعدا بعض الحشائش والعقاقير. [42]

هـ- توقف الهجرات الداخلية والخارجية للمدينة: وهي هجرات كانت من أهم العوامل للنمو السريع في مطلع الاحتلال التركي. [43]

هذا وقد اتسمت الأوضاع الاجتماعية في أكثر الأحيان بالفوضى والاضطرابات وتوترات الإنكشارية، كما كانت تتأثر بالأوبئة والأمراض والكوارث، وكانت الحياة الريفية أشد قسوة، إذ كثيرا ما كانت تتعرض للغارات التركية، بسبب رفضها الاستجابة للضرائب المفروضة عليها. وظلت القبائل الجزائرية خلال الحكم العثماني تعيش صراعات دموية نتيجة السياسة التركية التي كانت تستهدف الحيلولة دون وحدتها لأن ذلك كان يشكل في اعتقاد أكثر الحكام الأتراك خطرا على وجودهم، الأمر الذي لم يحقق انصهار المجتمع في بوتقة واحدة مع الأتراك. وظل هذا المجتمع يعيش فرقة موحشة وعداوات قاتلة، ولو اعتصموا جميعا بحبل الله لفازوا وانتصروا وما خضعوا لهذا الاستعمار الذي لا يزال إلى حد الآن تعاني من أثاره وتراكماته المتعفنة الأجيال. (44)

الخاتمة:

بعد دراستي للموضوع خلصنا إلى مجموعة من الاستنتاجات تم تلخيصها في النقاط التالية:

-اتسمت الأوضاع الاجتماعية بالفوضى والاضطرابات، كما أن الحياة الاجتماعية كانت أكثر قساوة.

-امتاز التوزيع الجغرافي بالجزائر بقلة سكان المدن مقارنة بسكان الأرياف.

- كان للأوبئة والأمراض التي اجتاحت الجزائر فترة التواجد العثماني، تأثير واضح على النمو الديمغرافي، وما زاد الطين بلة هو افتقار الجزائر لأبسط أماكن العلاج والأدوية.

-إن الحياة الاجتماعية لسكان الجزائر اخذت شكلا وتركيبا هرميا من حيث الامتيازات التي شهدتها الشرائح الاجتماعية التي ساهمت بدورها في تغيير الواقع الاجتماعي.

الهوامش:

1- حسين بو خلوة: عبد الكريم الفكون القسنطيني حياته واثاره (988ه-1073ه) (1580-1663م) , بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في التاريخ والحضارة الاسلامية , اشراف: الجيلالي سلطاني , جامعة وهران, 2009/2008,ص18.

2- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي1500-1830، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ج1، 1998، ص 148.

3- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1830/1792، ط3، البصائر لنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص40، 41.

4- ارزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني 1519-1830م، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عمار بن خروف، جامعة الجزائر، 2006/2005م، ص 63.

5- أبو العيد دودو: الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان (1830-1855)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص12.

6- عبد القادر بلغيث: الحياة السياسية والاجتماعية بمدينة وهران خلال العهد العثماني، مذكرة مقدمه لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ وحضارة إسلامية، إشراف احمد الحمدي، جامعة وهران، 2014/2013، ص 117.

7- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص65.

8- عبد القادر بلغيث: المرجع السابق، ص 107.

9-- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي... المرجع السابق، ص ص 155، 156.

10- بن عبد المولى علال، بن وليد يزيد: التركيبة الاجتماعية لسكان الجزائر خلال العهد العثماني 1518-1830، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: جعفري مبارك، جامعة ادرار الجزائر، 2017-2018، ص 44.

11- مؤيد محمود حمد المشهداني، سلوان رشيد رمضان، "أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية مجلة علمية محكمة، جامعة تكرت، العدد16، مجلد 5، نيسان 2013 جمادي الأخر 1434ه، ص 426.

12- بن عبد المولى علال، بن وليد يزيد: المرجع السابق، ص45.

13- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 100.

14- حنيفي هلايلي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 169.

15- نفسه، ص 172.

16- وليام شاكز: مذكرات وليام شاكر قنصل أمريكا في الجزائر، تع: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

17- عبد القادر بلغيث: المرجع السابق، ص 111.

18- بن عبد المولى علال، بن وليد يزيد: المرجع السابق، ص47.

19- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 75.

20- منصور درقاوي: الموروث الثقافي العثماني بالجزائر ما بين القرنين 10ه-13ه/16م-19م بين التأثير والتأثر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: فغرور دحو، جامعة وهران، 2015/2014، ص 20.

21- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص ص 105، 107.

22- صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هومة، الجزائر، 2012، ص ص 362، 363.

23- بن عبد المولى علال، بن وليد يزيد: المرجع السابق، ص49.

24- صالح عباد: المرجع السابق، ص 367.

25- عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ الى 1962 الجزائر خاصة، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص221.

26- عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار الريحانة، الجزائر، 2002، ص 108.

27- حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تح: محمد العربي الزبيري، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرعاية، الجزائر، 2006، ص 13.

28- عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص108.

29- ليلى تيتة: تطور "البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن التاسع عشر"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17، جامعة الحاج لخضر باتنه الجزائر، ديسمبر2014، ص138.

30- فتيحة الواليش: الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: بلحميسي مولاي، جامعة الجزائر، 1993-1994م، ص104.

31- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص87.

32- محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، مطابع الشروق، بيروت، 1972، ص50.

33- سورة البقرة، الآية 195.

34- سورة التوبة، الآية 51.

35- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص ص50، 51.

36- نفسه ص ص52، 53.

37- قمر بن الزين: الأحوال الصحية في الجزائر أواخر العهد العثماني (1799-1830م) (1518-1549ه)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر، إشراف: إبراهيم مرزقلال، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019/2018، ص 44.

38- نفسه، ص ص 44، 45.

39- نفسه، ص 45.

40- حفيظة عتوان، ربيعة ارسان: الظاهرة الوبائية في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830م) أسبابها وانعكاساتها، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث، إشراف: أمين محرز، جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانه، 2019/2018، ص- ص49، 52.

41- ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص360.

42- بن عبد المولى علال، بن وليد يزيد: المرجع السابق، ص ص19، 20.

43- علي عبد القادر حليمي: مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م، ط1، دار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972، ص254.

44- صالح فركوس: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم، للنشر والتوزيع، عنابة، 2005، ص170.

فهرس المحتويات

المواضيع	الصفحات
تقديم الكتاب: أ.د. علي غنابزية	**3**
أولا: المحور السياسي:	**9**
أ.د. موسى بن موسى: (جامعة الوادي) العلاقات بين العثمانيين والمغرب الأقصى خلال التواجد العثماني بالمغرب الأوسط.	**10**
ط.د عواطف دودي (جامعة الوادي) . ط.د محمد العيد تيتة (الجامعة الاسلامية قسنطينة) .الوضع السياسي في الجزائر مطلع القرن 10هـ/16م.	**29**
د. حسن معمري – د. عبد القادر كركار: المعالم الجيو – سياسية للجزائر العثمانية في محيطها المغاربي.	**43**
د. رضا ميموني: (جامعة الوادي) ردود الفعل المحلية والدولية من التواجد العثماني بالجزائر.	**59**
ثانيا: المحور الاقتصادي	**75**
د. محمد بوراس (سيدي بلعباس): المجتمع الريفي وملكية العقارات الفلاحية في الجزائر أواخر العهد العثماني.	**76**
د. عبد الحق كركب (جامعة تيارت): مميزات الواقع الاقتصادي للجزائر العثمانية في القطاعات الثلاثة (الزراعة- الصناعة- التجارة).	**91**
د. محمد العيد قدع (جامعة الوادي) الصراع العثماني الجلابي وتأثيره الاجتماعي والاقتصادي على منطقة سوف	**110**
ثالثا: المحور الاجتماعي	**124**

أ. د. علي غنابزية: (جامعة الوادي) عبور ركب الحج المغربي للجزائر وتونس نموذج للأخوة بين الاشقاء في العهد العثماني.	**125**
د. محمد بك: (جامعة عنابة) العقوبات في الجزائر خلال العهد العثماني.	**140**
د. نجوى طوبال: (جامعة الوادي) انعكاس الوجود العثماني على تطور الفن المعماري في الجزائر.	**178**
د. محمد الحاكم بن عون: (جامعة الوادي) مسألة الأوقاف لدى السلطة العثمانية وأثارها على الوضع الاجتماعي بالجزائر.	**193**
ط. د. نبيل تشيش: (جامعة الوادي) قراءة في جوانب من مظاهر الوضع الاجتماعي في الجزائر خلال العهد العثماني.	**204**
ط. د. عبد الرزاق هزبيري: (جامعة الوادي) الفئات الاجتماعية للمجتمع الجزائري وأوضاعهم خلال العهد العثماني.	**228**
فهرس المحتويات	**247**

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الجزائر
كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية
إصدارات
مخبر بحث التاريخ الإقتصادي والإجتماعي للجزائر

يؤرخ هذا الكتاب لتاريخ الجزائر في العهد العثماني، الذي كانت فيه البلاد دارا للجهاد ومقاومة الأعداء، وعاصمة الحكم في البلاد المغاربية؛ ولها الدور الجيوستراتيجي والحضاري، واحتلت مكانة مرموقة في الساحة الدولية، وتبوأت مقام السيادة في حوض البحر الأبيض المتوسط لعدة قرون. وكانت المؤثر الأساس على العلاقات البينية مع دول الجوار التي تنتمي لدولة الخلافة، ولاسيما في الشرق تونس وطرابلس الغرب، بينما كان للمغرب الأقصى في الغرب، خصوصيته في الحكم، ومع ذلك تأثرت العلاقات بين الجميع في نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومثلت وحدة الشعوب المغاربية، نموذجا حضاريا جديرا بالدراسة، ليكون منطلقا للتطور والبناء.

ISBN: 978-9969-574-31-9
9 789969 574319
سامي للطباعة والنشر والتوزيع